

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصاد

العنوان

تأثير أزمة انهيار أسعار النفط على مستويات الدين العام في الاقتصاديات النفطية - دراسة حالة العراق، السعودية والكويت -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

خيرالدين بوزرب

إعداد الطالبتين:

فجالي أمينة

بوشنين فاطمة الزهراء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصاد

العنوان

تأثير أزمة انهيار أسعار النفط على مستويات الدين العام في الاقتصاديات النفطية - دراسة حالة العراق، السعودية والكويت -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

خيرالدين بوزرب

إعداد الطالبتين:

فجالي أمينة

بوشنين فاطمة الزهراء



الشكر

الشكر المولى العالى الذي أنار درب العلم وأعاننا على ما فيه من خير ومنحنا
القوة والقدرة على التفكير والتفاني في إنجاز هذا العمل، وقدرنا على إتمامه فألف
حمد وشكر يا رب.

نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف " خير الدين بوزرب " الذي أحاطنا
بتوجيهاته وإرشاداته فكان لنا نعم المرشد والموجه.

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل بدون استثناء شكرا لكم

جميعاً.

الإهداء

أشكر ربي وأحمدك حمدا يليق بجلالك وعظمة سلطانتك... بفضلك وصلت إلى ما أنا عليه.

إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا "محمد صلى الله عليه وسلم".

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى "بالوالدين إحساناً"... إلى نهد الأمل وسراج النجاح وقوة عيني... إلى ملاكي في الحياة إلى بسمة الحياة وسند الوجود... أمي الحبيبة "حسينة" حفظك الله وأطال في في عمرك.

إلى رمز العطاء... إلى من أرشدني... إلى درب النجاح... أبي الغالي "مسعود" حفظه الله ورعاه.

إلى القلوب الطاهرة والرفيقة والأنفس البريئة... إلى رياحين حياتي إخوتي الأعمام: "تجود"، "فؤاد"، "أمال"، "شوقي" حفظهم الله. وإلى الكنكوت الصغير "لقمان".

إلى أعز الصديقات... إلى كل الزملاء والزميلات في الدراسة... إلى من شاركتني هذه المذكرة "قطيمة".

إليكم جميعاً أقدم هذا العمل المتواضع.

" أمينة "

الإهداء

الحمد لله الذي أوصلني لهذا وما كنت لأصل لولا فضل
الله تعالى.

أهدي هذا العمل:

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي الطريق العلم إلى
الوالدين العزيزين.

إلى من سرنا سوياً... ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح...

وتكاتفنا يداً بيد إلى صديقاتي وزميلاتي.

أهدي هذا العمل راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول

والنجاح، وأن يجعله نبراساً لكل طالب علم.

والله ولي التوفيق.

"فاطمة الزمراء"

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحات	الموضوع
	الشكر
	الاهداء
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	قائمة المختصرات
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: مدخل عام إلى الدين العام	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: النظرة الفكرية للجوء إلى الدين العام
8	المطلب الأول: رؤية المدرسة الكلاسيكية للدين العام
9	المطلب الثاني: المدرسة التاريخية الألمانية
10	المطلب الثالث: رؤية المدرسة الكينزية للدين العام
11	المطلب الرابع: رؤية المدرسة النقدية للدين العام
11	المبحث الثاني: ماهية الدين العام
11	المطلب الأول: مفهوم الدين العام
12	المطلب الثاني: أنواع الدين العام
12	الفرع الأول: الدين الداخلي
14	الفرع الثاني: الدين الخارجي
16	المطلب الثالث: أسباب اللجوء إلى الاستدانة
16	الفرع الأول: الأسباب الداخلية للجوء إلى الاستدانة
17	الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للجوء إلى الاستدانة
17	المطلب الرابع: مؤشرات الدين العام
19	المبحث الثالث: الإطار الفني للدين العام وآثاره

19	المطلب الأول: الجهة المستدينة للدين العام
20	المطلب الثاني: هيكل الدين العام
21	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للدين العام
22	المطلب الرابع: تأثير أزمة كورونا على الدين العام
22	المبحث الرابع: إدارة الدين العام
22	المطلب الأول: ماهية إدارة الدين العام
23	المطلب الثاني: المشاركون الرئيسيون وأهم الممارسات في إدارة الدين العام
23	الفرع الأول: المشاركون الرئيسيون في إدارة الدين العام
24	الفرع الثاني: أهم الممارسات في إدارة الدين العام
26	المطلب الثالث: الرقابة على إدارة الدين العام
26	المطلب الرابع: المخاطر والمصاعب المتعلقة بإدارة الدين العام
26	الفرع الأول: المخاطر المتعلقة بإدارة الدين العام
28	الفرع الثاني: المصاعب المتعلقة بإدارة الدين العام
30	خلاصة
الفصل الثاني: الإطار النظري للنفط وتداعيات انهيار أسعاره	
32	تمهيد
33	المبحث الأول: أساسيات حول النفط
33	المطلب الأول: نشأة ومفهوم النفط
33	الفرع الأول: نشأة النفط
34	الفرع الثاني: مفهوم النفط
37	المطلب الثاني: خصائص النفط
38	المطلب الثالث: أنواع النفط
39	المطلب الرابع: مكانة النفط في الاقتصاد العالمي
39	الفرع الأول: الأهمية النسبية للنفط كأبرز أنواع مصادر الطاقة
39	الفرع الثاني: الإنتاج النفطي العالمي
40	المبحث الثاني: السوق النفطية والفاعلون فيها
40	المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية

41	المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية
42	المطلب الثالث: الفاعلون في السوق النفطية
45	المبحث الثالث: أسعار النفط والعوامل المتحركة فيها
45	المطلب الأول: مفهوم أسعار النفط وأساليب التسعير
45	الفرع الأول: مفهوم أسعار النفط
47	الفرع الثاني: أساليب تسعير النفط
48	المطلب الثاني: المحددات والعوامل المؤثرة في أسعار النفط
48	الفرع الأول: المحددات المؤثرة في أسعار النفط
51	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار النفط
52	المطلب الثالث: أسباب انخفاض أسعار النفط
55	المطلب الرابع: أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة والمستوردة له
55	الفرع الأول: أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة
57	الفرع الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة
57	الفرع الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على الدين العام
58	المبحث الرابع: الأزمات النفطية وتقلبات أسعار النفط
59	المطلب الأول: الصدمات النفطية (1973-1990)
62	المطلب الثاني: الصدمات النفطية (1990-2000)
63	المطلب الثالث: الصدمة النفطية 2000-2016
65	المطلب الرابع: أزمة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط عالمياً
68	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات الدين العام في العراق، السعودية والكويت	
70	تمهيد
71	المبحث الأول: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات الدين العام في العراق
71	المطلب الأول: لمحة عامة حول الاقتصاد العراقي
75	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الدين العام في الاقتصاد العراقي قبل 2014
78	المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد العراقي وأثر انهيار أسعاره
78	الفرع الأول: مكانة النفط في الاقتصاد العراقي
82	الفرع الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العراقي

87	المطلب الرابع: مستويات الدين العام في الاقتصاد العراقي بعد 2014
88	المبحث الثاني: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات الدين العام في السعودية
88	المطلب الأول: لمحة عامة حول الاقتصاد السعودي
90	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الدين العام السعودي قبل 2014
92	المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد السعودي وأثره انهيار أسعاره
92	الفرع الأول: مكانة النفط في الاقتصاد السعودي
94	الفرع الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد السعودي
95	المطلب الرابع: مستويات الدين العام في الاقتصاد السعودي بعد 2014
98	المبحث الرابع: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات الدين العام في الكويت
98	المطلب الأول: لمحة حول الاقتصاد الكويتي
100	المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الكويتي وأثر انهيار أسعار النفط
100	الفرع الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الكويتي
103	الفرع الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الكويتي
104	المطلب الرابع: مستويات الدين العام في الاقتصاد الكويتي بعد عام 2014
108	خلاصة الفصل
112-110	الخاتمة
120-114	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة الأشكال والجداول

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	إجمالي الدين العام 2005-2018 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(01)
19	موقع القطاع العام في الاقتصاد	(02)
23	المشاركون في إدارة الدين العام	(03)
56	تدهور حاد في أرصدة المالية العامة لدى البلدان المصدرة للنفط (2012-2020)	(04)
59	أبرز انهيارات أسعار النفط في 34 عاماً	(05)
61	تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة (1970-1985)	(06)
64	أسعار النفط من بداية 2014 حتى نهاية الربع الأول ل 2016	(07)
66	المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2019-2020 (دولار/ برميل)	(08)
83	تطور عجز الموازنة العامة في العراق خلال الفترة 2014-2020	(09)
84	الإيرادات النفطية العراقية للفترة 2011-2020 (مليار دينار)	(10)
84	الناتج المحلي الإجمالي العراقي للفترة 2010-2020 (مليون دولار)	(11)
91	تطور الدين العام في السعودية ما بين 2003-2015	(12)
97	تطور معدل نمو الدين العام والصادرات في السعودية خلال الفترة 2010-2018	(13)
103	تطور أسعار وصادرات النفط في الكويت خلال الفترة (2010-2015)	(14)
105	تطور الدين العام في الكويت (2018-2020)	(15)
106	تطور الدين الخارجي للكويت خلال الفترة 2015-2019	(16)

الصفحة	عنوان الجداول	رقم الجدول
16	مستويات الدين العام في بعض الدول العربية (2019)	(01)
17	مؤشرات الدين العام	(02)
39	تطور احتياطي النفط المؤكد خلال الفترة (2015-2019)	(03)
40	أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم لعام 2019	(04)
43	ترتيب أكبر 10 شركات للنفط في العالم لسنة 2020	(05)
44	الدول المنظمة لمنظمة الأوبك وتاريخ انضمامها	(06)
51	الطلب العالمي على النفط العالمي للمدة (2000-2020) (مليون برميل/ يوم)	(07)
54	أسعار النفط الشهرية خلال الفترة (سبتمبر 2014/أوت 2015)	(08)
60	تغير أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقة الفترة (1970-1975) (دولار للبرميل)	(09)
62	أسعار النفط الخام الإسمية في الفترة (1970-1986) (دولار/برميل)	(10)
72	تطور عدد السكان في العراق (2000-2019) (ألف نسمة)	(11)
73	التوزيع القطاعي للنتاج المحلي الاجمالي العراقي (1960-1980) بالأسعار الثابتة لعام 1980 (مليون دولار)	(12)
75	الديون العراقية حسب طبيعتها للمدة (1991-2003) (مليار دولار)	(13)
78	الدين الداخلي ونسبة الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010-2014) (مليار دولار)	(14)
80	حصة الصادرات النفطية العراقية من إجمالي الصادرات ما بين (2004-2014)	(15)
81	الإيرادات الحكومية العراقية حسب مصادرها بالأسعار الجارية 2003-2015	(16)
85	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للعراق (2000-2019) (مليون دولار)	(17)
86	تطور ميزان المدفوعات العراقي خلال الفترة (2015-2019) (مليون دولار أمريكي)	(18)
87	نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال الفترة (2015-2019)	(19)
88	نسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة 2015-2019	(20)

89	إحصائيات عامة حول الاقتصاد السعودي	(21)
90	تطور الدين العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2005-2013	(22)
93	إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط خلال الفترة 2005-2014 (ألف برميل يوميا)	(23)
94	الصادرات البترولية والغير البترولية في السعودية خلال الفترة 2015-2019	(24)
95	العجز في الميزانية العامة للسعودية خلال الفترة 2015-2020 (مليار دولار)	(25)
96	تطور مستويات الدين العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2014-2019)	(26)
97	متوسط نمو الصادرات وخدمة الدين في السعودية	(27)
98	إحصائيات عامة حول الاقتصاد الكويتي	(28)
99	النتاج المحلي الإجمالي الكويتي بأسعار السوق الجارية خلال الفترة 2000-2014 (مليون دولار)	(29)
100	الإيرادات العامة للكويت (2005-2014) (مليون دولار)	(30)
100	الإنفاق العام في الكويت خلال الفترة 2005-2014 (مليون دولار)	(31)
101	تطور إنتاج الكويت من النفط خلال (2005-2014) (ألف برميل في اليوم)	(32)
102	حصة الصادرات النفطية الكويتية من إجمالي الصادرات ما بين (2005-2014)	(33)
104	تطور أدوات الدين العام في الكويت خلال الفترة (2014-2017)	(34)
107	نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2019)	(35)

مقدمة عامة

ترتبط الحركية الاقتصادية للدول بمدى توافر السيولة اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، وذلك من أجل استخدامها للإنفاق وتكوين رأس مال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك، ونظراً للتغيرات العالمية والتطورات المتسارعة تسعى الدول جاهدة للحفاظ على الاستقرار الدائم في ميزانيتها العامة كونها أداة توجيهية للاقتصاد ولا يتحقق هذا التوازن الا بتساوي الإيرادات مع النفقات، هذه الأخيرة يعتمد كل اقتصاد على مصادر مختلفة من أجل تمويلها، ويعتبر النفط من أبرز مصادر التمويل في الدول النفطية.

النفط مورد اقتصادي هام باعتباره من الطاقات الناضبة سواء للدول المنتجة أو المصدرة أو المستهلكة له، حيث يعتبر من أهم الموارد التي غيرت معالم الخريطة الاقتصادية العالمية وكان سبباً في حدوث صراعات بين الدول الكبرى من أجل السيطرة على هذه الثروات أو الممتلكات نظراً لعوائدها، وهذا باعتباره المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية والحياة اليومية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تعرضت السوق العالمية للنفط لهزات عنيفة متتالية منذ سنة 1973 إلى يومنا هذا، حيث تتعرض أسعار النفط لتقلبات حادة خلال فترات مختلفة، هذه التقلبات تعود للعديد من العوامل والأسباب أبرزها اختلال العرض والطلب، إضافة إلى عوامل أخرى انعكست في النهاية بهبوط حاد في أسعار النفط وأدت إلى حالة عدم الاستقرار، ونتيجة لهذه التقلبات فقد تأثرت جميع الدول خاصة الريعية منها التي يقوم اقتصادها على النفط، حيث تتأثر السياسات الاقتصادية المعتمدة بانخفاض أسعاره ما يخلف عجز في موازينها العامة، وهو ما يدفعها إلى اللجوء إلى الاستدانة لتغطية هذا العجز، بالشكل الذي يؤثر على مستويات الدين العام والقدرة على استدامته.

1- إشكالية الدراسة:

رغم كل الأهمية التي يحظى بها النفط أو البترول، إلا أنه يصنف ضمن قائمة أهم الأسباب في ظهور الأزمات التي تهدد الدول المستهلكة والمنتجة له، حيث ارتبطت هذه الأزمات بتغيرات أسعار النفط والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أي دولة في العالم، ونظراً للجهود التي تبذلها الدول للمحافظة على مستويات التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو إيجابية، فإن انخفاض أسعار النفط يدفع بها إلى استخدام مصادر تمويل التنمية الأخرى، ولعل أبرزها الدين العام، هذا الأخير وفي ظل تواصل انهيار أسعار النفط شهد ارتفاعاً كبيراً، ما يضع الدول المستدينة في مأزق، ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو تأثير انهيار أسعار النفط على مستويات الدين العام في الاقتصاديات النفطية؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية نوردتها فيما يلي:

- ما المقصود بالدين العام وماهي مؤشراتته؟

- ماهي الأسباب الرئيسية لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية؟

- هل أثر تراجع أسعار النفط على مستويات الدين العام في كل من العراق والسعودية والبحرين؟

2- فرضيات الدراسة:

والإجابة على التساؤلات السابقة تم التطرق إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعبر الدين العام عن إجمالي ما تقتضيه الحكومة من الأطراف المقيمين وغير المقيمين بالعملة المحلية والأجنبية.

الفرضية الثانية: ساهم في انهيار أسعار النفط العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، أثرت على التوازن بين العرض والطلب عليه في الأسواق العالمية.

الفرضية الثالثة: تأثرت مستويات الدين العام في العراق والسعودية والبحرين بشكل كبير بتراجع أسعار النفط، حيث تزايدت مستويات الدين بشكل كبير وواضح.

3-أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع البحث لعدة اعتبارات منها:

- الأهمية البالغة للموضوع وأهم تطوراتها؛
- أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الكلي بإلقاء الضوء على أهم التقلبات التي تحدث في أسعار النفط؛
- معرفة مدى مساهمة الدين العام في حل الأزمات النفطية؛
- ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص المدروس.

4-أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية النفط في الاقتصاد العالمي من جهة ومكانة الدين العام في هيكل تمويل الاقتصاديات من جهة أخرى، حيث يعتبر كأحد الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الأزمات النفطية، خاصة مع استمرارية التقلبات في أسعار النفط في السنوات الأخيرة.

5-أهداف الدراسة:

تبرز أهداف الدراسة فيما يلي:

- إلقاء الضوء على مفهوم الدين العام وأبعاده؛
- التعرف على أسباب انهيار أسعار النفط وآثاره؛
- إبراز العلاقة بين انهيار أسعار النفط ومستويات الدين العام في بعض الاقتصاديات النفطية.

6-حدود الدراسة:

تحدد الدراسة زمانياً ومكانياً كما يلي:

- **الحدود الزمانية:** تحدد هذه الدراسة زمانياً بالفترة من 2010-2021 حيث تم تحليل مستويات الدين العام في بعض الاقتصاديات قبل أزمة انهيار أسعار النفط وفي ظلها.
- **الحدود المكانية:** تتحدد هذه الدراسة مكانياً بكل من السعودية والعراق والكويت، وهذا على اعتبارها من بين أبرز الاقتصاديات العربية النفطية.

7- منهج الدراسة:

بالنظر للموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** يعتبر الأنسب في عرض الأزمات النفطية وآثارها المختلفة على اقتصاديات دول العالم؛ وعرض التسلسل الزمني لتطبيق الإصلاحات المقترحة في الأسواق النفطية مع إلقاء النظرة على مستويات الدين العام؛
- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك من خلال إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط، وتحليل التطورات الحاصلة في الأسواق النفطية وارتباطها بالدين العام بالاعتماد على بيانات وإحصائيات العديد من الهيئات والمنظمات الدولية.

8- الدراسات السابقة:

- **دراسة (عزيز محمد عبد الله عبيد، 2015):** دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين، تحت عنوان "أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية للدين العام للسلطة الفلسطينية 1997-2013" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حجم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، والتعرف على مؤشرات المديونية في فلسطين، وتحديد أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتطويري، وتطرقت الدراسة إلى الموازنة العامة في فلسطين، من حيث المراحل المالية التي مرت بها، وخطوات إعدادها وهيكلها من إيرادات ونفقات وأسباب العجز في الموازنة، كما تم تحليل واقع الدين العام في فلسطين من حيث مبررات اللجوء إلى الاقتراض في فلسطين وقانون الدين العام الفلسطيني وسياسة الاقتراض، وتحديد حجم مصادر الدين العام الداخلي والخارجي، ومن ثم دراسة مؤشرات المديونية في فلسطين وتبين من خلالها أن الاقتصاد الفلسطيني يعد عاجزاً وغير قادر على تحمل أعباء الدين العام، وأنها قد بلغت الحدود القصوى في استدانتها من المصارف المحلية.

- **دراسة (فضيلة جنوحات، 2006):** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، تحت عنوان "إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدينة"، عالجت الباحثة من خلال هذه الأطروحة إشكالية انعكاسات وأثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية للدول العربية المدينة، وتوصلت إلى أن معالجة إشكالية تفاقم الديون الخارجية من جذورها تبدأ

بالبحث عن الأسباب المحلية الأساسية التي كانت وراءها، ثم العمل على القضاء عليها، من خلال إعادة النظر في استراتيجية الاعتماد على الذات، تلك الاستراتيجية التي تحقق التنمية الاقتصادية المستقلة والتي تنفي التبعية للخارج بشكل توجه فيه الاستثمارات نحو المشاريع الانتاجية التي تخدم التنمية المنشودة، والتي من شأنها توسيع اليوق المحلي وتحقيق رفاهية السكان.

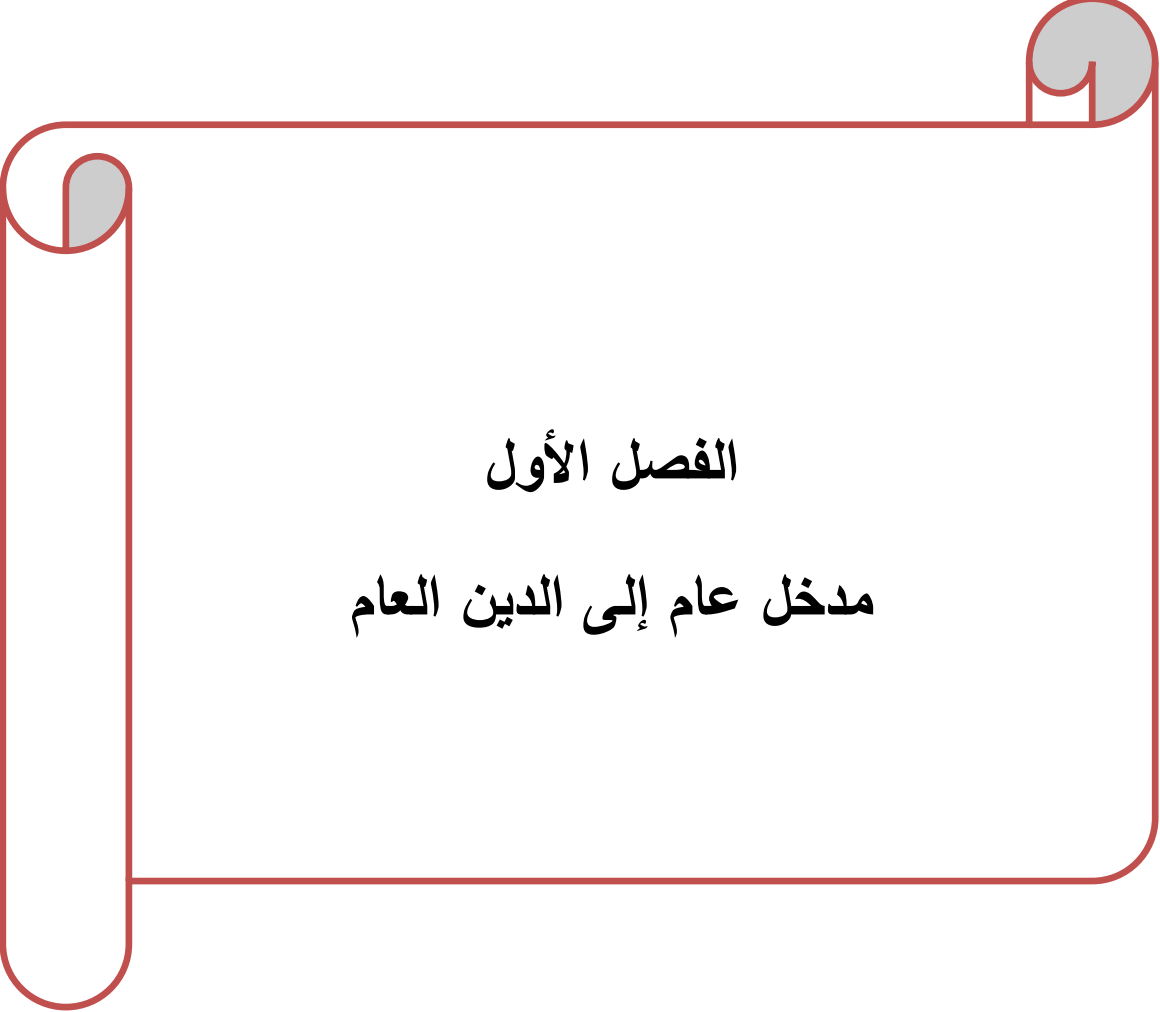
- دراسة (خن فتحي، 2018): أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف-1-الجزائر، بعنوان "استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية-دراسة حالة الجزائر، العربية السعودية والنرويج" تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إدارة الدين العام واستراتيجياتها لتحقيق التنمية الاستدامة المالية.

- دراسة (وحيد خير الدين، 2013): بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة الجزائر، تحت عنوان "أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-" حيث تطرق الباحث إلى اقتصاديات النفط من خلال ماهية الثورة النفطية إلى الإمكانيات العالمية من الثورة النفطية، مع الإشارة إلى أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي، في حين تناول الفصل الثاني السوق النفطية العالمية والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي متطرق فيها إلى الهيكل المؤسسي، والأطراف ومحركات أسعار النفط وأثر تقلباتها على الاقتصاد العالمي، وقام الباحث بتدعيم بحثه من خلال دراسة الاقتصاد الجزائري والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، ومدى مساهمة القطاع النفطي في الجزائر بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في القطاع السياحي والزراعي.

- دراسة (حنيدر فطمة الزهراء و طيبوق صباح، 2020): دراسة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، الجزائر، تحت عنوان "تقلبات أسعار النفط وأثرها على أدوات السياسة المالية في الجزائر 2005-2017"، تهدف الدراسة على تبيان أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2005-2017 على اعتبار أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية في تغطية نفقاتها الداخلية وتمويل برامجها التنموية، وقد أنتت هذه الدراسة لمحاولة البحث عن العلاقة ما بين أسعار البنترول وادوات السياسة المالية في الجزائر بالإضافة إلى التطرق نحو توجه السلطات المالية للحد من الصدمات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، وخلصت هذه الدراسة أن أي تغيير في أسعار النفط سيؤدي على تغيير في إيرادات الجباية البترولية أي هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والإيرادات والنفقات العامة.

9- هيكل الدراسة: تتكون الدراسة من ثلاثة فصول رئيسية، حيث يتناول الفصل الأول والمعنون بـ **مدخل عام إلى الدين العام**، الإطار النظري للدين العام من خلال التطرق إلى مفهومه، أنواعه، أسباب اللجوء إليه إضافة إلى أنواعه ومؤشرات قياسه، أما الفصل الثاني والمعنون **بالإطار النظري للنفط وتدايعات انهيار أسعاره** فيتضمن

الإطار المفاهيمي للنفط والسوق النفطية، مع تحليل للعوامل المتحركة في أسعار النفط وأهم الأزمات النفطية التي شهدتها العالم بالتركيز على الأزمة النفطية الراهنة، أما الفصل الثالث والمعنون بتأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات الدين العام في العراق، السعودية والكويت، فيتضمن تحليلاً لمكانة النفط في هذه الاقتصاديات، مع التطرق إلى تأثير الأزمة النفطية الراهنة على الأداء العام لهذه الاقتصاديات مع التركيز على مستويات الدين العام.



الفصل الأول
مدخل عام إلى الدين العام

تمهيد:

تعد قضية الدين العام من أهم القضايا التي تأثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ومستوى معيشة المقيمين فيها، ومستقبل الأجيال الحالية والقادمة فيها. فهي تتطلب توفير الموارد الحكومية اللازمة لذلك من ميزانيتها، ومن ثم فإنها تشكل جزءاً مهماً من إدارة الدين الحكومي، والموازنة العامة، وإدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي.

وتمثل عملية ادارة الدين العام أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمالية العامة لأي دولة في الآونة الأخيرة، فعلى الرغم من الجدل الدائر على المستويين النظري والتطبيقي حول جدوى اللجوء للدين العام، والنقاش الدائر حول آثاره السلبية والإيجابية، إلا أنّ الواقع الذي نعيشه يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنّ وجود الدين العام أصبح واقعاً، وأن تتعامل مع ذلك وفق استراتيجية مناسبة لا أن تتخلى عن فكرة اللجوء للدين العام.

ومن خلال هذا الفصل يتم التطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: النظرة الفكرية للجوء إلى الدين العام

المبحث الثاني: ماهية الدين العام

المبحث الثالث: الإطار الفني للدين العام وآثاره الاقتصادية

المبحث الرابع: إدارة الدين العام

المبحث الأول: النظرة الفكرية للجوء للدين العام

يقول تقرير لمجلة "موي نغوثيروس إيكونوميا" الإسبانية عندما نسمع عن الدين العام فإننا نتحدث بشكل عام عن مجموعة من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت التي تصدرها الدولة أو الهيئات العامة، وهي وسيلة لتمويل نشاط الدولة وذلك من خلال إصدار الأوراق المالية، التي يمكن للأفراد والمؤسسات أو حتى الدول الأخرى الحصول عليها، ولعل أشهر أشكال الدين العام هي الالتزامات وأذونات الخزينة والسندات.¹

تعود فكرة الدين العام إلى بداية القرن الثامن عشر تقريباً، وكان ظهورها نتيجة لتطور المجتمع، وظهور مفهوم الدولة، واكتساب حق فرض الضرائب من جهة واللجوء إلى الاقتراض من جهة أخرى، أين كانتا الطريقتان الرئيسيتان للدول لتمويل نفقاتها العمومية هي الضرائب أو اللجوء للدين، وقد تم دراسة اللجوء إلى الدين العام تاريخياً من زوايا مختلفة باختلاف المدارس الاقتصادية المتعددة (المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية)، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: رؤية المدرسة الكلاسيكية للدين العام

تبنى غالبية رواد الفكر التقليدي "اتجهاً معاكساً لسياسة لجوء الدولة إلى الاقتراض والاستعانة بالدين العام لتمويل احتياجاتها التمويلية وطالب الكلاسيك بضرورة تعادل الميزانية العامة للدولة سنوياً، حيث يرى الكلاسيك أنّ القروض العامة لا تحقق إيراداً عاماً للدولة وتعتبر سحياً من الإيرادات المتاحة، أين تمحورت أبرز الأفكار الكلاسيكية المتعلقة بالدين العام بالنقاط التالية:²

- تعتبر القروض وسيلة مستعجلة للحصول على الإيرادات الحقيقية، لذا فهي تعتبر ضريبة مؤجلة يتحمل أعباءها الأجيال القادمة لذلك فيجب أن تستفيد تلك الأجيال من منافع هذه القروض؛
- يتحقق التوازن التلقائي عند مستوى التشغيل التام، وفي ظل عدم إنتاجية الإنفاق الحكومي فإن أي تدخل للدولة سيشكل عقبة في طريق النمو واستقراره؛
- إنّ تمويل المشروعات الإنتاجية من خلال القروض العامة سيضاعف من تكلفتها؛
- تؤدي خدمة الدين العام إلى التضخم، إذ تعتمد الدولة على تسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي أحياناً، وهو ما يعرف بضريبة التضخم (Inflation Tax)؛

¹ موقع الجزيرة، ما الدين العام للدول وكيف يعمل وما وضعه في زمن كورونا؟، www.aljazeera.net، في يوم 2020/06/27.

² فتحي خن، استراتيجية إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة (حالة الجزائر، العربية السعودية والنرويج)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2018، ص ص 15، 16.

- تؤدي خدمة الدين العام إلى زيادة العبء الضريبي لتمويله، أما في حالة كانت الضرائب المفروضة غير كافية لتغطية هذا العبء، فإن الدولة سوف تضطر إلى إصدار سندات جديدة لتغطية النقص، وبالتالي فإنه ينتج عن هذا نمو غير مستقر لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهذا سوف يؤدي إلى أزمات اقتصادية ينتج عنها انخفاض في (GDP)، إضافة إلى أن الدين العام يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، الأمر الذي يعمل على عرقلة النشاط الاقتصادي وسوء توزيع الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ويقف عقبة في طريق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: المدرسة التاريخية الألمانية

السوق هو القاعدة عند الاقتصاديين الكلاسيك في بريطانيا، والقطاع العام استثناء يكاد يقتصر دوره فيما لا يستطيعه السوق أو عند فشله، بينما في ألمانيا يختلف التقليد إذ ينظر إلى النظام الاقتصادي بين ثنائية القطاع الخاص والعام والآخر يقوم على شرعية تامة، جذور النزعة البريطانية في الاقتصاد تعود إلى الليبيرالي جون لوك وظهرت عند آدم سميث وريكاردو في الحذر من توسع الحكومة، وينظر إلى الدين العام من تلك الزاوية التي عبر عنها ارتباط الدين بإزالة راس المال عن القطاع الخاص الانتاجي إلى الحكومة وهي قطاع عقيم، وقد اختلفت المدرسة التاريخية الألمانية عن الكلاسيك البريطانيين بنظرة إيجابية لتوسع الدور الحكومي في الاقتصاد وبأنه أداة للتقدم، يرى ديتسل أن الدين العام مرحلة متقدمة في التطور، فبعد المقايضة يأتي الاقتصاد النقدي ثم الاقتصاد الائتماني وهي المرحلة الأعلى ويتصور أن التحليل الاقتصادي في انكلترا بقي دون المرحلة الثالثة فأخطأ تقييم الدين العام، ويرى ديتسل أن الخدمات بصفة عامة وأنشطة الحكومة منتجة ويعد حجم مدفوعات الفائدة على الدين الحكومي دليلاً على ازدهار الاقتصاد وتقدمه في سلم التطور.

أما Lorenz Von Stein فهو على الضد مع كارل ديتسل لا يؤيد الدين العام دون تحفظ ويرى أن الدين يمول الانفاق العام لا يختلف في المبدأ عن نظيره للقطاع الخاص لا ضرر منه ويستدام فقط عندما يؤدي إلى زيادات في الانتاجية تكفي لتغطية نفقات خدمته، ويتسم لورنتس بالوضوح والدهن الحسابي فالدين العام يمكن أن يساعد في زيادة الانتاج مباشرة عندما يمول استثمارات حكومية لمنشآت أعمال تابعة للدولة.¹

والاقتصادي المعروف Adolph Wagner ايد ديتسل في نقده نظرة الكلاسيك الانكليز الى حدود العمل المنتج في نطاق السلع، وبالفعل آدم سميث يصف جميع الخدمات بعدم الانتاج لأنها تقنى الى حدود العمل المنتج في

¹ أحمد إبراهيم علي، نظرية الدين الحكومي، تشرين الأول 2020، ص 10.

نطاق السلع، وبالفعل ادم سميت يصف جميع الخدمات بعدم الانتاج لأنها تقنى فورا دون ان تخلف شيئا قابلا للتبادل وعنده ان التبادلية معيار الانتاج.

المطلب الثالث: رؤية المدرسة الكينزية للدين العام

بعد حدوث أزمة الكساد في 1929، اهتزت أفكار الكلاسيك، ولم تعد قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة، مما أتاح المجال أمام ظهور المدرسة الكينزية "والتي جاءت منتقدة لكل الفرضيات الكلاسيكية المتعلقة بالدين العام، حيث تمثلت أبرز أفكار المدرسة الكينزية المتعلقة بالدين العام كالاتي:¹

- لا صحة لمخاوف الكلاسيك تجاه أعباء القروض وآثارها على التكوين الرأسمالي، فقد أظهرت تجارب الدول الرأسمالية أثناء فترات الركود الاقتصادي أن القروض العامة ستعمل على سحب جزء من المدخرات الزائدة والتي لا يجد فرصاً استثمارية وبالتالي تنشيط الطلب الفعلي لزيادة إنتاجية الاقتصاد؛

- إن النظرية القائلة بأن القروض لا تمثل مصدراً للإيراد الحقيقي، وأنها فقط وسيلة مستعجلة وضرورية مؤجلة يقع عبئها على الأجيال القادمة تعتبر غير صحيحة، فيرى الكينزيون أن الحكومات تلجأ أحياناً للاقتراض لمواجهة نفقات استثمارية تؤدي لزيادة إنتاجية الاقتصاد وزيادة دخل أفرادها، مما يؤدي لزيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي لن تضطر الدولة لفرض ضرائب جديدة، لذلك فالقروض تعتبر مصدراً حقيقياً للإيراد العام، كما تعتبر القروض اقتطاعاً على الأجيال الحالية عند اكتتابها فهي بذلك تشكل عبئاً عليهم، أي تعتبر القروض هي إعادة توزيع العبء على فئات المجتمع المختلفة؛

- أكد الكينزيون على أهمية الدين العام في الاقتصاد الوطني باعتباره أحد أدوات السياسة المالية الثلاث الهامة التي في يد الدولة وهي: النفقات العامة والضرائب والدين العام، إذ يمكن عن طريقها أن تتدخل الدولة وتوجه الاقتصاد وتعمل على تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية في التنمية والاستقرار والعمالة؛

- يعتقد الكينزيون بأن زيادة الطلب الفعال نتيجة لزيادة إنفاق الدولة الممول عن طريق الديون العامة سوف يؤدي إلى زيادة الربحية المتوقعة للاستثمار، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عند أي مستوى من أسعار الفائدة.²

¹ خن فتحي، مرجع سبق ذكره، ص18.

² Yellen, Janet L, *Symposium on the Budget Deficit*, Journal of Economic Perspectives, Vol3, N°2, Spring1989, pp17-21

المطلب الرابع: رؤية المدرسة النقدية للدين العام

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي ميلتون فيردمان، وتقوم هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وترى أنّ السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي سبب أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوباً بالتضخم، وعليه تعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الاقتراض، وترى أنّ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة وظهور التضخم الركودي وعدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل، وإنّ تم تطبيقه بنجاح في الدول المتقدمة فلا يمكن تعميمه على الدول النامية التي تعاني من انخفاض مستوى الدخل والادخار، وبالتالي تعجز رؤوس الأموال فيها عن تنفيذ المشروعات التنموية.¹

المبحث الثاني: ماهية الدين العام

المطلب الأول: مفهوم الدين العام

يمثل الدين العام مصدراً من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة، عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولا سيما من الضرائب، فنقترض من الأفراد أو من الهيئات المحلية أو الدولية أو الدول الأجنبية، وفكرة الدين العام بمفهومه المعاصر تعتبر حديثة نسبياً حيث تعود إلى القرن الثامن عشر تقريباً، حيث ظهرت نتيجة لتطور المجتمع وحصول السلطات التشريعية الممثلة للشعب على حقها الكامل في فرض الضرائب من جهة واللجوء إلى الدين العام من جهة أخرى.²

كما يمثل الدين العام في لحظة معينة حجم الاقتراض السابق لتلك اللحظة والذي لم يسدد بعد، وينشأ هذا الدين كنتيجة لتمويل عجز الموازنة الحكومية للاقتراض، إذ تقترض الحكومات من المؤسسات المالية وغير المالية من السوق المحلية، والمصارف التجارية أو البنك المركزي بالإضافة إلى الجمهور، كما تقترض الحكومات من الخارج من الأسواق الدولية أو من المؤسسات الخاصة أو العامة، أو الإقليمية أو الدولية، ويكون الاقتراض بتكلفة يحدد مقدارها بسعر الفائدة وعادة ما يكون حجم الاقتراض بمقدار التمويل العجز في الموازنة.³

¹ منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 8، جامعة بني سويف، مصر، أكتوبر 2020، ص 82.

² أشرف محمد دوابه، أزمة الدين العام المصري (رؤية تحليلية)، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية والسياسية، مصر، 26 يونيو 2016، ص 3.

³ نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة 2010-2014، قسم السياسات الاقتصادية، وزارة المالية، بغداد، العراق، 2016، ص 3.

بالإضافة إلى ما سبق يقصد بالدين العام الرصيد الإجمالي للالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة محددة الأجل اتجاه الآخرين، أي ديون الوحدات الحكومية الواردة بالإحصاءات المالية الحكومية والتي تشمل كل من الحكومة المركزية "بما فيها الهيئات الخدمية" والإدارات المالية.¹

وعليه يمكن استنتاج التعريف التالي للدين العام: **الدين العام بأنه التراكم الكمي لعجز الموازنة الناتج عن زيادة الحكومة للإنفاق.**²

المطلب الثاني: أنواع الدين العام

يوجد عدة أنواع للدين العام، يمكن تجميعها ضمن نوعين رئيسيين ألا وهما الدين العام الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: الدين الداخلي

الديون الداخلية هي عبارة عن مبالغ تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في اقليمها بغض النظر عن جنسياتهم، سواء كانوا مواطنين أو أجنبان.³

كما يمثل الدين العام الداخلي القرض التي تقوم الدولة بعقده داخل حدودها الاقليمية ويكون الاككتاب فيه بين الدولة والمواطنين المقيمين على أرض الدولة دون مراعاة لجنسيتهم ويكون مبلغ القرض هنا بالعملة الوطنية أي العملة المحلية، ويصنف الدين العام الداخلي تبعاً للمعايير التي يستند إليها إلى ما يلي:⁴

1. من حيث حرية الاككتاب: يصنف الدين الداخلي وفقاً لهذا المعيار إلى القروض الاختيارية والقروض الإلجبارية.

- **القروض الاختيارية:** هي القروض التي تقوم الحكومة بإصدارها وطرحها في الأسواق على شكل أدونات الخزانة العامة أو السندات وتترك كامل الحرية للأفراد للاككتاب فيها من عدمه أو عدم إجباره على الاككتاب فيها، إن كانت الحكومة تحاول إغراءهم بكافة الوسائل للاككتاب فيها من خلال رفع سعر الفائدة السنوية والإعفاءات الضريبية، فيصبح الاككتاب في قروض الدولة بالنسبة للأفراد أفضل من توظيف مدخراتهم في الاستثمارات المختلفة، وكما أن الأصل في الدين العام أن يكون اختيارياً وببمس إجبارياً لأنّ الدين في طبيعته يتحقق عن طريق توافق إرادة الطرفين (المقرض والمقترض).

¹ علاء إبراهيم عبد المعطي، أدنون وسندات الخزانة العامة: دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص115.

² Waleed Kalf Ali Alzoubi and others, the relationships between public debt and Economic Growth in Jordan for The period (1990-2018), journal of Economics and sustainable Development, vol 11, No 12. 2020, p 63.

³ راضي محمد العضائبة وآخرون، هيكال الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2015، ص517.

⁴ سامي حميد الجميلي وآخرون، تطور الدين العام في العراق (2014-2018)، جامعة الفلوجة، العراق، ص ص6، 7.

- القروض الإجبارية: وهي المبالغ التي تقترضها الحكومة من الجمهور أو المؤسسات المالية وغير المالية بصورة إجبارية حيث تلجأ الدولة إلى استخدام سلطتها في إجبار الأفراد على اقتراضها مع التزام الدولة بالوفاء برد مبلغ القرض وفوائده خلال فترة معينة وفقاً للقانون.

2. من حيث المدة: يصنف إلى الدين العام إلى قروض دائمة وقروض مؤقتة:

- القروض الدائمة: يكون القرض دائماً إذا لم تلتزم الوفاء به خلال مدة معينة، لكن مع التزامها بدفع فوائده إلى حين الوفاء، وفي هذه الحالة تكون هذه الميزة لصالح الدولة دون المقرضين الدائنين، إذ يجوز لها في كل وقت الوفاء بالقرض المؤبد دون أن يكون من حق هؤلاء الاعتراض وطلب استمرار القرض وتحصيل فوائده.

- القرض المؤقت: وهي تلك القروض التي تتعهد الدولة بالوفاء بقيمتها خلال فترة محددة وتاريخ معين مع الالتزام بتمديد القرض بصورة منتظمة وتبعاً للشروط المتفق عليها منذ إبرام عقد القرض ووفق قانون الإصدار ويقسم هذا النوع من القروض إلى ثلاث أنواع:¹

▪ قروض قصيرة الأجل: تعرف كذلك بالقروض السائرة أو العائمة وهي قروض فترة سدادها لا تزيد عن سنتين ومن أمثلتها أدونات الخزينة، التي تعتقد في غالب الأحيان لتغطية الاحتياجات النقدية المؤقتة للخزينة (العجز الظرفي في ميزانية الدولة مثلاً)، وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة في حالتها العجز النقدي أو المالي، ففي حالة العجز النقدي يكون توازن الميزانية متحققاً، لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر الدولة قصيرة الأجل تسمى سندات قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

▪ قروض متوسطة الأجل: هي قروض تعقد لمدة زمنية تتراوح ما بين 2 و5 سنوات.

▪ قروض طويلة الأجل: هي تلك التي تزيد مدتها عن 5 سنوات، وغالباً ما تتخذ أجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ويطلق على الديون الطويلة الأجل بالديون المثبتة وهي تعتقد في غالب الأحيان لمواجهة العجز الهيكلي الذي لا يمكن تفاديه خلال السنة المالية، مثل العجز الناجم عن تفاقم نفقات الحروب أو نفقات المشاريع الاستثمارية في إطار برامج التنمية.

3. من حيث قابلية التداول: وفقاً لهذا المعيار تصنف سندات القرض العام الداخلي إلى صنفين، وذلك مهما

كان إجبارياً أو اختيارياً، دائماً أو مؤقتاً، قصيراً أو متوسط وطويل الأجل، وهي:

¹ يعيشي أحمد، واقع الدين العمومي الداخلي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة أدرار، الجزائر، 2017، ص6.

- **سندات قابلة للتداول:** سندات تصدر دون أن تحمل إسم المقرض وبالتالي يمكن تداولها في الأسواق المالية، فهي سندات لحاملها.
- **سندات غير قابلة للتداول:** تصدر باسم المقرض وتسجل في سجلات خاصة (سجلات الدين العام) ولا يمكن تحويلها إلى الغير، إلا بإتباع إجراءات معقدة وفي حالات استثنائية.

الفرع الثاني: الدين الخارجي

وضعت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، تعريفاً للدين الخارجي ينص على أنه: "الدين الإجمالي في تاريخ معين، والذي يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو من دونها أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو من دونه".¹

كما تشير العديد من الدراسات الاقتصادية بأن الدين الخارجي هو: "اتفاق بين طرفين مدين محلي ودائن خارجي، تقدم بموجبه مبالغ مالية بشكل قرض لقاء تعهد المدين بتسديد المبلغ الأصلي والفوائد المترتبة عليه خلال مدة القرض والذي يستخدم عادة لتمويل الإنفاق الاستثماري، وبذلك يعد وسيلة فعالة لزيادة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار".²

ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه: "الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات".³ ويمكن تصنيف الديون الخارجية إلى ما يلي:⁴

1. تصنيف الديون الخارجية حسب مصدرها: وتشمل القروض الآتية:

- **القروض الرسمية (Official):** وهي القروض المقدمة من حكومات دول الفائض والهيئات والوكالات الرسمية والتي عادة ما تكون بشروط مسيرة، وهي نوعان:

¹ عبد الغفار فاروق عبد الغفار، الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13، العدد 17، جامعة الشلف، الجزائر، السداسي الثاني 2017، ص44.

² نور شدهان عداي، مرجع سبق ذكره، ص12.

³ صندوق النقد الدولي، إدارة الدين الخارجي، واشنطن، 1991، ص ص39، 40.

⁴ مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015، ص ص24، 25.

▪ **القروض الثنائية (Bilateral Loans):** بين حكومتين وغالباً ما تسود الاعتبارات السياسية فيها على الاعتبارات الاقتصادية، كأن يتوجب على الدولة المقترضة أن تمنح تسهيلات عسكرية للدولة المقرضة أو أن تصوت لصالحها في المحافل الدولية.

▪ **القروض متعددة الأطراف (Multilateral Loans):** وهي القروض التي تقدمها أطراف أو منظمات دولية أو إقليمية وتختلف باختلاف الهيئات المانحة لها، إذ تعكس في الغالب وجهة نظر الدول التي تسيطر على هذه المنظمات ومنها: البنك العالمي، مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق التنمية الأوروبي وغيرها.

▪ **القروض الخاصة (Private Loans):** وهي القروض الممولة من المصادر الخاصة (غير الرسمية) وتمنح من قبل كبرى البنوك الأجنبية الدولية إلى الحكومات أو إلى مؤسساتها، وعادة ما تكون قصيرة الأمد ومعدلات الفائدة عليها تتسم بالارتفاع، وتتبع أهميتها للدول المقترضة من خلال قدرتها على تخفيف مخاطر السيولة والعجز في موازين مدفوعاتها، وكذلك في حالة عدم كفاية القروض الممنوحة من الجهات الرسمية ومن أهمها: **قروض المصدرين الخاصة:** قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات للدول المدينة شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات وبأجل لا تزيد عن 5 سنوات ويحدد معدل الفائدة طبقاً لأسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية لدولة الدائنة.

قروض البنوك التجارية: هي تسهيلات توفرها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي، وهي قصيرة الأجل وتحدد أسعار الفائدة كما هي سائدة في البلد الدائن وهي مرتفعة غالباً.

2. تصنيف القروض حسب فترة السداد: ونجد فيها ما يلي:¹

- **القروض الخارجية طويلة الأجل:** وهي قروض تسدد على فترات طويلة الأمد تزيد عادة عن 5 سنوات سواء بالنقد الأجنبي أو بالسلع والخدمات.

- **قروض متوسطة الأجل:** تسدد خلال فترة زمنية بين سنة وأقل من 5 سنوات، وترتبط عادة بالخطط الاقتصادية متوسطة الأجل.

- **قروض قصيرة الأجل:** وهي التي تستحق في أجل أقل من سنة، وتتصف بأنها قروض تجارية تقدم لتمويل عمليات التجارة الخارجية أو لمواجهة عجز مؤقت في الموازنة.

¹ المرجع السابق ذكره، ص ص 25، 26.

الجدول رقم (01): مستويات الدين العام في بعض الدول العربية (2019)

الدولة	الإمارات	السعودية	قطر	مصر	العراق	السودان	البحرين	المغرب	الكويت
مستوى الدين العام (مليار)	237.6	205.1	167.8	77.4	73	56	52.1	51.4	47.2

المصدر: www.arabic.rt.com

يبرز من خلال الجدول أن الإمارات العربية المتحدة تعتبر أكثر الدول العربية استدانة، حيث بلغ حجم ديونها 237.6 مليار دولار، في حين تليها السعودية بـ 205.1 مليار دولار، في حين جاءت قطر في المركز الثالث بـ 167.8 مليار دولار، بينما لم تتخطى باقي الدول عتبة 80 مليار دولار، وعلى العموم فإن أكثر الدول استدانة هي الاقتصاديات النفطية.

المطلب الثالث: أسباب اللجوء إلى الاستدانة

تعود أسباب أزمة المديونية واستمرار لجوء الحكومات إلى الاستدانة منذ السبعينات لأسباب محلية تعاني منها الدول المدينة، وإلى أسباب خارجية ناتجة عن الخلل في هيكل الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للجوء إلى الاستدانة

هي تشكل مسؤولية البلدان المدينة في تفاقم أزمة المديونية فيها، وفيما يلي أهم هذه العوامل المحددة لهذه المسؤولية:¹

1. ضالة حجم المدخرات المحلية: إن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه الدول النامية هو استعانتها بالقروض الخارجية لتمويل برامج تنميتها، فكانت تنظر إلى الاقتراض الخارجي كبديل للادخار المحلي مما أدى لنقاعها عن تعبئة مواردها المحلية.
2. قصور و/أو غياب السياسات السليمة لعملية التنمية: إن التجارب التنموية في البلدان النامية تناولت عملية التنمية المنشودة وكأنها مرادف للوصول لمستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها سكان البلدان الرأسمالية الصناعية، لذلك انتهجت هذه البلدان بصفة عامة التصنيع من غير مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها.
3. سوء إدارة الدين: إن أزمة المديونية تفاقمت بسبب سوء الإدارة لهذه الديون والاستخدام غير الرشيد للأموال التي تتلقاها الدول النامية وعدم وجود جهاز منظم يتولى الإشراف على عمليات الاقتراض والرقابة عليها.

¹ عزيز محمد عبد الله عبيد، أثر الدين العام على الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص 59.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للجوء إلى الاستدانة

1. ارتفاع أسعار الفائدة: إن لارتفاع أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دور كبير في زيادة أزمة المديونية، إذ تجاوزت الفوائد المدفوعة في العديد من البلدان قيمة التمويل وبذلك أصبحت خدمة الدين تمثل نصيباً هاماً من صافي الديون وتستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

2. تدهور شروط التبادل التجاري: أي انخفاض القدرة الشرائية لصادرات الدول النامية مقارنة مع وارداتها المتأتية إليها من الدول الرأسمالية المتطورة، فلقد عانت الدول المتخلفة ولا تزال تعاني من هذه الظاهرة التي أصبحت الميزة الأساسية للتجارة الدولية.¹

المطلب الرابع: مؤشرات الدين العام

تبدي المنظمات الدولية اهتماماً خاصاً بمؤشرات الدين العام ومؤشرات كفاءة الاحتياطات في إطار عملية الرقابة والتوجيه، فمؤشرات الدين العام ومن جملتها الحساسية تجاه أسعار الفائدة، والعلاقة بين الدين الخارجي والتصدير والنتائج المحلي الإجمالي، وعلاقة الدين بالتحصيل الضريبي، تعتبر مؤشرات مفيدة في تقييم تطور الدين العام والقدرة على السداد، والجدول التالي يبين أهم مؤشرات الدين العام:²

الجدول رقم (02): مؤشرات الدين العام

المؤشر	معنى المؤشر وأهميته
رصيد الدين/ الناتج المحلي الإجمالي	يقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، وهو من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة المديونية حيث يظهر قدرة الحكومة على السداد.
رصيد الدين/ الإيرادات المحلية	يقيس مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين.
خدمة الدين/ الإيرادات المحلية	يقيس قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية (خدمة الدين= الفائدة المدفوعة+ الاقساط المدفوعة)
الفوائد/ الناتج المحلي الإجمالي	يقيس درجة ثقل عبء الفوائد للدولة، كما يمكن تصنيفه على أنه للنفقات غير المنتجة.
الفوائد/ الإيرادات المحلية	يقيس تكلفة الفوائد في إطار تحصيل الدخل في الدولة.

¹ أحمد رامز الطنبور، الدين العام اللبناني وأثره على النمو الاقتصادي، ورقة بحثية أعدت لاستكمال مرحلة الدكتوراه، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2018، ص10.

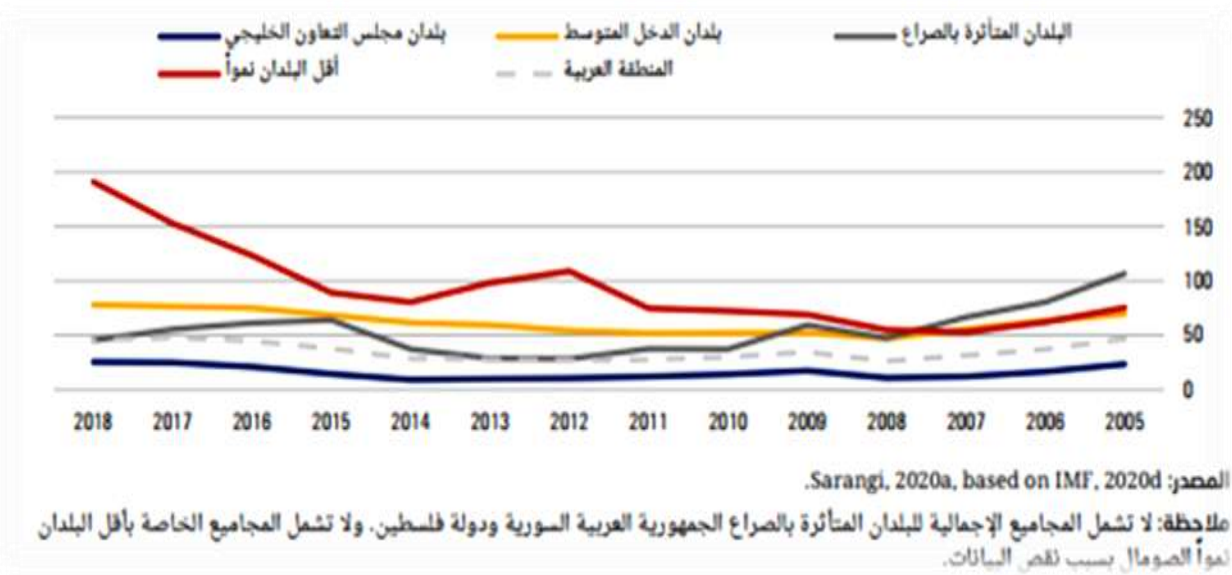
² تقرير استدامة الدين العام، سلطة النقد الفلسطينية دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين، تشرين الأول، 2012، ص17.

<p>يقيس القدرة على توفير العملات الأجنبية والسداد وعادةً ما يستخدم هذا بالتزامن مع مؤشر خدمة الدين كنسبة مئوية من التصدير وبذلك يتم مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل العملات.</p>	<p>الدين الخارجي/ حجم الصادرات</p>
<p>يدل هذا المؤشر على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات.</p>	<p>الاحتياط الدولي الصافي/ الدين الخارجي</p>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عدة مراجع

يبرز الشكل الموالي تطور إجمالي الدين العام خلال الفترة 2005-2018.

الشكل رقم (01): إجمالي الدين العام 2005-2018 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2019-2020

انطلاقاً من اقتراح بلانشار Blanchard (1990) ونظراً للصعوبات الواقعة في المؤشرات الأخرى، من المعتاد أن يلاحظ في المنشورات المتخصصة أن المؤشر الأكثر استعمالاً هو تطور مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي لدولة، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الناتج المحلي متوفرة لتمويل عبئ الدين الداخلي.

في هذا الخصوص وبناء على تفسير هذا المؤشر تستعمل مؤشرات أخرى لقياس دفع الفوائد أو مبلغ سندات الدين إلى مدرجات الدخل المختلفة، النسب الرئيسية التي تستعمل هذا المفهوم لتقييم الدين معروفة باسم "مؤشرات الدين الاجمالي" إن بعض هذه المؤشرات المقصود بها تكوين الدين، أي مبلغ الخصوم الخارجية

والداخلية، نسبة ذات الخصوم ذات معدل الفائدة الثابت والمتغير والحقيقي، ماهية كمية الدين القصير والمتوسط وطويل الأجل، وهي مؤشرات مفيدة في تحليل تطور الدين والقدرة على السداد، عما أنها تدل على سوء أو تحسن وشع الحكومة.¹

المبحث الثالث: الإطار الفني للدين العام وآثاره

المطلب الأول: الجهة المستدينة للدين العام

يشير مصطلح العام "Public" أساساً إلى نوعية الجهة المستدينة والتي تتجسد في الدولة، ممثلة في جميع الوحدات والقطاعات المؤسسية الممثلة لها، والشكل البياني أدناه يوضح موقع القطاع العام في الاقتصاد من خلال القطاعات الخمس المكونة له:²

الشكل رقم (02): موقع القطاع العام في الاقتصاد

المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر المعيشية	قطاع الأسر المعيشية	قطاع الشركات المالية	قطاع الشركات غير المالية	قطاع الحكومة العامة
خاص	خاص	عام خاص	عام خاص	عام

المصدر: صندوق النقد الدولي: إحصاءات دين القطاع العام، مرشد لمعيدها ومستخدمها، الطبعة الثانية، 2013، ص7.

كما هو موضح في الشكل أعلاه، يمكن تقسيم الاقتصاد إلى خمسة قطاعات يتألف كل منها من عدد من الوحدات المؤسسية، المقيمة في نفس الاقتصاد والمستقلة تماماً عن بعضها البعض، تتمثل في:

1. قطاع الشركات غير المالية: وهو يتألف من وحدات مؤسسية مقيمة تعمل أساساً في إنتاج السلع السوقية أو الخدمات غير المالية.

2. قطاع الشركات المالية: وهو يتألف من وحدات مؤسسية مقيمة تعمل أساساً في مجال تقديم الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات الوساطة المالية إلى وحدات مؤسسية أخرى.

¹ الإنتوساي، مؤشرات الدين العام، نوفمبر 2010، ص ص10، 11.

² فتحي خن، مرجع سبق ذكره، ص23.

3. قطاع الحكومة العامة: وهو يتألف من الوحدات المؤسسية التي تقوم بوظائف الحكومة كنشاط أساسي لها، وبعبارة أخرى هي تلك الوحدات المؤسسية التي تنتج الخدمات (وربما السلع) للاستهلاك الفردي أو الجماعي، على أساس غير سوقي في الأساس وتعيد توزيع الدخل والثروة، بالإضافة إلى الوفاء بمؤسساتها السياسية والقيام بدورها المعني بالتنظيم الاقتصادي.

4. قطاع الأسرة: والذي يتألف من مجموعة من الأشخاص يشتركون في السكن ويجمعون بعض أو كل دخلهم أو ثروتهم، ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية (أهمها المسكن والغذاء...)، وتتمثل الوظائف الرئيسية للأسر المعيشية في توفير القوى العاملة، وممارسة أنشطة الاستهلاك النهائي، إضافة إلى كونها من أصحاب المشاريع الإنتاجية للسلع السوقية والخدمات غير المالية.

5. قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم المجتمعات الأسرية: الذي يتألف من المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي والتي لا تسيطر عليها الحكومة، وهي تقدم السلع والخدمات للأسر المعيشية بدون مقابل أو أسعار غير ذات دلالة اقتصادية.

المطلب الثاني: هيكل الدين العام

يقصد بهيكل الدين العام تحديد المديونية لكل جهة من الجهات العامة السابقة ذكرها ومصادر هذا الدين، وبذلك يتمثل هيكل الدين العام في كل من:¹

1. الدين الحكومي: وهو الدين المستحق عن الخزنة العامة للدولة، ويتكون مما يلي:
 - دين بموجب السندات الحكومية (سندات الخزنة): سواء كان إجبارياً بموجب قانون الشركات الذي يلزم كل شركة مساهمة بشراء سندات حكومية بما يعادل 5% من صافي الربح سنوياً، أو سندات الإسكان والطاقة وخلافهما، وهي تمثل قروض طويلة الأجل أو ديناً اختيارياً بما تطرحه الحكومة من سندات للاكتتاب العام.
 - دين بموجب أدون الخزنة: وهي أداة مالية قصيرة الأجل (تطرح كل ثلاث أشهر)، وعادة ما يكتب فيها البنوك بصفة أساسية (حوالي 80% من قيمة هذه الأدون تشتريها البنوك) أي أن البنوك هي الدائنة للحكومة فيها.
 - الاقتراض من بنوك الاستثمار: مما جمعه من أموال التأمينات وشهادات الاستثمارات وصناديق توفير البريد.
 - صافي أرصدة الحكومة إلى الجهاز المصرفي: وهي الفرق بين الودائع الحكومية في البنوك وبين ما سحبته منها.

2. مديونية الهيئات العامة الاقتصادية: وتتكون من:

- اقتراض هذه الهيئات من البنوك؛

¹ محمد عبد الحليم عمر، الدين العام - المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حالة مصر، ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 2003، ص3.

- صافي أرصدة الهيئات لدى الجهاز المصرفي، وتتمثل في الزيادة التي سحبتها هذه الهيئات من قيمة ودائعها لدى المصارف.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للدين العام

إن الدين العام هو مصدر أساسي من مصادر الإيرادات، ومن تم فهو يشكل وفقا للفكر الاقتصادي الحديث أداة من أدوات السياسة المالية (بل ومن أدوات السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع)، فهو أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي ولكنها أداة يجب أن تستخدم نظرا لأهمية آثارها العامة، أي نظرا لثقل عبئها على الاقتصاد القومي بحذر شديد ولعل أسلم طريق للتحكم في هذه الأداة أن يتم توجيهها.¹

وتمارس القروض العامة آثارا متباينة على النشاط الاقتصادي وعلى التوازن الاقتصادي، فهي تؤدي أولا إلى إعادة توزيع الدخل القومي، وهي توزع العبء العام بين مختلف الفئات وبين مختلف الاجيال، كما أنها تؤدي من خلال هذه الطريق وعن طريق التوسع في الانفاق العام أيضا، إلى التأثير في مستوى هذا الدخل القومي، ذلك أنها تمارس آثارا واسعة على المتغيرات الرئيسية التي تتحكم فيه (أي التي تتحكم في الطلب النفطي)، وهي الميل للاستهلاك (أو الميل للادخار)، والكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة (وهما المتغيران اللذان يحددان الميل للاستثمار)، هذا بالإضافة الى أن القروض العامة تؤثر في الكمية النقدية في التداول، وأنها تساهم في تمويل الاستثمار العام والاستهلاك العام.

وقد تكون الآثار الاقتصادية التي تمارسها القروض العامة بمختلف عملياتها ذات طبيعة انكماشية أو ذات طبيعة توسعية وهو ما يتوقف بصفة أساسية على ثلاث عوامل وهي:

- التنظيم الفني للدين العام: حجمه ومدته، والمكنتبين فيه، وكيفية استهلاكه، والموارد المالية التي تغطي عملية الاستهلاك، فكل هذه العوامل تؤثر بالضرورة في توجيه آثار الدين العام نحو الانكماش أو التوسع أو التضخم.
 - مستوى الدخل القومي، ومستوى التشغيل القومي، ومدى مرونة العرض الكلي لارتفاع الطلب الكلي.
 - طبيعة النفقات العامة التي تمولها هذه الديون، وهل هي نفقات استهلاكية أم نفقات استثمارية.
- وهذه العوامل الثلاث تعمل معا في تحديد طبيعة الآثار الاقتصادية للدين العام في الاقتصاد القومي.

¹ سمير ابو مدللة، مازن العجلة، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية (2000-2011)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد الأول، 2013، ص ص 273، 274.

المطلب الرابع: تأثير أزمة كورونا على الدين العام

لا شك أن فيروس كورونا سيعمق من ثقل المديونية على الدول، ويرفع حجم الديون عبر العالم إلى مستويات تتجاوز التوقعات.

تفيد عديد التحليلات الاقتصادية أن الانتشار العالمي لفيروس كورونا يهدد الاقتصاد العالمي بركود قد يكون عظيما وقد أظهرت أحدث التقارير ارتفاع الدين العالمي إلى مستوى قياسي عند 281 تريليون دولار في 2020، مع توسع الحكومات في الانفاق لمواجهة تداعيات جائحة كورونا. فقد زاد الدين العالمي بمقدار 24 تريليون دولار إلى 281 تريليون في 2020 من 257 تريليون في 2019. وقال معهد التمويل الدولي أن الدين العالمي بهذه الزيادة بات يعادل 355% من إجمالي الناتج العالمي بنهاية 2020، بزيادة 35 نقطة مئوية عنه بنهاية 2019 وهذه الزيادة في حجم الدين العالمي أضعاف الزيادة إبان الأزمة المالية التي بدأت في 2008، ونتجت عن انهيار سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، وامتد تأثيرها إلى كل أنحاء العالم.¹

وقد زاد الدين الحكومي ليشكل 105% من الناتج المحلي الاجمالي في 2020، مقابل 88% خلال سنة 2019 وارتفع دين القطاع الخاص غير المالي إلى 165% من الناتج المحلي الاجمالي في 2020، من 124% في 2019، ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا جائحة عالمية في مارس 2020 أطلقت حكومات العالم حزم إنقاذ ضخمة بلغت 13 تريليون دولار.

المبحث الرابع: إدارة الدين العام

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية الدين العام والمشاركون الرئيسيون فيه، وأهم الممارسات في إدارة الدين العام مع التطرق إلى الرقابة على إدارة الدين العام.

المطلب الأول: ماهية إدارة الدين العام

إدارة الدين العام هي عملية تصميم وتنفيذ استراتيجية للإدارة الحكيمة للدين العام من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة لتحقيق أهداف التكلفة والمخاطر وأهداف الإدارة الأخرى للدين العام الذي يمكن أن تحدده كتطوير والحفاظ على سوق فعال للأوراق المالية الحكومية.² ومن منظور اقتصادي كلي أكثر توسعا للسياسة العامة يجب أن تسعى الحكومات إلى التأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، ومن إمكانية خدمة هذا الدين في ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة، مع القدرة في نفس الوقت على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر، ويشترك القائمون على الدين العام مع مستشاري السياسة المالية العامة والسياسة النقدية باهتمامهم بأن تظل مديونية القطاع العام على مستوى يمكن تحمله بوجود استراتيجية موثوق بها لتخفيض مستويات الدين المفرطة، ويجب أن يتأكد

¹ موقع الجزيرة، تداعيات كورونا... الدين العالمي يسجل مستوى قياسيا عند 281 تريليون، متوفر على الرابط: www.aljazeera.net ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/04/2021.

² Maria Pascal (Andriescu), *Public Debt Management – Fundamental Component Of Public Policy*, CES Working Papers, Centre for European Studies, Alexandru Ioan Cuza University, vol. 3, N°4, December 2011, p571.

القائمون على إدارة الدين من أن السلطات المالية العامة تدرك أثر احتياجات الحكومة التمويلية ومستويات ديونها على الاقتراض ويعتبر كل من نسبة خدمة دين القطاع العام، ونسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي وإلى الإيرادات الضريبية من بين أمثلة المؤشرات التي تتناول مسألة إمكانية استمرار الدين.

وقد ابرزت عدة أزمات سابقة في سوق الدين أهمية الممارسات السليمة لإدارة الدين والحاجة إلى وجود سوق كفاء وقوي لرأس المال، فقد تؤدي الممارسات الخطرة لإدارة الدين حتى في وجود سياسات اقتصادية سليمة كلية إلى زيادة حساسية الاقتصاد للصدمات الاقتصادية والمالية، ومن الممكن معالجتها أحيانا بسهولة باتخاذ تدابير مباشرة نسبياً.

ويكمن الهدف الرئيسي لإدارة الدين العام في ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة وسداد التزاماتها بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط إلى الطويل، بدرجة معقولة من المخاطرة، وكذا:¹

– تقليل تكاليف الاقتراض؛

– الإبقاء على المخاطر عند مستوى مقبول؛

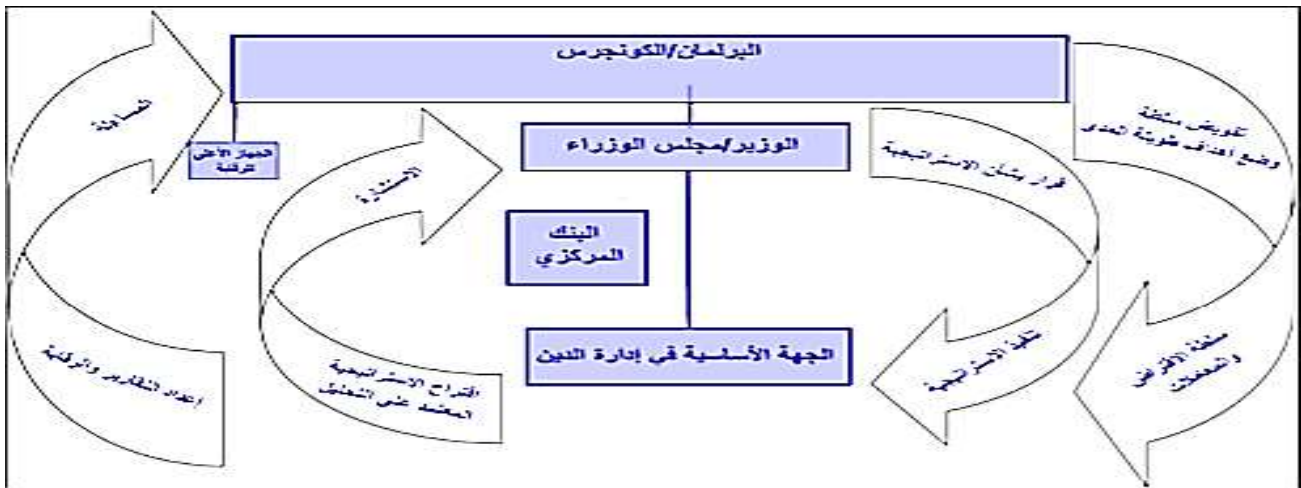
– دعم تطوير الأسواق المحلية؛

المطلب الثاني: المشاركون الرئيسيون وأهم الممارسات في إدارة الدين العام

الفرع الأول: المشاركون الرئيسيون في إدارة الدين العام

يعرض المخطط البياني الوارد في الشكل التالي المشاركون الرئيسيون في إدارة الدين العام وصلتهم، وسيرد هؤلاء في النص التالي على نطاق أوسع، نذكر منها:²

الشكل رقم (03): المشاركون في إدارة الدين العام



المصدر: الرقابة على إدارة الدين العامة، دليل الأجهزة العليا للرقابة، ص 10.

¹ Maria Pascal, Op.cit, P572.

² الإنتوساي، الرقابة على إدارة الدين العام، 30 ماي 2018، ص ص 9، 10.

1. **الدولة/ الشعب/ المواطنين في الوقت الحالي والمستقبل:** في قمة الهرم تكمن حالة البلد، ويكون الدين عقداً بين الأجيال، ويجب على صانعي السياسة ضمان الحفاظ على العدالة بين جيل اليوم والغد، لا ينبغي للمواطنين الحاليين الاستفادة من القروض التي تقوم بها الحكومة على نحو مباشر، بل تستفيد منها الأجيال القادمة لأنهم خاصةً من يتحملون مسؤولية خدمة الدين، إذ أن الطابع العام للدين العام يفرض مسؤوليات انتمائية كبيرة على الإدارة للعمل بحذر وولاء.

2. **السلطة التشريعية(البرلمان) في الحكومة المركزية:** ينبغي تقييد سلطة الاقتراض والسلطات المالية على الضرائب والإنفاق في الجهة الحكومية ذاتها على النحو الأمثل، وتعد السلطة التشريعية الممثل المباشر للشعب التي تتولى كلا السلطتين في معظم البلدان، وتتولى السلطة التشريعية مسؤولية وضع إطار عمل قانوني صحيح يقدم مسارات واضحة للسلطة وتضمن الشفافية، يتعين على القوانين منح السلطة التنفيذية المرونة الكافية لإدارة الديون بفعالية.

3. **السلطة التنفيذية:** قد تشمل السلطة التنفيذية وزارة المالية والمكتب المخصص لإدارة الدين وأمين الخزانة والمراقب، الموازنة والتخطيط والوزارات/ الدوائر الاقتصادية، ووحدات تعبئة الموارد، ووحدات تنفيذ المشروع.

4. **مؤسسات المقرضين (الداخلية والخارجية، ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف):** تحدد مصادر التمويل أنشطة إدارة الدين، وتعتمد معظم البلدان المتقدمة التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية المتطور على إصدار السندات الحكومية وذلك باعتبارها مصدر تمويل رئيسي، وتصدر مؤسسات محددة من الموزعين الأوليين التزامات للمشاركة بفعالية في المزادات الحكومية كمقابل حق الوصول المميز إلى صكوك الدين الحكومي، وتقدم الأسواق الثانوية الناشطة معلومات مفيدة إلى مديري الدين والأجهزة العليا للرقابة التي يمكن استخدامها لإدارة المخاطر المتأصلة في الدين العام.

الفرع الثاني: أهم الممارسات في إدارة الدين العام

مبادئ الأمم المتحدة هي مجموعة من البيانات العامة التي لا تغطي مسؤوليات الاقتراض فحسب بل تضم المقرضين أيضاً، وأما أداة تقييم أداء الدين فهي منهجية تهدف إلى تقييم أداء إدارة الدين عن طريق مجموعة شاملة من المؤشرات التي تمتد إلى نطاق واسع لمهام إدارة الدين الحكومي، وقد أوضح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الإرشادات بإسهاب من أجل وضع إطار عمل لأفضل ممارسات إدارة الدين:¹

¹ الرقابة على إدارة الدين العام، دليل الأجهزة العليا للرقابة، الإنتوساي مبادرة تنمية، 30مايو 2018، ص ص14، 15.

1. مبادئ لتشجيع الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول (مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية):

المقارنة مع ارشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأداة البنك الدولي لتقييم أداء إدارة الدين فإن مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تضم أيضاً مبادئ الاقتراض السيادي المسؤول، وفيما يلي هذه المبادئ:

أ- مسؤوليات المقرضين: نذكر منها ما يلي:

– يجب أن يعترف المقرضون بأن المسؤولين الحكوميين المشاركين في عملية الاقتراض والإقراض السيادي مسؤولون أمام الدولة ومواطنيها عن حماية المصلحة العامة؛

– يتحمل المقرضون مسؤولية توفير المعلومات لعملائهم السياديين لمساعدة المقرضين في اتخاذ قرارات ائتمانية مستنيرة؛

– يتولى المقرضون مسؤولية تحديد، قدر استطاعتهم، ما إذا كان التمويل مرخصاً بشكل مناسب وما إذا كانت اتفاقيات الائتمان الناتجة صالحة وقابلة للتنفيذ بموجب الاختصاصات القضائية ذات صلة.

ب- مسؤولية الجهات السيادية المقترضة: نذكر من أهمها ما يلي:

– إن الحكومات وكلاء الدول، ولذلك فعندما يتعاقدون على التزامات سداد الدين، فإن عليهم مسؤولية حماية مصالح مواطنيهم، حيثما كان ذلك ممكناً، ويتعين على المقرضين أيضاً مراعاة مسؤولية وكلاء المقرضين تجاه مؤسساتهم؛

– عقد الديون السيادية عقد ملزم ويجب الوفاء بما فيه، مع ذلك، يمكن أن تظهر حالات استثنائية إذ يمكن لأي دولة بناء على ضرورة اقتصادية أن تمنع المقرض من السداد الكامل و/أو السداد في حينه، أيضاً يجوز لسطة قضائية مختصة أن تحكم بأن ظروفًا استجدت قد أدت إلى وجود دفاع قانوني.

– تتحمل الحكومات مسؤولية تقدير التكاليف والمزايا عند طلب القروض السيادية، ويجب عليهم البحث عن قرض سيادي إذا كان سيسمح باستثمار إضافي في القطاع العام والخاص، مع عائد اجتماعي متوقع على الأقل يساوي معدل الفائدة المحتمل.

ج- المبادئ التوجيهية لإدارة الدين (صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي): فيما يلي المبادئ التوجيهية لإدارة

الدين العام الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:¹

– الهدف الرئيسي لإدارة الدين العام هو ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة وسداد التزاماتها بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط إلى الطويل، بدرجة معقولة من المخاطر؛

– يجب أن تتضمن إدارة الدين الالتزامات المالية الأساسية الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية؛

– يجب أن تركز إدارة الدين على سياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي وفي القطاع المالي لضمان استدامة مستوى الدين العام ومعدل نموه؛

¹ المرجع السابق ذكره، ص 15.

- يجب على القائمين على إدارة الدين والسلطات المالية والنقدية والجهات الرقابية للقطاع المالي تبادل الآراء والأفكار بشأن أهداف إدارة الدين والسياسات النقدية والمالية وتلك المتصلة بالموازنة، وذلك نظراً لعلاقات الارتباط والاعتماد المتبادل بين ما يستخدمونه من أدوات مختلفة للسياسات؛
- وجب من حيث المبدأ الفصل بين سياسة إدارة الدين والسياسة النقدية من حيث الأهداف وأوجه المساءلة.

المطلب الثالث: الرقابة على إدارة الدين العام

في مستهل أي عمل رقابي على الدين العام، تواجه الأجهزة العليا للرقابة قرارين أساسيين: أي عنصر للرقابة الداخلية يجب فحصها وما عمق التحليل لكل مكون، إن عمق واتساع العمل الرقابي يعتمد على الصلاحية التشريعية للجهاز الأعلى للرقابة، والأعمال الرقابية المنفذة فيما قبل، والمصادر المتوفرة لتنفيذ العمل الرقابي. القوة القانونية لبعض الأجهزة العليا للرقابة محددة ومقيدة على مراجعة الدين الأول، بعض الأجهزة العليا للرقابة الأخرى لها قوة وصلاحيات أوسع في مراجعة قضايا الدين العام ولكن تنقصهم الفنية المطلوبة لمراجعة حركات الدين العام المعقدة من هذا النوع والتي لها ارتباطات هامة في السياسة المالية والنقدية.¹

المطلب الرابع: المخاطر والمصاعب المتعلقة بإدارة الدين العام

الفرع الأول: المخاطر المتعلقة بإدارة الدين العام

توجد أنواع مختلفة للمخاطر المتعلقة بالدين العام ومن الممكن تقسيمها إلى الفئات التالية:

1. مخاطر السوق (Market Risk): تعرف هذه المخاطر على أنها "إمكانية رد الفعل السلبي للقيمة الحالية الصافية لمحفظه الدين العام بفعل تقلب متغيرات الاقتصاد الكلي التي تحدد سعر الأدوات التي تؤلف المحفظة"²، وبذلك فإن مخاطر السوق مرتبطة بشكل كبير بالمخاطر التي تواجه محفظة الدين العام حيث تتمثل مخاطر السوق في خطر زيادة تكلفة الدين من جراء ما يلي:

- **مخاطر أسعار الفائدة (Interest Rate Risk):** والتي تتجسد في حساسية تكاليف التمويل التي تتميز بالحساسية لارتفاع أسعار الفائدة عند نسب متفاوتة نتيجة إعادة ضبطها/ أو تثبيت أسعار الفائدة للديون عند القيام بإعادة التمويل، فمخاطر أسعار الفائدة تشير إلى خطر زيادة تكلفة الدين التي تنشأ عن التغيير في أسعار الفائدة، إذ أن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر مصاحبة لكل إصدار جديد، وتتمثل مؤشرات قياس درجة

¹ عصام الدين محمد رشاد، لجنة الدين العام (دليل بشأن التخطيط وإجراء الرقابة على وحدات المراقبة الداخلية للدين العام)، تقرير نهائي، المكسيك،

2000، ص3.

²International Organization of supreme audit institutions, *debt indicators*, Intosai general secretariat, A-1033, Vienna, p 23.

مخاطر أسعار الفائدة في: مدة الأجل ومتوسط الوقت حتى إعادة تحديد السعر، ونسبة الدين ذا السعر المتغير إلى إجمالي الدين.¹

- **مخاطر أسعار الصرف (Exchange Rate Risk):** تشير مخاطر أسعار الصرف إلى خطر زيادة تكلفة الدين التي تنشأ عن التغير في أسعار الصرف، فالدين بالعملات الأجنبية أو المربوط بها يضيفي صفة التقلب على تكاليف خدمة الدين إذا تم قياسها بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الدين العام، ونسبة الدين الخارجي القصير الأجل إلى الاحتياطات المالية الدولية.

- **مخاطر إعادة تمويل الدين:** مخاطر إعادة التمويل وإن كانت محددة باحتمال عدم التمكن من إعادة تمويل الديون عند أجل الاستحقاق، أو الاضطرار إلى إعادة تمويل الدين بأسعار فائدة أعلى (بما في ذلك تغير في هوامش الائتمان)، فإنه يمكن اعتبارها نوعاً من أنواع مخاطر السوق، ولكن مخاطر إعادة التمويل كثيراً ما تعامل بصورة مستقلة لأن عدم القدرة على إعادة تمويل الدين أو الزيادة الكبيرة غير العادية في تكلفة الدين العام، أو كليهما قد يتسببان في أزمة ديون أو يؤديان إلى تفاقم تلك الأزمة، وتتمثل مؤشرات قياس درجة مخاطر إعادة تمويل الدين في: ملاحظة ملف الاسترداد للأوراق المالية للديون غير المسددة، وملاحظة حصة الديون خلال فترة معينة، نسبة الديون المستحقة على عائدات الضرائب متوسط مدة الاستحقاق، وتشمل مخاطر إعادة تمويل الدين ما يلي:² مخاطر التمديد (وهي مخاطر الديون المستحقة التي سيتم إرجاع سدادها بتكلفة مرتفعة بشكل غير عادي)، مخاطر السيولة (هو تناقص سريع في حجم الأصول السائدة بسبب التزامات بتدفقات نقدية غير متوقعة)، مخاطر الائتمان (هي الخسارة المحتملة بعدم تنفيذ أحد أطراف العملية المالية شروط وأحكام هذه العملية)، خطر التخلف عن السداد.

2. المخاطر التشغيلية: وتتمثل في المخاطر الرئيسية التالية:

- **مخاطر التنفيذ:** تتجسد في خطر عدم قدرة الحكومة على بيع المبلغ المعروض من الديون عند نقطة معينة من الزمن سواء بشكل كامل أو بسعر منخفض عن سعر السوق.

- **مخاطر التسوية:** تشير إلى الخسارة المحتملة عندما يتخلف الطرف الآخر عن تسليم ورقة مالية كما هو متفق عليه في العقد بعد أن يكون البلد قد دفع المبلغ بالفعل وفقاً للاتفاق.

- **مخاطر تنجم عن استخدام المشتقات:** عندما تستخدم المشتقات في إدارة مخاطر حافطة الدين، يجب على القائمين على إدارة الدين أن يكونوا على دراية بالتكاليف المالية وسيناريوهات الاسترداد التي تنشأ عن ذلك وأيضاً بالعواقب المحتملة لعقود المشتقات.

¹ Jeffrey D. Lewis (World Bank) and Jose Vinals (IMF). *Revised Guidelines for Public Debt Management*, The World Bank and International Monetary Fund, April 2014, P18.

² Idem, P 18

- مخاطر السمعة: تتعلق بالخسارة التي قد تتجم عن عدم إمكانية عدم التمويل من جراء سوء سمعة المصدر لعدم دفع الأقساط المنصوص عليها في العقد أو نتيجةً لسوء الوضع المالي.

3. قابلية (أو حساسية) التعرض للمخاطر: توجد مخاطر مالية أخرى تعرض الموارد المالية العامة لمخاطر تتجاوز تلك التي يمكن رصدها في إطار تحليل حافطة الدين العام، هذه المخاطر تنتج عن فروق محتملة بين النتائج المالية العامة الفعلية المتوقعة، مثل: التغير في موازين المالية العامة، تغير في حصة الدين المحلي على المدى القصير، والتغير في مستويات الدين، ويمكن أن تحدث هذه الانحرافات مثلاً لأن الميزانيات العامة تقوم على افتراضات قد لا تتحقق في نهاية الأمر، أو لأن هناك عمليات أجريت في البداية خارج نطاق الميزانية العامة.¹

الفرع الثاني: المصاعب المتعلقة بإدارة الدين العام

هناك عدة مصاعب تواجه إدارة الدين العام، نذكر منها ما يلي:²

1- إضعاف المركز المالي للحكومة من خلال زيادة المخاطر، رغم أنها تؤدي إلى انخفاض التكلفة والعجز على المدى القصير: يجب على مسؤولي إدارة الدين تجنب تعريض حوافظهم لمخاطر الخسائر الفادحة أو المدمرة، حتى مع انخفاض التي تشير إلى ذلك، في محاولة لتحقيق وفورات في التكاليف الحدية قد تبدو "منخفضة المخاطر" نسبياً.

• هيكل الاستحقاق: تواجه الحكومة مفاضلة زمنية يتعين إدارتها بحكمة بين التكلفة قصيرة الأجل والتكلفة طويلة الأجل، فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الاعتماد المفرط على الأوراق المالية قصيرة الأجل أو ذات أسعار الفائدة المعومة للاستفادة من المستوى الأقل لأسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى تعرض الحكومة لتقلب تكاليف خدمة الدين، وربما لزيادتها، إذا ارتفعت أسعار الفائدة، وإلى مخاطرة التخلف عن السداد إذا لم تتمكن الحكومة من تجديد الديون بأي ثمن. ومن الممكن أن يؤثر ذلك أيضاً على تحقيق الأهداف النقدية للبنك المركزي.

• الديون المفرطة غير المغطاة المحررة بالنقد الأجنبي: قد تأخذ هذه الديون أشكالاً عديدة ولكن الشكل الغالب هو الإصدار المباشر لمبالغ كبيرة من الديون المحررة بعملات أجنبية والديون المؤشرة بعملات أجنبية. وقد يُعرض هذا الأسلوب الحكومات لتقلب تكاليف خدمة الدين، وربما لزيادتها، إذا انخفضت أسعار صرف عملاتها، وإلى مخاطرة التخلف عن السداد إذا لم تتمكن من تجديد ديونها.

• سندات الدين التي تتضمن خيارات البيع: يؤدي ضعف إدارة هذه السندات عدم اليقين المحيط بجهة الإصدار، مما يؤدي فعلياً إلى تقصير مدة الحافطة، وزيادة التعرض للسوق/التجديد.

¹ International Monetary Fund , *Public sector debt statistics: guide for compilers and users*, Washington, 2011, p152.

² صندوق النقد الدولي، *المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام*، 21 مارس 2001، ص 24.

- الالتزامات الاحتمالية الضمنية، مثل الضمانات الضمنية التي تقدم للمؤسسات المالية: يغلب على هذه الالتزامات الارتباط بخطر معنوي كبير إذا اتسمت إدارتها بالضعف.
- 2- ممارسات إدارة الدين التي تشوه القرارات الخاصة مقابل القرارات الحكومية، وتقلل من تكلفة الفوائد الحقيقية:
- سندات الدين المضمونة بأسهم المؤسسات المملوكة للدولة أو أصول أخرى: إلى جانب إعطاء ناقص لتكلفة الفائدة، فإنها قد تشوه القرارات المتعلقة بإدارة الأصول.
- سندات الدين المضمونة بمصادر معينة للإيراد الضريبي المستقبلي: إذا التزمت الحكومة بتخصيص تدفقات إيرادات مستقبلية لسداد مدفوعات دين معينة، فقد تكون الحكومة أقل استعداداً لإجراء تغييرات تؤثر على هذه الإيرادات، حتى إذا كانت التغييرات من شأنها تحسين النظام الضريبي.
- الدين المعفى من الضرائب أو المخفض الضريبة: يستخدم هذا الأسلوب لتشجيع طرح سندات الدين الحكومية. ولهذا الأسلوب تأثير غير واضح على العجز لأنه يتوقف على الضرائب المفروضة على الأصول المنافسة وما كان معدل العائد بعد الضريبة على الأوراق الحكومية غير المعفاة والأوراق الحكومية المعفاة من الضرائب متساوياً.
- 3- عدم دقة الإبلاغ بالالتزامات الدين الاحتمالية أو المضمونة: قد يؤدي هذا إلى التقدير الناقص للمستوى الفعلي للالتزامات الحكومية:¹
- عدم كفاية التنسيق أو الإجراءات المتعلقة بقروض مستويات الحكومة الأدنى، التي قد تكون مضمونة من الحكومة المركزية، أو من المؤسسات المملوكة للدولة.
- الإعفاء المتكرر من الدين لمستويات الحكومة الأدنى أو للمؤسسات المملوكة للدولة.
- ضمان القروض التي تعتبر احتمالات طالب سدادها قبل الاستحقاق مرتفعة (دون رصيد مخصصات ملائمة لها في الميزانية).
- 4- استخدام قنوات تمويل غير سوقية: تؤدي هذه الممارسة في بعض الحالات إلى تشوهات واضحة.
- عقد ترتيبات خاصة مع البنك المركزي لتقديم الائتمان بشروط ميسرة، بما في ذلك السحب على المكشوف بدون فوائد أو بفوائد منخفضة، أو أدون الخزنة الخاصة.
- خلق سوق أسيرة الأوراق المالية الحكومية: فعلى سبيل المثال، يشترط على خطط المعاشات التقاعدية الحكومية في بعض شراء أوراق مالية حكومية. وفي حالات أخرى، يشترط على البنوك شراء سندات دين حكومية مقابل نسبة مئوية معينة من ودائعها. ورغم أن بعض أشكال نسب الأصول السائلة هذه يمكن أن تقيّد كأداة تحوطية في غدارة السيولة، فهي قد تؤدي إلى آثار تشويهية على تكلفة خدمة الدين، وكذلك على تطور السوق المالية.

¹ المرجع السابق ذكره، ص 25.

خلاصة الفصل:

تلجأ الدول إلى الدين من أجل تمويل التنمية الاقتصادية، وتمويل العجز في موازينها العامة الناتج عن أي تدهور أصاب إيراداتها العامة في مختلف الفترات.

وقد تأثر واقع الدين العام الدولي بطفرة غيرت موازينه لدى العديد من الدول، ورفعت نسبته لدى الدول النامية لا بل واتسعت لتشمل الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة وكانت له العديد من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والإدارة الجيدة لها أهمية في توجيه التسيير المحكم للدين واستخدامه استخداماً جيداً يمكنها من تسديد العجز في ميزانياتها وعدم اللجوء للاستدانة مرة أخرى.

الفصل الثاني

الإطار النظري للنفط وتدايعات انهيار أسعاره

تمهيد:

يعتبر النفط منذ ظهوره سلعة استراتيجية، وموردا مهما لإنتاج الطاقة في العالم، وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول وذلك باعتبارها المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية وحتى اليومية لمختلف سكان العالم. فليس مصادفة أن تجد سلعة أساسية ونادرة ومحدودة تتحكم في اقتصاديات بأكملها، فمن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية أنتج تعقيدات في تسويقه، وأدى إلى إنشاء سوق عالمية له، تتميز بالتعقيد وعدم الاستقرار، وحساسيتها لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية، وهذه الحالة تفضي دائماً إلى جعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى بعض الجوانب النظرية للنفط، وتسعيه مع الإحاطة بأزمات النفطية التي عرفها العالم، مع التركيز على الأزمة النفطية الراهنة، وذلك من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول النفط**المبحث الثاني: السوق النفطية والفاعلون فيها****المبحث الثالث: أسعار النفط والعوامل المتحكمة فيها****المبحث الرابع: الأزمات النفطية وتقلبات أسعار النفط**

المبحث الأول: أساسيات حول النفط

يعتبر النفط من الموارد الهامة في مختلف الاقتصاديات، حيث أنّه يحتل مكانة بارزة في الأسواق الدولية، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى نشأة ومفهوم النفط وخصائصه وأنواعه بالإضافة إلى مكانة النفط في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النفط

الفرع الأول: نشأة النفط

النفط قديم قدم الحياة، ويبدو أنّ النفط سابق في قدمه للإنسان، إذ تقول بعض النظريات الحديثة أن عمر النفط يتجاوز 3 مليارات سنة في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عمر الإنسان على الكرة الأرضية أكثر من 3 ملايين سنة. لقد كان النفط خلال الجزء الأكبر من تاريخه مدفوناً في الصخور الرسوبية وبعيداً عن المتناول المباشر للإنسان، وكانت الاستخدامات الأولى للنفط محدودة، فالحضارات القديمة كالحضارة "الفرعونية وحضارة وادي الرافدين والهنود الحمر"، كانت تستخدم هذه المادة السوداء واللزجة اللاذعة التي تتدفق أحياناً بفعل العوامل الطبيعية إلى سطح الأرض في علاج بعض الأمراض وتضميد بعض الجروح وطلاء السفن. ليست قصة النفط بحديثة العهد فقد عرف الإنسان هذه المادة واستعملها للإنارة في البيوت والمعابد وفي معالجة الأمراض الجلدية منذ أقدم العصور، أما أول بئر عصري فقد حفره المهندس الروسي "سيمونوف" عام 1848 في شمال شرق "باكو" وكانت باكو تنتج نحو 90% من إجمالي إنتاج النفط العالمي حينذاك. غير أن تاريخ النفط الحديث يبدأ بوقوع السيد "صموئيل كير" على منبع للنفط في أثناء قيامه بحفر الآبار لاستخراج الملح في ولاية بنسلفانيا الأمريكية قبل الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، ولم يكن يُقدر أهميته فوضعه في القناني وقام ببيعه كعلاج للكوليرا والنزلة الصدرية والسل وأمراض الكبد.¹

أما أول بئر عصري فقد حفره المهندس الروسي "سيمونوف" عام 1848 في شمال شرق "باكو" وكانت باكو تنتج نحو 90% من إجمالي إنتاج النفط العالمي حينذاك. غير أن تاريخ النفط الحديث يبدأ بوقوع السيد "صموئيل كير" على منبع للنفط في أثناء قيامه بحفر الآبار لاستخراج الملح في ولاية بنسلفانيا الأمريكية قبل

¹ نيبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 2011، ص ص 13، 14.

الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، ولم يكن يُقدر أهميته فوضعه في القناني وقام ببيعه كعلاج للكوليرا والنزلة الصدرية والسل وأمراض الكبد.¹

وفي عام 1880 ازداد إنتاج العالم من النفط بشكل كبير وملحوظ حيث بلغ إجمالي إنتاج الأقطار المنتجة للنفط حوالي 30 مليون برميل لتلك السنة، وبدأ تطور الكميات المنتجة يسير بشكل حديث وبزيادة مضطربة واتساع في الرقعة الجغرافية المنتجة للنفط في العالم. ولم يأت عام 1900 حتى كانت كثير من الدول قد دخلت في مجال إنتاج النفط وخاصة أقطار بيرو وجزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا حالياً). وفي ذلك العام تفوقت روسيا القيصرية على الولايات المتحدة الأمريكية بـ 75,8 مليون برميل في مقابل 26,3 مليون برميل، وكانت تلك الفترة تمثل قمة إنتاج روسيا القيصرية (1898-1901) بالنسبة لمجموع الإنتاج النفطي العالمي بـ 50% تقريباً. وأما نفط الشرق الأوسط والوطن العربي فقد بدأ إنتاجه أولاً في مصر، حيث حفر أول بئر في عام 1991، وقد أعقبها إيران منتجة في عام 1913 حيث صدرت أول شحنة من النفط الإيراني إلى أوروبا.

حيث أنّ إنتاج بولندا، اليابان، ألمانيا، الهند، أندونيسيا، بيرو، المكسيك، مصر وإيران مجتمعة لم يكن يصل إلا إلى نسبة 18% تقريباً من مجموع الإنتاج النفطي العالمي في عام 1913، في حين استأثرت الولايات المتحدة (بعد الاكتشافات الجديدة فيها وزيادة الإنتاج) بحوالي 64,5% وروسيا القيصرية بحوالي 17,5% والسبب في ذلك يرجع إلى عدة عوامل.²

الفرع الثاني: مفهوم النفط

أولاً: تعريف النفط

بالنظر إلى تاريخ النفط الواسع يوجد هناك عدة تعاريف له نذكر منها الآتي:

البترو " *Petroleum* " كلمة من أصل لاتيني ومعناه زيت الصخر ويوجد عادةً عند سطح الأرض أو في باطنها، وقد يتخذ البترول شكلاً سائلاً وعندئذ يسمى بالزيت الخام "*Crude oil*" أو يأخذ شكلاً غازياً وحينئذ يسمى الغاز الطبيعي "*Naturel gaz*".³

¹ عصام محمد احمد محبوب، مخاطر الصناعات النفطية وآثرها على البيئة المحيطة (مستودعات الشجرة لتخزين المواد البترولية)، رسالة مقدمة لنيل

درجة الماجستير في الدراسات البيئية وإدارة الكوارث، قسم الحماية المدنية، جامعة الخرطوم، 2017، ص1.

² محمد أزهري سعيد السماك وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، منتدى أقرأ الثقافي، 1981، ص88.

³ محمد عبد العزيز عجمية، محمود يونس، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، لبنان، 1984، ص198.

للفظ النفط أو البترول كلمة ذات مقطعين مشتقة "Petra" وتعني الصخر "Oleum" وتعني الزيت، وتعني زيت الصخر أو الزيت الخام (للتمييز بينه وبين زيوت الخضر وشحوم الحيوانات)، كما أنّ هناك اسم دارج وهو "الذهب الأسود"، وأحياناً يسمى في اللغة الفارسية نافث أو نافثاً والتي تعني قابليته للسريان.¹

للفظ البترول هو سائل قاتم اللون ولكّنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف الآتي:³

للفظ البترول، من الكلمة اللاتينية Petra et oleum أو "زيت الصخر"، هو زيت معدني طبيعي يستخدم كمصدر للطاقة، إنّهُ مصنوع من خليط متغير من الهيدروكربونات (جزيئات مكونة من ذرات الكربون والهيدروجين) المرتبطة بذرات أخرى، خاصةً الكبريت والنيتروجين والأكسجين. يمكن أنّ تكون بعض مكوناته غازية وسائلة وصلبة أحياناً حسب درجة الحرارة والضغط. هذا ما يفسر التناسق المتغير للبترول، أكثر أو أقل لزوجة أو سائلة.

ثانياً: أهمية النفط

إنّ تبعيّة المجتمع العصري حيال النفط قد أصبحت وثيقة جداً إلى حد أصبح استهلاك النفط معياراً للتقدم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم، ومن خلال ذلك يمكن إبراز الأهمية التي يكتسبها النفط على صعيد مختلف القطاعات كما يلي:⁴

1. أهمية النفط في القطاع الصناعي: احتل النفط مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة منذ تفجّر الثورة الصناعية في أوائل هذا القرن، فجميع الآلات التي تتجسّد فيها التكنولوجيا الصناعية الحديثة والتي استوردها العالم بكثافة، تحتاج إلى كميات ضخمة من النفط ذات القدرة الحرارية العالية والتي لا تتوافر في غيره من مصادر الطاقة، لذلك يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل التي تشغّل البشر وتصنع المنتجات. إنّ ثلث النفط المستهلك في العالم مكرّس لأجل تشغيل الصناعة التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث، بالإضافة إلى كون النفط مصدراً للحرارة والطاقة المحركة فهو يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن. وتبرز أهمية النفط في هذا القطاع من ناحيتين أساسيتين: فهو من جهة مصدر الوقود الذي لا غنى عنه لمختلف وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، ومن جهة أخرى فإنّ مادّة "الإسفلت

¹ سمية قميحة، لارة عميور، أثر تراجع اسعار النفط على أداء الصناديق السيادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة جيجل، الجزائر، 2019، ص9.

² وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص14.

³ ضياء الناروز، أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنوع الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص55.

⁴ حافظ برجاس، محمد المجذوب، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت لبنان، 2000، ص 74.

والقطران" التي تستعمل في تعبيد الطرقات مصنوعة من رواسب تقطير النفط، فبفضل النفط أحرزت تقنيّة الطرقات منذ منتصف هذا القرن تقدماً هائلاً. كان النفط إذاً عماد الصناعة الحديثة وفقاً للدور البارز الذي يقوم به في مختلف مراحل هذه الصناعة.

2. أهمية النفط في القطاع الزراعي: يكمن الدور الذي يلعبه النفط في هذا المجال من خلال زاويتين رئيسيتين: الأولى وهي أنّ النفط مصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة التي يستعملونها الفلاحون في أعمالهم الزراعية والتي وفرت على المزارع الكثير من الجهد والوقت، المهم ليست الآلة بحد ذاتها بل أهمية الطاقة التي تشغلها فجميع الآلات المستعملة في الزراعة تستمد طاقتها المحركة بشكل كبير ورئيسي من النفط الذي إذاً انقطع لسبب ما قبل أن تتوافر الطاقة البديلة عادت الزراعة قروناً إلى الوراء. أما من الزاوية الثانية فيستعمل النفط لاستخراج المنتجات البتروكيميائية والتي لها تأثير كبير في التطور الزراعي من خلال استعمال بعض المشتقات النفطية في عملية الزراعة مثل: الأسمدة الأزوتية، المبيدات الحشرية والكيميائية الزراعية وغيرها من المواد المستعملة في تعزيز القطاع الزراعي.¹

3. أهمية النفط في القطاع التجاري: تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري في أنه مادة تجارية على المستوى العالمي، باعتباره سلعة تجارية دولية لها قيمة ضخمة كونها تعود بالأرباح الطائلة على الدول المنتجة والشركات والدول التابعة لها.

4. أهمية النفط في القطاع الاجتماعي: لا يختلف دور النفط على الصعيد الاجتماعي عن دوره في الشأن الاقتصادي، لا بل إنه يقوم بدور متكامل في المجالين معاً. ويتمثل دور النفط في المجال الاجتماعي في أنه عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في تأمين الخدمات الاجتماعية والحاجات الاستهلاكية الضرورية لكل مجتمع: كالمواصلات، والكهرباء، التدفئة والتبريد، وغيرها من الحاجات المنزلية الأخرى، بالإضافة إلى ما تقدمه المنتجات النفطية من سلع أساسية لا بدّ من وجودها في حياة الإنسان العصرية. ويعد النفط من أهم الموارد في قطاع المواصلات بجميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، فمثلاً: البنزين هو وقود السيارات، والمازوت وقود القاطرات والبواخر، والكيروسين يستخدم وقوداً للطائرات النفاثة وغير ذلك. بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه النفط في توليد الطاقة الكهربائية وهي أحد أنواع الطاقة التي يستعملها الإنسان بشكل رئيسي وذلك بكونه الوقود الأفضل من حيث الكلفة والنظافة.

5. أهمية النفط في القطاع السياسي: يعتبر النفط عامل مؤثر على الاستقرار السياسي حيث يشار إليه كأساس للسلام في العالم، وذلك لأنّ توزيع النفط في العالم غير متكافئ، حيث لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والوم أ و بريطانيا و كندا، تعد الدول العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم بهذه السلعة، وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية، والعربية منها على وجه الخصوص، قائمة على وجوب الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة حرب، كما يصنف النفط كسلاح ضغط إذ تتجاوز أهميته

¹ المرجع السابق، ص 75-85.

السياسية، ليستعمل كوسيلة ضغط لغرض سياسي حيث استعملته الدول العربية المنتجة له كسلاح ضغط في حرب 1973 كما يستعمل من قبل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية كتلك التي فرضت على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

6. أهمية النفط في القطاع العسكري: إذ يعتبر سبب من أسباب نشوب الحروب في العصر الحديث وذلك من أجل السيطرة عليه وضمان استمرارية الإمدادات للدول الصناعية الكبرى، بالإضافة إلى أنه من المصادر الضرورية للآلات الحرب الميكانيكية.

المطلب الثاني: خصائص النفط

من بين الخصائص التي يتميز بها النفط ما يلي:¹

1-جاذبية محددة (أو API): هذا هو وزن وحجم النفط الخام، لأنه تقاس بمقاييس الجاذبية تم تصميم API (معهد البترول الأمريكي) مقياس الجاذبية هو أكثر شيوعاً وانتشاراً من مقياس الجاذبية Baume الأوروبي، تتميز الزيوت الخام بارتفاع كمية الغازات المذابة أقل كثافة وبالتالي فهي خفيفة الوزن أي تمتلك نسبة عالية من API الجاذبية الأرضية، بينما تتميز الزيوت الخام الأكثر كثافة ذات الكمية المنخفضة من الغازات المذابة بانخفاض نسبة الأكسجين. تؤثر مجموعة الهيدروكربونات السائدة في النفط الخام أيضاً على الجاذبية على سبيل المثال قاعدة البرافين، تعتبر زيوت الخام (45-60% هيدروكربونات البرافين وكمية أقل من النفثينات والعطريات) خفيفة، وبالتالي فهي عالية الجاذبية، لكن خامات القاعدة النفثومية (التي تتكون في الغالب من هيدروكربونات النفثين 60-75% بكمية أقل من البرافينات والعطريات) ثقيلة ولها جاذبية منخفضة من API.

2-اللزوجة: هذا هو مقياس مقاومة تدفق النفط الخام بسبب الاحتكاك الداخلي، يتم التعبير عنها بـ"اتزان" أو "حريش"، يقال أن النفط الخام له لزوجة مقدارها 1اتزان عندما تسبب قوة عرضية مقدارها 1داين في سطح مستوى بمساحة 1سنتمتر مربع، على مسافة 1سم في الثانية سطح مستوى للتحرك بسرعة ثابتة 1سم في الثانية.

3-معامل الانكسار: يعتمد على كثافة الزيت، تحتوي الخامات الثقيلة (ذات الأداء المنخفض من API) على مؤشرات انكسار عالية. هذا لأنّ الخام الكثيف سيخلق وسطاً كثيفاً لشعاع الضوء المار. تحتوي الزيوت الخفيفة على مؤشرات انكسار منخفضة.

4-النشاط البصري: هو قوة النفط الخام لتدوير مستوى استقطاب الضوء المستقطب، يتم التعبير عنها عادةً بالدرجات لكل مليمتراً. إذا تسبب أي نطف خام في تدوير مستوى الاستقطاب إلى اليمين، فإنه يطلق

¹ *Madu Anthony Joseph Chinenyeze, Ugwu Richard Ekene, Physical and Chemical Properties of Crude Oils and Their Geologic Significances, International Journal and Research (IJSR), Volume6, Issus 6, June 2017, p 1514.*

عليه "dextroratory"، ولكن إذا كان على اليسار يعرف باسم "levorotary". يتم تدمير هذه الممتلكات في درجات حرارة عالية (250-300 درجة مئوية).

5- اللون: هذا هو الضوء الذي ينتقل عبر الزيوت الخام، يميل للصفرة إلى الأحمر للزيوت الخفيفة والزيوت الداكنة أو حتى المعتمة للزيوت الثقيلة (أو ذات جاذبية API المنخفضة).

المطلب الثالث: أنواع النفط

يتم تصنيف النفط وفق المعايير المختلفة كما يلي:¹

1- حسب التركيبة الكيماوية: يصنف إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي:

- ☞ **البتروال البرافيني:** الذي يحتوي على شمع البرافين ويعطي قدراً طيباً من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة؛
 - ☞ **البتروال الأسفلتي:** الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين ونسبة عالية من المواد الإسفلتية.
 - ☞ **البتروال نافتين:** وهو الذي يحتوي على نسب أكبر من العناصر الهيدروكربونية النافتينية من الكل.
- 2- حسب المقاييس الفيزيائية:

يعتمد تصنيف النفط حسب المقاييس الفيزيائية على مجموعة من العوامل التي تأخذ بعين الاعتبار أساساً المكونات الجزئية والذرية والخصائص الفيزيائية وهذا التصنيف يكون حسب الوزن الجزئي الغرامي والكثافة النسبية والوزن النوع.

3- حسب الكثافة النوعية:²

☞ **بتروال خام ذو كثافة نوعية مرتفعة أو درجة كثافة نوعية منخفضة أي بتروال خام ثقيل غير جيد منخفض في قيمته وسعره؛**

☞ **بتروال خام ذو كثافة نوعية منخفضة أو درجة نوعية مرتفعة، أي بتروال خام خفيف، جيد في نوعه ومرتفع في قيمته وسعره؛**

☞ **بتروال خام ذو كثافة متوسطة أو درجة نوعية متوسطة، أي وسط في جودته وقيمته وسعره.**

4- حسب اللزوجة ودرجة الانسكاب:

- ☞ **مرتفع في لزوجته أو انسكابه، أي وجود مادة شمعية بنسبة عالية، فسعره وقيمته منخفضة وتكلفته عالية بسبب اللجوء إلى الطرق الاصطناعية المتنوعة في استخراجها من الأعماق؛**
- ☞ **متوسط في لزوجته أو انسكابه، أي وجود مادة الشمع بصورة معزولة فقيمته وسعره متوسط وتكلفته متوسطة؛**

¹ رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص201.

² صلاح مصري محمد مهدي، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، اقتصاديات النفط، ادارة النشر والتوزيع والترجمة غرب كردفان، جامعة غرب كردفان، السودان، ص19.

منخفض في لزوجته أو انسكابه، أي وجود الشمع بصورة قليلة لذلك قيمته وسعره أعلى وتكلفته قليلة.

المطلب الرابع: مكانة النفط في الاقتصاد العالمي

أولاً: الأهمية النسبية للنفط كأبرز أنواع مصادر الطاقة

يعتبر النفط أبرز أنواع الطاقة المتاحة حالياً، حيث يحتل المرتبة الأولى في أهميته النسبية مقارنة بمصادر الطاقة البديلة الأخرى، وبسبب ملائمة النفط كطاقة سائلة مركزة وسهلة النقل والتخزين، بالإضافة إلى الاستخدامات الثابتة لتوليد الطاقة الكهربائية، أصبح الوقود الذي يوفر المرونة المطلوبة لامتناس الزيارات في الطلب على المدى القصير، وبالتالي فهو مصدر الطاقة السائدة في الأسواق العالمية.¹

يوضح الجدول التالي أن الاحتياطي المؤكد من البترول قد عرف تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2015-2019 بوصوله مستوى 1252.00 مليار دولار سنة 2019 بعدما كان 1220.90 مليار دولار سنة 2015.

الجدول رقم (03): تطور احتياطي النفط المؤكد خلال الفترة (2015-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
1252.00	1248.10	1247.90	1242.60	1220.90	اجمالي العالم من الاحتياط العالمي (مليار دولار)

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ثانياً: الإنتاج النفطي العالمي

يشهد الإنتاج النفطي العالمي زيادات سنوية منتظمة مع ميزة الانتقال من منطقة إلى أخرى فعندما يقل الإنتاج في مكان ما تنتقل الشركات إلى مناطق أخرى تكون أغنى وأغزر إنتاجاً، وقد يكون هذا الانتقال داخل الدولة الواحدة أو من دولة لأخرى، ويعود السبب الرئيسي في زيادة الإنتاج العالمي من النفط إلى الأهمية الكبيرة التي أصبحت تكتسبها الطاقة في ظل ماضي الحياة المعاصرة. ومن خلال الجدول التالي نبين كمية ونسبة الإنتاج العالمي لأكبر الدول المنتجة للنفط لعام 2019.²

¹ زحافي وآخرون، أثر الصدمات النفطية على الانفاق العام في الجزائر، الملتقى الدولي للاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2019، ص1.

² بوجمعة صادو، محي الدين بوتاعة، تأثير تغيرات سعر النفط على التوازنات الاقتصادية الداخلة في الاقتصاديات النفطية (حالة الجزائر 1990 - 2013)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015، ص27.

الجدول رقم (04): أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم لعام 2019

الدول	النسبة (%)	الكمية (مليون برميل)
أمريكا	16,7	742
روسيا	12,6	560
السعودية	12,3	546
كندا	6,0	265
العراق	5,3	234
الإمارات	4,3	189
الصين	4,3	192
إيران	3,3	146
البرازيل	3,3	145
الكويت	3,2	144

المصدر: إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر قائمة الدول المنتجة للنفط بإنتاج قدره 742 مليون برميل وبنسبة 16,7% من الإنتاج العالمي، أما في المرتبة الثانية فهي روسيا بإنتاج نفطي يقدر بـ 560 مليون برميل وبنسبة 12,6%، وتليها السعودية في المرتبة الثالثة بإنتاج عالمي للنفط قدر بـ 546 مليون برميل وبنسبة 12,3%، ومن الدول العربية الأعلى إنتاجاً للنفط في العالم كل من: السعودية والعراق والإمارات بإنتاج عالمي للنفط قدر بـ: 234، 546، 189 مليون برميل على التوالي.

المبحث الثاني: السوق النفطية والفاعلون فيها

المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية

للسوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بالنفط، وتخضع هذه السوق لقوى العرض والطلب زيادةً على عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.¹

¹ أمينة مخالف، أثر تطور استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص54.

وما يميز الأسواق النفطية أو البترولية من خصائص مهمة تتمثل أساساً في كونها سوق أكثر تنافسية حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات، كما أنها سوق شفافة حيث أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار، وهي سوق غير مستقرة ويرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظراً للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أنّ الأسعار تزداد ارتفاعاً كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك آثار واضحة على الأسعار، ولهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على واقع المضاربات والتلاعب وغيرهما، إن للتأثير النفسي والعوامل البسيكولوجية دوراً أكبر من أساسيات العرض والطلب ودون أسباب منطقية، وقد يصل هذا التأثير أحياناً إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.¹

المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية

نتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة البترولية بعد تغير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة للنفط، تطورت طرق تسويق البترول الخام مما أنتج أشكالاً مختلفة من الأسواق البترولية هي كما يلي:²

1. الأسواق الفورية للنفط الخام: ليس لها مكان معين يوجد به براميل البترول في انتظار المشتري، وإنما في المجمل هي الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوماً والموجودة في منطقة يتمركز فيه نشاط كبير للتجارة على البترول، وهي سوق تراضي، وإنّ لمن الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فإنّ اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما فسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة.

أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام فإنّه يكون وفق آلية العرض والطلب، إلا أنّه يمكن أنّ يختلف السعر بين سوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والآخر، وفي هذه الحالة فإنّه يتم الاستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام.

¹ بطاهر بختة، عرقوب وعلي، أزمة النفطية 2014 وأثرها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، يومي 14-15 أكتوبر، 2017، ص4.

² كمال باصور، فتحي خذرية، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2015)، الملتقى الدولي: متطلبات تحقيق القلاع في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص4.

2. الأسواق الآجلة: نظرا لتطايير الأسعار البترولية في السوق الفورية للنفط الخام، أدخل المنظمون سوقاً للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق وهما كالتالي:

أ. الأسواق البترولية المادية الآجلة: تعمل مثل الأسواق البترولية الفورية ولكن بأجل أطول من 15 يوماً، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لأجل لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من البترول الخام والمنتجات البترولية كالبرنت، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

ب. البورصات البترولية: ظهرت لأول مرة بعد الأزمة البترولية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطوراً كبيراً في ظل التقلبات الشديدة لأسعار البترول التي عرفت فترة الثمانينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات البترول الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من البترول الخام أو المشتقات البترولية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم وهي: سوق نيويورك للتبادل التجاري "NYMEX" وسوق سنغافورة النقدي العالمي "SIMEX" سوق المبادلات البترولية العالمية بلندن "IPS" وعادة تكون الأسعار السائدة في الأسواق الفورية هي التي تسيطر على السوق البترولية عموماً، حيث تترك قوة السوق لتضبط يومياً مستوى أسعار البترول الخام.

المطلب الثالث: الفاعلون في السوق النفطية

الفاعلون الأساسيون في السوق النفطية هم عبارة عن الدول المصدرة والمستوردة، الأولى يمثلها كل من منظمة الأوبك، الأوبك وشركات النفط العالمية وشركات النفط الوطنية، أما ثانياً شركات النفط العالمية والمستقلة وكذا منظمة الطاقة الدولية وفيما يلي سنحاول التعرف على هؤلاء الفاعلون:

1. شركات البترول العالمية: تسيطر على هذه السوق أكبر الشركات العالمية المنتجة للنفط، لأنها تهيمن على الصناعة البترولية، وكذا نظير هذه الصناعة، حيث تختص في الاستكشاف، التنقيب، الإنتاج، التكرير ونقل خام البترول، فهي تمثل 80% من الإنتاج البترولي العالمي، وتسيطر على أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، وكذلك تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول.¹

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أكبر 10 شركات للنفط في العالم وما تسيطر عليها من الإيرادات السنوية في العالم:

¹ ياسين مصطفى، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تقنيات كمية، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020، ص36.

الجدول رقم (05): ترتيب أكبر 10 شركات للنفط في العالم لسنة 2020

الرقم	الشركات	الدولة	الإيرادات السنوية (مليار دولار)
1	أرامكو	المملكة العربية	465
2	مجموعة سينوبيك	الصين	448
3	البتروال الوطنية الصينية	الصين	428
4	أكسون موبيل	الولايات المتحدة	268
5	رويال داتش شل	الهند	265
6	مؤسسة البترول الكويتية	الكويت	251
7	شركة بي بي	المملكة المتحدة	222
8	توتال	فرنسا	212
9	لوك أويل	روسيا	144
10	إني	إيطاليا	131

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: <https://anamusafar.com/>

2. منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC): نشأت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) باتفاق خمس الدول الأساسية المنتجة للنفط السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، في اجتماع عقد في العاصمة العراقية بغداد في سبتمبر 1960، التي وقعت على الاتفاق التأسيسي للمنظمة وتسعى الأوبك لتنسيق وتوحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء وحماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية، وبذلك أصبحت الأوبك أهم منظمة أنشأت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها.

آلية الأوبك لضبط الأسعار: بعد انهيار أسعار النفط في عامي 1986 و 1989 سقطت نظرية تحديد السعر وما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق، ولقد كان للدول الصناعية دوراً ملحوظاً لإضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة الأوبك في رسم السياسة النفطية، وقد أدى ذلك إلى فشل آلية السوق وتراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها ثم ارتفاعها إلى مستويات قياسية نجم عنها حالة من عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي، انعكس سلباً على كل من الدول الصناعية والدول المنتجة النامية على حد سواء.

ورغم أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط إلا أنّ منظمة الأوبك أدركت بأنّ هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص آخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه على مستوى الطلب، وبرز أيضاً عامل أساسي هو

أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة التي تمتلك ما لا يقل عن ثلثي الإنتاج العالمي من النفط.

بناء على هذه المعطيات وضعت المنظمة في مارس 1999 آلية لضبط أسعار النفط تقضي بخفض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يومياً إذا ما بقيت أسعار سلة نفوط أوبك أقل من 22 دولار لمدة 10 أيام متواصلة وكانت زيادة بنفس الكمية إذا ما ارتفع السعر فوق 28 دولار للبرميل لسلة نفوط الأوبك طوال 20 يوماً متصلة.¹

تصدر السعودية قائمة 10 دول المنتجة للبترول لشهر نوفمبر 2018، بإنتاج بلغ 11 مليون برميل يومياً، بنسبة تصل إلى 33,22%، وجاءت العراق في المرتبة الثانية بعد أن وصل إجمالي إنتاجها حوالي 4.55 مليون برميل يومياً، تليها الإمارات بمعدل إنتاج يصل إلى 3.35 مليون برميل يومياً، في حين تراجع إيران إلى المرتبة الرابعة حيث وصل إنتاجها إلى 2.85 مليون برميل يومياً، انخفاضاً من 3.75 مليون برميل يومياً في سبتمبر 2018. وإنتاج بلغ نحو 2.75 مليون برميل يومياً جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بين دول الأوبك بينما احتلت نيجيريا المرتبة السادسة بإنتاج بلغ 1.84 مليون برميل يومياً، ثم أنجولا بمعدل إنتاج 1.51 مليون برميل يومياً ثم فنزويلا في المرتبة الثامنة بإنتاج بلغ 1.23 مليون برميل يومياً وفي المرتبة التاسعة بإنتاج بلغ نحو 1.2 مليون برميل يومياً، أما المرتبة العاشرة فهي تعود للجزائر بإنتاج قدر بـ 1.06 مليون برميل يومياً. ومن بعد الجزائر يأتي في المرتبة 11 حتى 15 كل من قطر والإكوادور والكونغو والجابون وغينيا على الترتيب بحجم بلغ 1.770 مليون برميل يومياً.

الجدول رقم (06): الدول المنظمة لمنظمة الأوبك وتاريخ انضمامها

الدول الأعضاء	تاريخ الانضمام
العراق، فنزويلا، الكويت، إيران، المملكة العربية السعودية	1960
قطر	1961
ليبيا، أندونيسيا	1902
الإمارات العربية	1967
الجزائر	1969
نيجيريا	1971
الإكوادور، أنقرة	2007

المصدر: مزمار سلمى، صداد سهيلة، أثر تقلبات أسعار النفط على مالية الدولة (حالة الجزائر 2000-2020)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيجل، الجزائر، 2020، ص 24.

¹ عيسى محمد الغزالي، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2006، ص ص 14، 15.

3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAEPC): تأسست في عام 1968 من قبل الكويت والمملكة العربية السعودية وليبيا، كانت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) مشغلة في بدايتها مع الجهود المبذولة لزيادة عضويتها، كما تضم الآن أيضاً كل من الجزائر، مصر، سوريا، قطر، البحرين، العراق والإمارات العربية المتحدة فقط الدول العربية المصدرة للنفط. والهدف الرئيسي لهذه المنظمة هو تعاون الأعضاء في مختلف أشكال النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتحقيق العلاقات الوثيقة بينهم في هذا المجال وتحديد سبل حماية المصالح المشروعة لأعضائها بشكل فردي وجماعي، مع توحيد الجهود المبذولة لضمان تدفق البترول إلى أسواقها الاستهلاكية على أساس عادل وبشروط معقولة، بالإضافة إلى خلق المناخ المناسب لرأس المال وخبرة الاستثمار في صناعة البترول في الدول الأعضاء.¹

4. وكالة الطاقة الدولية (IEA): أنشأت بتخطيط من مهندس وزعيم حركة التجمع الصناعي الغربي "هنري كيسنجر" خلال مؤتمر عقد بواشنطن عام 1974، كرد فعل لسيطرة منظمة الأوبك على سوق البترول²، ولقد سعت هذه المنظمة منذ تأسيسها إلى تحقيق الأهداف التالية: تحسين الأنظمة للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية، تعزيز سياسات ترشيد الطاقة في سياق عالمي من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء الصناعية والمنظمات الدولية، كما تعمل على تشغيل نظام معلومات دائم في السوق النفطية، وتحسين امدادات الطاقة في العالم وهيكل الطلب من خلال تطوير مصادر البديلة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، بالإضافة إلى تعزيز تعاون في مجال تكنولوجيا الطاقة وتقديم المساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقة.³

المبحث الثالث: أسعار النفط والعوامل المتحركة فيها

المطلب الأول: مفهوم أسعار النفط وأساليب التسعير

الفرع الأول: مفهوم أسعار النفط

هناك تعاريف عديدة لأسعار النفط نذكر منها:

لـ "سعر النفط يعني: قيمة المادة أو السلعة النفطية معبراً عنها بالنقود، حيث أنّ مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين".⁴

¹ Ragaai El Mallakh, *The Organization Of The Arab Petroleum Exporting countries: Objectives and Potential*, International Research Center for Energy and Economic Development, Department of Economics, University of Colorado Boulder, p399.

² ياسين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 44.

³ موقع منظمة الطاقة الدولية، www.iea.org/aboutus.

⁴ حمزة بن الزين، وليد فرونفة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2016، ص 87.

للمعرفة يعرف سعر النفط على أنه "تعبير قيمة شيء مادي أو معنوي معبر عنها بالنقد، خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل مختلفة، أو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية وهي الدولار".¹

للمعرفة سعر النفط" ما هو إلا تعبير قيمة السلعة النفطية بوحدة نقدية معينة، وفي فترة زمنية معينة، لكنّ الجدير بالملاحظة أنّ العلاقة بين سعر النفط وقيمتها كانت في الغالب علاقة غير متكافئة، حيث ظل هذا الأخير لفترات طويلة أقل من قيمة النفط الحقيقية-كمورد ومصدر مهم وحيوي-.²

إنّ حركات الأسعار في السوق النفطية يمكن أن تعرض تحت المفاهيم الآتية:

- **السعر المعلن:** وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارتل الشقيقات السبع محسوباً بالدولار الأمريكي، والمعروف أنّ الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في الرسمية التي تعلنها الدول النفطية.

- **السعر المتحقق:** وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحاً منه الحسومات والخصومات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسومات.

- **السعر الضريبي:** وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائداً الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة يسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية.

- **سعر الإشارة:** وهو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الإشارة النفطية الوسطى بين السعيرين (المعلن والمتحقق).

- **السعر الفوري:** في الحقيقة ظهرت أنواع أخرى وفق تسميات متنوعة وعديدة قبل ظهور السعر الفوري أو الآني وكلها يتم على أساسها تحديد حقوق الدول النفطية وفوائد الشركات النفطية العاملة على أراضيها، ويمكن تعريفه على أنه "سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنياً أو فورياً في السوق البترولية الحرة".³

¹ علي قدور، عبد الباقي كحل، نمذجة قياسية لعلاقة سعر النفط بالنمو الاقتصادي الجزائري للفترة 1985-2014، الملتقى الدولي: متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محمد أولحاج -البويرة-، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016، ص4.

² بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض الإنفاق الحكومي، البطالة، والتضخم) دراسة حالة الجزائر 1970-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2012، ص3.

³ العمري علي، بورداش شهرزاد، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط، ودور الدراسات الاستشرافية في وضع معالمه المستقبلية، الملتقى الدولي متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محمد أولحاج بالبويرة، الجزائر، يومي: 29-30 نوفمبر 2016، ص4.

الفرع الثاني: أساليب تسعير النفط

تطور تسعير النفط الخام مع تطور السوق النفطية العالمية والأطراف الفاعلة فيها. وفيما يلي تسعير النفط عبر عدة مراحل:¹

أولاً: التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع

1- نظام التسعير المعلن 1880-1936: تميزت هذه الفترة بثبات الأسعار واستقرارها، وكانت أول شركة تحدد الأسعار عن طريق إعلانها رسمياً هي شركة "Standard Oil of New Jersey" وذلك عند أبار الإنتاج، ثم أصبح الإعلان عنها يتم في موانئ التصدير مع تزايد مناطق الإنتاج، ومع ظهور شركات نفطية أخرى أصبح سعر النفط يتم بعد توحيد أسعار النفط الخام.

2- نظام نقطة الأساس الأحادية 1936-1939: ويتم من خلال هذا النظام حساب كل أسعار الخامات العالية بناءً على سعر النفط الخام في الخليج المكسيك مضافاً إليه تكاليف النقل والتأمين من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد، وتم اختيار نفط خليج المكسيك كأساس لارتفاع تكاليف إنتاجه.

3- نقطة الأساس المزدوجة 1939-1945: بعد اكتشاف النفط في منطقة الشرق الأوسط، تم اختيارها كنقطة أساس ثانية لتسعير بعد موافقة الشركة النفطية الكبرى، وأصبح بإمكان المستوردين أن يدفعوا أسعاره معلنة محددة مضافاً إليها أجور الشحن والتأمين من أقرب الخليجيين إليهم.

4- نظام نقطة الأساس المتعادلة 1945-1950: حيث تمت معادلة نقطة منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك بميناء "ساوثمبتون" غرب إنكلترا، وذلك بعد تزايد أهمية نفط الشرق الأوسط واكتساحه للسوق البترولية، وتزايد الطلب العالمي على النفط، كما أن ارتفاع تكاليف البترول الأمريكي ساهم في تعزيز هذا النظام.

ثانياً: التسعير في ظل سيطرة شركات النفط الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة النفطية²

1- نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950-1960: وقد حدد سعر النفط وفق هذا النظام على أساس سعر النفط الأمريكي في خليج المكسيك، وظل هذا النظام سارياً حتى تأسيس منظمة الأوبك.

2- نظام قاعدة سعر الإشارة 1960-1970: وعرفت الأسعار في هذه الفترة انتعاشاً، حيث فرضت أوبك السعر المتعامل به وفق نظام سعر الإشارة للنفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، في ظل نظام اتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى.

¹ حسبية زايدي، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر 1970-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص 59، 60.

² نفس المرجع، ص 60.

3- نظام قاعدة السعر الرسمي 1970-1979: عرفت هذه المرحلة تصحيحاً هيكلياً لسعر النفط من طرف منظمة أوبك والذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بناء على ما جاء به اتفاق "كاراكاس" في ديسمبر 1970، والذي أوصى بضرورة اختلاف أسعار الخامات حسب اختلاف الكثافة النوعية للنفط، واتفاقية «طهران» في فيفري 1971 والتي نصت على رفع أسعار النفط الخام، اتفاقية "جنيف" في ديسمبر 1972 والتي نصت على مراعاة تغير سعر الصرف الدولار في تسعير النفط، ومنذ 1973 انفردت أوبك بتسعير النفط وفق سلة خاماتها.

4- التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية: بعد أزمة 1973 طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام تبادياً لتقلبات الأسعار أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ 1980، وشجعت على زيادة إنتاج الدول خارج منظمة أوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط.

المطلب الثاني: المحددات والعوامل المؤثرة في أسعار النفط

الفرع الأول: المحددات المؤثرة في أسعار النفط

عرفت أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة تقلبات حادة ومفاجئة لأسعار النفط، حيث أنها اتخذت منحى تصاعدياً منذ بداية سنة 2002 إلى غاية الذروة منتصف سنة 2008، أين تجاوزت الأسعار سقف 140 للبرميل، ثم ما فتأت الأسعار في الانهيار المفاجئ عقب الأزمة المالية العالمية خلال نفس السنة ن ثم راوحت الأسعار في الارتفاع من جديد إلى مستويات قياسية، ولكن مع نهاية سنة 2014، انهارت الأسعار مجدداً إلى أقل من 50% نتيجة تخمة المعروض. من أهم المحددات ما يلي:¹

1- محددات الطلب على البترول: يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية، ومن أبرز الدول المستهلكة التي تؤثر بشكل كبير على الطلب العالمي دولتي الصين والهند، بالإضافة إلى الدول الصناعية المنطوية تحت لواء الوكالة الدولية للطاقة، كما يتحدد الطلب على البترول بعدة عوامل نذكر أهمها فيما يلي:

- **النمو الاقتصادي العالمي:** تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد اقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4,7% عام 2000 ليرتفع إلى 5,9% سنة 2004، وقد صاحب هذا التطور

¹ دراجي كريمو، شنوف حكيم، التوجه الاستراتيجي الاستثماري لصناديق الثروة السادية والدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، ملتقى متطلبات تحقيق الإقلاص الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البويرة، الجزائر، ص ص5، 6.

زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام 2000 ارتفاعاً في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي، وإجمالي الطلب البترولي العالمي.

- **الاستقرار السياسي في العالم:** يلعب العامل السياسي دوراً مهماً في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحياناً في تقلص الإمدادات النفطية، ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفاً من نقص الإمدادات، فقد شهدت أسعار النفط مستويات عالية، وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والحين حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً وفي مقدمتها أمريكا إلى تخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.¹

- **المناخ:** يلعب المناخ دوراً هاماً في تحديد الطلب البترولي، برد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضاً يرتفع استهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

- **مستوى أسعار السلع البديلة:** مستوى أسعار السلع النفطية يلعب دوراً رئيسياً في تحديد مستوى الطلب على النفط، إذ في حالة ارتفاع أسعار السلع البديلة وبالتالي ضعف القوة التنافسية اتجاه النفط فالطلب على النفط يرتفع وعكس ذلك يحدث في حالة انخفاض أسعار السلع البديلة للنفط.

- **السكان:** إن العدد السكاني كلما كان كبيراً فإنه يؤثر على الطلب النفطي بالزيادة وعكس ذلك يكون في حالة قلة عدد السكان ولما كان هذا العامل من العوامل المساعدة أو العوامل المكملة للعوامل الأساسية فإن تأثيره يكون نسبياً ومتكاملاً مع بقية العوامل الأساسية وخاصة الدخل الوطني للبلد والفرد.

- **المخزون الاستراتيجي للدول المستهلكة:** حيث يلعب مستوى المخزون الاستراتيجي للنفط وخاصة مستوى المخزون الأمريكي دوراً أساسياً في تحديد كميات الطلب على النفط، فعندما يكون المخزون مرتفعاً، وطاقة الاستيعاب محدودة ينعكس ذلك سلباً على الكميات المطلوبة من النفط.

¹ حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009، ص ص70، 71.

2- محددات العرض البترولي: تختلف درجة تأثير العوامل المؤثرة على العرض أو المعروض العالمي بنسب مختلفة، وقد تكون هذه العوامل متعارضة فيما بينها، ولكن هناك لاعبين أساسيين فاعلين على الساحة العالمية، أهمهم منظمة الأوبك والشركات البترولية العالمية، وكذا مجموعة الدول المصدرة للبترول من خارج منظمة الأوبك كل هؤلاء الفاعلين في العرض العالمي تحكم تعاملاتهم عدة اعتبارات اقتصادية، سياسية واجتماعية، كما أن هناك عدة عوامل تساهم في تحديد الطلب نبرز أهمها فيما يلي:¹

يأتي في مقدمتها مستوى أسعار النفط وأسعار مصادر الطاقة البديلة الأخرى، وسياسات الدول المستهلكة، خصوصاً في مجال دعم عمليات الاستكشاف والتطوير في بلدانها وعلى السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب، وأنظمة الاستثمار لإنتاج النفط وبدائله ويعتمد أيضاً على ظروف الإنتاج والتطور التقني والاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج ، وطبيعة حركة التخزين في الدول المستهلكة للنفط، فضلاً عن دور التقدم التكنولوجي في ظروف تحرير تجارة السلع والخدمات الذي دفع إلى استغلال المناطق النفطية الصعبة، مثل المياه العميقة ومن هنا يتبين الدور الكبير الذي أحدثته التطورات التكنولوجية في تحقيق الربح في المراحل الإنتاجية الأولى و المعتمدة بالأساس على بقاء التكلفة عند مستوى معين ويعد تطوير مناطق الحقول النفطية البحرية من أوضح الأمثلة على تأثير التكنولوجيا حيث أتاحت استخراج النفط من الآبار الموجودة في قاع البحر التي يصل عمق المياه فيها إلى 1000 متر، ولقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار البترول خلال فترة السبعينيات ، إلى زيادة الإنتاج العالمي من البترول، ودخول منتجين جدد إلى السوق النفطية ولقد لعبت وكالة الطاقة الدولية دوراً أساسياً في تغيير جغرافية الإنتاج النفطية العالمية، وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية المتبعة والسياسية والتشريعية التي انتهجتها، والتي كان منتجاتها أضعاف منظمة الأوبك وانخفاض حصتها في السوق البترولية إلى 40% فقط سنة 2011.

كما أن هناك عوامل اقتصادية متعددة تلعب دورها أيضاً في ارتفاع الأسعار فهناك مستوى المخزون للدول المستهلكة وبالأخص المخزون الاستراتيجي من النفط للولايات المتحدة الأمريكية، يضاف إلى ذلك توقعات الإنتاج من النفط الصخري، وهناك أيضاً التوقعات بخفض معدل الفائدة الأمريكي ومدى تأثير ذلك على قيمة الدولار، ودور المضاربات من قبل المؤسسات المالية ومحاولتها الاستفادة من التآرجحات والتقلبات في الأسواق لجني أكبر كمية ممكنة من الأرباح، ونخص بالذكر هنا أسواق المشتقات النفطية وهي أسواق يتم فيها تداول أوراق مالية تثبت لحاملها التزامات وحقوق:

يتحدد سعر النفط بالتقاء وبتفاعل الكميات المطلوبة والمعروضة على المستوى العالمي من خلال الأسواق النفطية بشقيها المادية (النفط الخام) ومشتقات النفطية الأسواق (الأوراق المالية).

¹ دراجي كريمو، شنوف حكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص6، 7.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

ترتبط أسعار النفط بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، ومن خلال تتبعنا لتاريخ السوق النفطية العالمية، وجدنا أن هناك العديد من المتغيرات التي أثرت على أسعار النفط وتنقسم هذه العوامل إلى شقين أحدهما يختص بجانب الطلب، والثاني يختص بجانب العرض، وهي كالاتي:¹

1- العوامل المؤثرة في أسعار النفط من حيث جانب الطلب: يمكن ايجاز العوامل التي تؤثر في أسعار النفط من حيث الطلب كالاتي:

- **السعر النسبي للطاقات المنافسة:** تؤثر الأسعار النسبية للطاقات البديلة في أسعار النفط فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الارتفاع.

- **السعر النفطي الخام ومنتجاته المكررة:** حيث أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب والعكس في حالة الارتفاع، وينطبق ذلك سواء على النفط الخام أو منتجاته المكررة.

- **معدل النمو الاقتصادي:** إن زيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك النفطي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح لكميات الطلب بالتقلص، وهذا كله من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي، وبهذا فإن العلاقة بين هذين العاملين متداخلة، فكل عامل يؤثر في الآخر.²

والجدول الموالي يمثل الطلب العالمي على النفط العالمي في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020

الجدول رقم (07): الطلب العالمي على النفط العالمي للمدة (2000-2020) (مليون برميل/ يوم)

السنوات	2000	2003	2010	2015	2020
مجموع العالم	77.2	78.4	94.2	96.8	111
الدول الصناعية	43.5	61.6	45.3	48.1	50.7
الدول النامية	28.7	32.4	38.9	40.8	51.8
الدول المتحولة	4.9	6.0	7.2	5.0	8.5

المصدر: بوعويبة مولود، هاشم جمال، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 05، جامعة الشلف، 2017، ص125.

¹ علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثارها في التنمية الاقتصادية، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2017، ص101.

² عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007، ص124.

- **التغيرات المناخية:** تؤثر التغيرات المناخية على مدار العام على مستويات الطلب على النفط، حيث لوحظ مثلا أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تتخفض خلال فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع طلبها في فصل الشتاء، وخاصة الأعاصير والزلازل على المعروض العالمي للنفط حيث يتمثل أثر الأعاصير في أسواق النفط في انخفاض الامدادات مؤقتاً بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الانتاج البحرية.¹

2- العوامل المؤثرة في أسعار النفط من حيث جانب العرض: أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في جانب العرض في أسواق النفط العالمية، فيمكن حصرها في النقاط التالية:²

- **الطلب النفطي:** يعد الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، انطلاقاً من فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذ لاحظ أحد المنتجين الزيادة في الطلب على النفط نتيجة العوامل التي سبق ذكرها، فإن ذلك يشجعه على زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، والعكس في حالة نقص الطلب.

- **الاحتياطات النفطية:** تعد قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطات، فالمبالغة في تقدير الحجم الاحتياطي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض، كما أن عمليات التقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط.

- **دور المنظمات الدولية:** تتأثر سلوكيات العرض النفطي العام بدور المنظمات الدولية ذات العلاقة المباشرة في قطاع النفط وعلى رأسها منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) والوكالات الدولية للطاقة (IEA).

- **المضاربة في الأسواق النفطية:** هي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة، وهي ظاهرة تبرز في جميع أسواق البورصات العالمية، فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكتفون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط لسعر النفط، وذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع والشراء.³

المطلب الثالث: أسباب انخفاض أسعار النفط

لم يكن من المتوقع أن تنخفض أسعار النفط العالمية بنسبة أكثر من 55% منذ سبتمبر 2014 غير أن هذا الانخفاض لم تصاحبه قرارات منظمة الأوبك بخفض الإنتاج، إلا أن الدراسات التي قام صندوق النقد الدولي بإجرائها في أكتوبر 2014 تنبأت أن متوسط سعر النفط سيبلغ 57 دولار للبرميل في 2015، حيث أن أسباب هذا الانخفاض تنوعت بين أسباب اقتصادية وسياسية يمكن إجمالها فيما يلي:

¹ رزقه سيدي عمر، غريب بولرباح، أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية 2000-2018)، مجلة المؤسسة، المجلد 9، العدد 1، جامعة الجزائر، 2020، ص 396.

² علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

³ عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 58.

أولاً: الأسباب الاقتصادية

من بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:¹

1- ضعف الطلب العالمي على النفط: يعتبر الطلب على النفط طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وتؤثر في الطلب على النفط، هذا العامل تتحكم فيه عوامل أخرى كالنمو الاقتصادي حيث تعتبر الطاقة وخاصة النفط عنصراً أساسياً من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي، فالنفط محرك فعال لهذا التطور وفي نفس الوقت هو مؤشر ومقياس لذلك المستوى التطوري، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي والميكانيكي الهائل، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلباً على الكميات المطلوبة من النفط، حيث تم تخفيض تنبؤات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو العالمي من 3,5% في سنة 2015 ومن 2% إلى 1,2% لمنطقة اليورو وترجع هذه التعديلات للعوامل الدورية ولبطء النمو الممكن على حد سواء.

2- ارتفاع مستوى العرض النفطي العالمي: العرض العالمي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت هذه الكمية من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة، حيث أن طبيعة النفط تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدودة وذلك في ظل العقبات التالية:

- عقبات فنية متعلقة ببطاقات الإنتاج القصوى والفعلية والتخزين والنقل؛
- عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير، لأنها تدور في فترة أطول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جداً؛

حيث كان ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بما يزيد على مليون برميل يومياً، حيث أخذ العرض يطغى على الطلب العالمي، بالإضافة إلى استغلالها للنفط الصخري وعودة تصدير النفط الليبي.

¹ حيولة إيمان، انهيار أسعار النفط العالمية "الأسباب والتحديات"، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدينة، يومي 08 و9 أكتوبر 2015، الجزائر، ص ص8، 9.

الجدول رقم (08): أسعار النفط الشهرية خلال الفترة (سبتمبر 2014/أوت 2015)

الشهر	السعر (دولار/ البرميل)
سبتمبر 2014	95.98
أكتوبر 2014	85.06
نوفمبر 2014	75.57
ديسمبر 2014	59.46
جانفي 2015	44.38
فيفري 2015	54.06
مارس 2015	52.46
أفريل 2015	57.30
ماي 2015	62.16
جوان 2015	60.21
جويلية 2015	54.19
أوت 2015	46.20

المصدر: www.opec.org/opec

3-ارتفاع سعر صرف الدولار: لقد أثبتت الدراسات أن التغيير في أسعار صرف الدولار تخلف أثراً كبيراً على صناعة النفط العالمية، إذ أنّ ارتفاعه يخفض الطلب على النفط ويزيد من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط. وتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع بباقي العملات، حيث يشهد سعر صرف الدولار ارتفاعاً نسبياً بداية عام 2014 وارتفاعاً متسارعاً بشكل ما في الأسابيع الأخيرة، الذي دفع بعض الخبراء إلى تفسير انخفاض أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار تزامناً مع قيام بعض دول أوبك بزيادة إنتاجها لتعويض انخفاض إنتاج بعض أعضائها الآخرين (بسبب الاضطرابات) من غير أن تحسب حساباً لانخفاض الطلب بسبب ارتفاع سعر الدولار مما أدى لحدوث فائض في السوق.¹

¹ إيمان العيداني، دراماتيكية انخفاض أسعار النفط: الأسباب وطرق العلاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي

08 و9 أكتوبر 2015، الجزائر، ص 7.

ثانياً: الأسباب غير الاقتصادية

إن أسعار النفط بالرغم من كونها تعد ملفاً اقتصادياً إلا أنها تملك مرونة التطويع السياسي، حيث نجد أن من أسباب انهيار أسعار النفط أيضاً الأوضاع الجيوسياسية وحالة الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، ويمكن حصر أهم ملامح التأثير على الأسعار في النقاط التالية:¹

- الدور العكسي الذي لعبته أوبك، وفقاً لهذا الخط، كان ينبغي على السوق الرياض كونها تمتلك النفوذ الأكبر في هذه المنظمة وأن تلعب دور المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار في محاولة لوضع أرضية تحتها. ولكنها لم تفعل لأن انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية، الشيء الذي يجعل من أجندة سياسة الرياض الخارجية من بين أهم أسباب انهيار النفط.
- التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من خلال تركيزها بالحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، أي الإبقاء على سقف إنتاجها المحدد بـ 30 مليون برميل يومياً رغم استمرار هبوط الأسعار، حيث يمثل إنتاج (أوبك) ثلثي الإمدادات العالمية.
- إعطاء ميزة تفضيلية للجانب الجيوسياسي وإعفاء عناصر أكثر أهمية، وإعفاء عناصر أكثر أهمية يستند إليها صناع القرارات بشأن السياسات النفطية.

المطلب الرابع: أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة والمستوردة له

الفرع الأول: أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية إلى ما يلي:

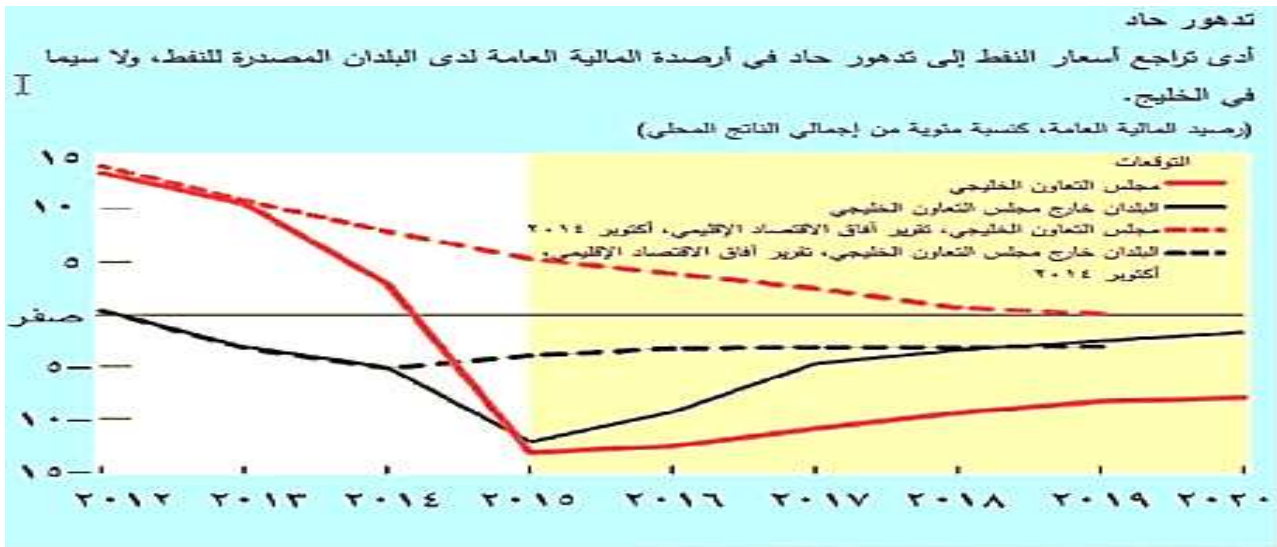
- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط؛
 - تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية.
- ومع ذلك كان من المفترض ألا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

¹ جلابة علي، بن عمارة منصور، رؤية تحليلية في أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتتويج الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، يومي 14/15 أكتوبر 2017، ص9.

أدى انخفاض أسعار النفط إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، إذ أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغيير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي.¹

شهدت أسعار النفط هبوطاً حاداً في النصف الثاني من عام 2014 حيث بلغ سعر برميل النفط 110 دولار في يوليو 2014، ولكنه وصل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف أكتوبر 2015. والأكثر من ذلك أن الأسعار يُتوقع أن تظل دون تغيير، حيث تتنبأ العقود المستقبلية لعام 2020 بأن تتجاوز هذه الأسعار بالكاد 60 دولار. وينطوي انخفاض أسعار النفط على خسائر فادحة قدرها 360 مليار دولار في إيرادات تصدير النفط لعام 2015. وتشير توقعات خبراء صندوق النقد الدولي بالنسبة للمالية العامة إلى تسجيل عجز مالي سنوي في الفترة من 2015 و2020 في كل من مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ومجموعة الدول غير الأعضاء في المجلس، وحتى مع افتراض إجراء بعض التدابير المنخفضة للعجز، يُتوقع أن تصل احتياطات التمويل التراكمية بين عامي 2015 و2020 إلى 1 تريليون دولار بالنسبة لأحد عشر بلداً.²

الشكل رقم(04): تدهور حاد في أرصدة المالية العامة لدى البلدان المصدرة للنفط(2012-2020)



المصدر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر (دراسة على ضوء الأزمات)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص44،45.

² عبد القادر خليل، سارة مولاي مصطفى، مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل انهيار أسعار النفط، الملتقى الدولي متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29-30 نوفمبر، جامعة البويرة، الجزائر، ص ص 7، 8.

الفرع الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضرراً بالغاً باقتصاديات الدول النامية غير مصدرة للنفط حيث لم يمكنها انخفاض أسعار النفط من تحقيق النمو. حيث أدى انخفاض سعر النفط إلى توقيف الإقراض من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، وهو ما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله. إذ أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الاستهلاك أو الاستثمار، كما أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتياً، مما زاد من استنزاف احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي ترتب عليه انكماشاً داخلياً كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهيار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي (التمويل التضخمي).

تضررت الدول النامية غير مصدرة للنفط من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول النفطية قبل ظهور الأزمة، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول النفطية.¹

- ويبدو أنّ أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة سيكون بشكل إيجابي وذلك من خلال:²
- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك، من خلال التوفير في فاتورة الوقود في المواصلات، وغير ذلك من استهلاكات القطاع العائلي؛
 - انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة في عدّة قطاعات (المواصلات، الزراعة، الصناعة وغيرها)، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها، كالبتروكيماويات، والألمنيوم، والورق؛
 - انخفاض في معدلات التضخم العام.

الفرع الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على الدين العام

كلنا نعرف أن الدول النفطية تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط وأن ارتفاع الإيرادات يعني ازدهار الاقتصاد وانخفاضها يعني مشاكل اقتصادية متعددة وتشير البيانات التاريخية انه ينتج عن هبوط أسعار النفط انخفاض الإيرادات وعجز في الميزانيات الحكومية وتخفيض الإنفاق على البرامج الاجتماعية والمشاريع الأخرى

¹ سعد الله داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 43، 44.

² خالد راشد خاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي، في دول التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأحداث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص6.

التي تعتبر هامة للتنمية الاقتصادية. فانخفاض أسعار النفط منذ عام 1985 أدى إلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية في الدول النامية، وخاصة الدول المنتجة للنفط لأن أغلبها تعاني من ديون خارجية ضخمة كالمكسيك، اندونيسيا ونيجريا، فمثلاً قد بلغ سعر البترول 17,5 دولار للبرميل في عام 1986 فكل انخفاض في أسعار النفط بمقدار 1 دولار يعني خسارة تقدر بمبلغ قدره 500 مليون دولار في الإيرادات النفطية الجزائرية. فمع انخفاض أسعار النفط تتخفض معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول وتشير بيانات الدول المصدرة أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي. فانخفاض أسعار النفط يؤدي إلى عجز في الموازين العامة وانخفاض الإيرادات الحكومية ما أدى بدوره إلى قيام الحكومات بالاستدانة من مصادر محلية وخارجية وقد ظهرت المشكلة بشكل أكبر في الدول النفطية الفقيرة التي لها ديون كبيرة، حيث أنها لم تستطع أن ترد هذه الديون أو تدفع حتى فوائدها، وتشير البيانات إلى قيام عدد من الدول بإعادة جدولة ديونها بينما قامت دول أخرى بالاستدانة من الأسواق المحلية والدولية.

وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع حجم القروض الصافية المقدمة من الأسواق المالية والدولية، خاصة على الدول الغير منتجة للنفط، وذلك لسد العجز في الحساب الجاري، ما أدى إلى ارتفاع صافي المديونية لهذه الدول اتجاه البنوك الدولية واسواق السندات الدولية ايضاً.¹

المبحث الرابع: الأزمات النفطية وتقلبات أسعار النفط

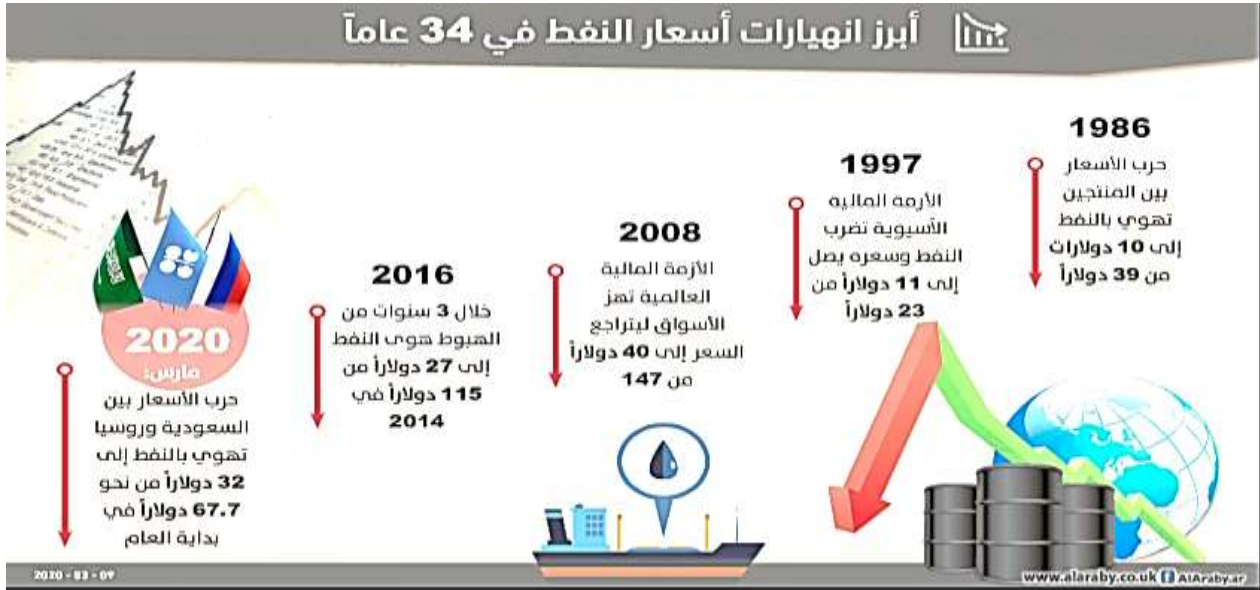
لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية الان وقبل الخضوع في أهم المحطات التاريخية المتعلقة بتقلبات أسعار النفط، لابد من التطرق إلى مفهوم الأزمات النفطية. فتعرف على أنها:

للم اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية، وبالتالي فأزمة الطاقة تكون نتيجة النقص في إمدادات الطاقة والتي يعتبر النفط أهم مصادرها وأكثرها استخداماً (90% من إجمالي الطاقة المستخدمة).²

والشكل الموالي يظهر أبرز إنهيارات أسعار النفط في الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 2020:

¹ قحايبة أمال، أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد3، جامعة الشلف، الجزائر، ص147.
² زهير شلال وآخرون، الأزمة النفطية لعام 2014 وانعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 02، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية، جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2018، ص9.

الشكل رقم (05): أبرز انهيارات أسعار النفط في 34 عاماً



المصدر: <https://www.alaraby.co.uk>

المطلب الأول: الصدمات النفطية (1973-1990)

تميزت هذه الفترة بوجود عدة أزمات نذكر منها ما يلي:

أولاً: الصدمة النفطية 1973

عرف الاقتصاد العالمي أول أزمة نفط في 6 أكتوبر 1973 (الصدمة النفطية الأولى)، وقد أطلق على هذه الأزمة اسم تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية. حيث فرض حظر على صادرات النفط في عام 1973 كعقوبة للدول الغربية لدعمها إسرائيل خلال الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بمقدار أربعة أضعاف من 2.70 دولار للبرميل في سبتمبر 1973 إلى 13 دولار للبرميل في يناير 1974. وقد استقر سعر البترول بين 12 و15 دولار للبرميل خلال الفترة (1974-1978).¹

وهذه الصدمة ناتجة عن عوامل مختلفة نذكر منها:

- الأسباب السياسية: عند قيام حرب أكتوبر 1973 لم تجد الدول العربية إلا البترول لاستخدامه كأداة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي تساند إسرائيل.

¹ نادية العقون، أسماء مخاليف، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر (1986-2017)، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 153.

- الأسباب الاقتصادية: من بين الأسباب الاقتصادية الذي أدت إلى ظهور هذه الأزمة ما يلي:

• التضخم: استفحال ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية؛

• تدهور قيمة الدولار: لقد تدهورت قيمة العملات الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي وهي العملة المعتمدة في تحديد قيمة وأسعار البترول؛

• قاعدة مناصفة الأرباح ورغبة الدول النفطية في زيادة أرباحها: قاعدة مناصفة الأرباح (50% للدولة صاحبة الأرض و50% للشركات المستغلة) عمدت الشركات الاحتكارية على تخفيض الأسعار في المناطق البترولية غير الأمريكية إلى مستويات متدنية وهذا لتخفيف الأعباء التي تلتزم بدفعها إلى الدولة صاحبة الأرض وحصولها على الأرباح في المراحل الصناعية اللاحقة.¹

والجدول الموالي يبين تغير أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية ما بين 1970 و1975 :

الجدول رقم (09): تغير أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية الفترة (1970-1975) (دولار للبرميل)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975
السعر الاسمي	2,1	2,6	2,8	3,1	10,4	10,4
السعر الحقيقي	9,1	10,5	10,7	11,0	32,8	29,5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، ص23.

ثانيا: الصدمة النفطية 1979

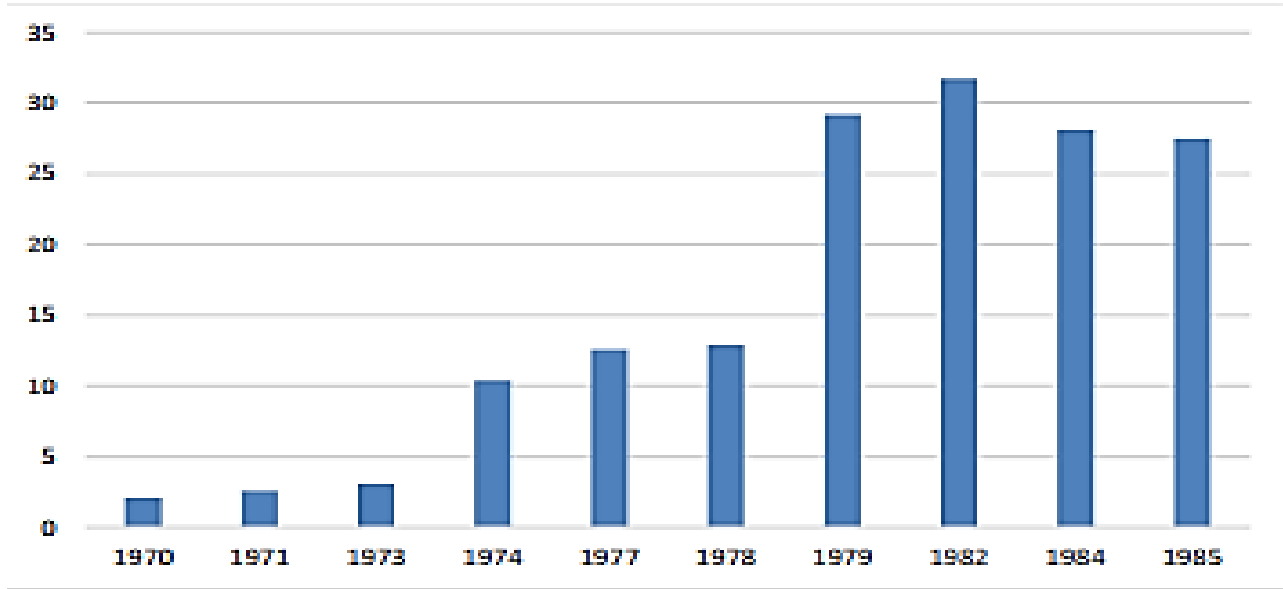
في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم أعقبها الثورة الإيرانية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل، ما دفع بالأسعار إلى الارتفاع. وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جداً وفي ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار.²

ويبرز الشكل الموالي تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-1980.

¹ بن علي بلعزوز، ضالع دليلة، أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد28، جامعة الجلفة، الجزائر، ص194.

² موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص17.

الشكل رقم (06): تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة (1970-1985)



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك العدد 35، 2008، متوفر على الموقع: www.aopec.org

ومن بين الأسباب الاقتصادية لحدوث هذه الأزمة أيضا تدهور قيمة الدولار الأمريكي، إذ تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها.

ثالثاً: الصدمة النفطية 1986

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعياً منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عالٍ، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءاً من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، شكلت عائقاً أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985، وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل مما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصاً أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى. وتعتبر أزمة سنة 1986 سبباً رئيسياً في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار (1982-1985)، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة 1982-1986 حيث بلغت 134 مليار دولار، كانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. وفي

نفس الوقت ونتيجةً لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظراً لانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.¹

ويبرز الجدول الموالي أسعار النفط الخام الاسمية خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1986:

الجدول رقم (10): أسعار النفط الخام الاسمية في الفترة (1970-1986) (دولار/برميل)

السنة	1970	1972	1973	1974	1980	1981	1984	1985
السعر	1.67	2.29	3.05	10.73	28.6	32.38	28.20	27.01

المصدر: احصائيات منظمة الأوبك

المطلب الثاني: الصدمات النفطية (1990-2000)

أولاً: الصدمة النفطية 1990

تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي ارتفعت الأسعار على أثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل.²

وقد تسبب غزو العراق للكويت في 1990 وتلتها حرب الخليج الفارسي لإخراج صدام حسين من الكويت زيادة حادة في أسعار النفط وقد أدى الاضطراب في إنتاج النفط العراقي والكويتي المرتبط بهذه الحرب دوراً هاماً في إحداث هذا الارتفاع في أسعار النفط، إلا أنّ أحد العوامل التي لا تقل أهمية عن ذلك هو وجود الطلب على مخزون النفط تحسباً من هجوم محتمل على حقول النفط السعودية في أواخر عام 1990، فعندما كان التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية قد نقل قوات كافية من السعودية لتفادي غزو المملكة وبذلك تراجعت المخاوف معها وتراجع الطلب على مخزون النفط ومن ثم تهاوت أسعار النفط عام 1991 في ظل تباطؤ تعافي إنتاج العراق والكويت من النفط.³

ثانياً: الصدمة النفطية 1998

تأرجحت أسعار النفط حول 20 دولار للبرميل على الأقل خلال النصف الأول من التسعينات، ومع ذلك فإنّ الأزمة الآسيوية لسنة 1997 قادت الأسواق إلى الهاوية، وقد تزامن ذلك مع قرار سيئ لمنظمة الأوبك التي

¹ بروكي عبد الرحمان، عبد الرحمان عبد القادر، الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر «دراسة مقارنة الأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015»، ملتقى دولي إدارة الأزمات في الوطن العربي-الواقع والتحديات-، يومي 09 و10 ديسمبر، جامعة أدرار، الجزائر، 2015، ص ص2، 3.

² بلهوشات محمد الأمين، بن الحبيب طه، أثر أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنفاق الحكومي، عرض النقد والتضخم)، المؤتمر الدولي للاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، يومي 24 و25 فيفري 2020، ص5.

³ حنيدر فاطمة الزهراء، طيبوق صباح، تقلبات أسعار النفط وأثرها على أدولت السياسة المالية في الجزائر (2005-2017)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة جيجل، الجزائر، 2020، ص29.

اجتمعت في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، بزيادة سقف إنتاجها غافلة الركود الاقتصادي الذي يجتاح ما يسمى بالنمور الآسيوية، مما أدى إلى انهيار الطلب الذي تزامن مع عودة صادرات النفط العراقي إلى السوق تحت رعاية الأمم المتحدة، فيما يسمى برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو قرار تندم عليه دول الأعضاء إلى اليوم، أدت تلك العوامل إلى تراجع غير مسبوق في الأسعار.

وفي سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى مما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة. ويعود سبب الانخفاض إلى ما يلي:¹

- عودة الصين والاتحاد السوفياتي كقوة منتجة، بالإضافة إلى قيام دول خارج الأوبك إلى زيادة الإنتاج؛
- عدم احترام نظام الحصص لبعض دول الأوبك إضافة إلى زيادة المخزون النفطي؛
- الأزمة الآسيوية والتي ساهمت في انخفاض أسعار النفط لانخفاض معدلات نموها، مثل: كوريا الجنوبية، تايلاند، مما أدى انخفاض الطلب على النفط.

المطلب الثالث: الصدمة النفطية 2000-2016

أولاً: الصدمة النفطية (2000-2014)

تميزت السوق النفطية خلال الألفية الثالثة بوجود صدمات حادة، بدءاً بانخفاض الأسعار إثر أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه وبداية 2002 بدأت أسعار النفط بالانتعاش، لتعرف بعدها منحنى تصاعدي خاصة بعد اجتياح العراق سنة 2003 محدثة بذلك صدمة في عرض النفط ما أدى إلى انخفاض الإمدادات النفطية في السوق العالمي خاصة بعد حدوث بعض الاضطرابات في فنزويلا.

في الفترة الممتدة من 2004-2005 استمر اختلال توازن العرض والطلب بسبب الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة "يوكس" النفطية ما أدى إلى خفض الإنتاج الروسي، إضافة إلى الطلب العالمي على النفط من قبل دول شرق آسيا والشرق الأوسط، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب سمحت للأسعار بالارتفاع لتتجاوز عتبة الستين دولار لأول مرة. وبنهاية عام 2007 كانت الأسعار قد كسرت حواجز قياسية محققة \$100 للبرميل، نتيجة الأسباب السابقة الذكر بالإضافة إلى بؤادر ظهور الارتفاع إلى أن وصلت أعلى مستوياتها في التاريخ في شهر جويلية من سنة 2008 والذي كان حوالي 148,28 دولار للبرميل، لكن سرعان ما اتجهت

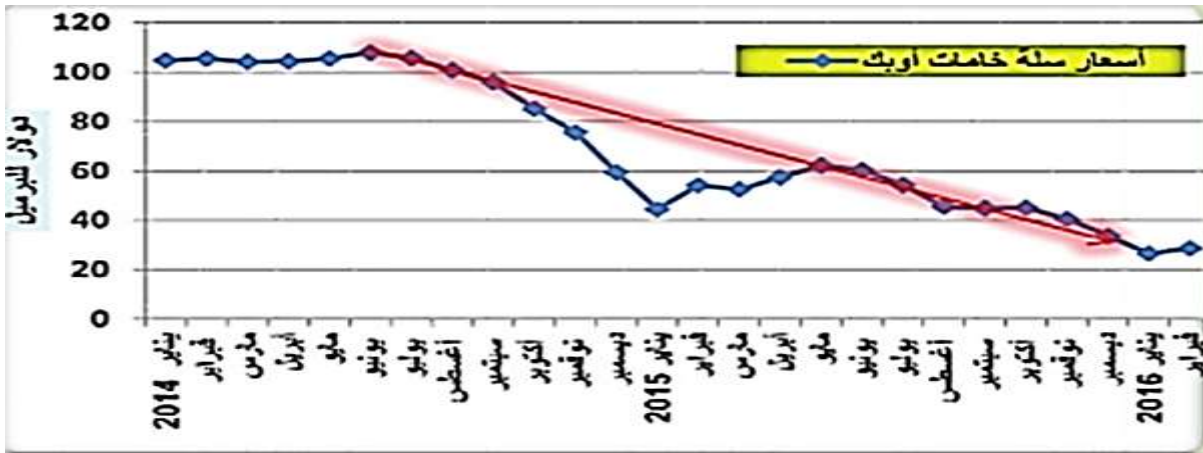
¹ قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 180.

الأسعار نحو الهبوط وذلك الهبوط بسبب المخاوف الناشئة عن الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه الرهن العقاري، وفي سبتمبر 2008 بلغ سعر البرميل \$40,12 للبرميل.¹

ثانياً: الصدمة النفطية 2014-2016

شهد البورصات العالمية منذ منتصف عام 2014 وحتى عام 2016 انهيار بالجملة لمؤشرات بعد التراجع المفاجئ في المستويات السعرية لبرميل النفط، حيث تشير بيانات الأسواق المالية أنه انخفض من أعلى مستوى له سجل في جوان 2014 مقارباً 115 دولار للبرميل إلى أدنى مستوي له عند 26,5 دولار للبرميل في جانفي 2016 مشكلاً بذلك تراجع بمقدار 88,5 دولار ما يعني فقدان 75% من قيمته ويذكر أنّ هذا المستوى من الأسعار لم تشهده السوق النفطية منذ شهر سبتمبر 2003 حينما بلغت مستوى 26,3 دولار للبرميل ورغم تحسن الأسعار التي سجلت 49 دولار في جوان 2016 إلا أنها تبقى دون المستوى المتوسط.²

الشكل رقم(07): أسعار النفط من بداية 2014 حتى نهاية الربع الأول ل 2016



المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة البترول، تقرير شهري حول اصلاح سياسة دعم الطاقة في الدول الأعضاء، العدد2، السنة 42، فيفري 2016، ص16.

¹ بوالشعور شريفة، أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 04، العدد 05، جامعة سكيكدة، الجزائر، جوان 2016، ص ص104، 105.

² طوبال لطيفة، آثار الصدمة البترولية لسنة 2014 على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط، مجلة المدير، المجلد 4، العدد 02، جامعة الجزائر، 3، ديسمبر 2017، ص ص142، 143.

انهارت أسعار النفط بـصور حادة ومفاجئة منذ منتصف 2014 بعد الطفرة التي عرفتها منذ مطلع الألفية الثانية حيث إنخفض سعر برميل النفط من 110 دولاراً في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولاراً مطلع العام 2016 وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى ما يلي:¹

- ظهور إنتاج النفط الصخري الذي اتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف حوالي 4.2 مليون يومياً إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي؛
- التغيير في السلوك الاستراتيجي للأوبك، إذ تعد أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت مؤخراً تغييراً في سلوكها من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار؛
- تراجع الطلب العالمي وخاصةً في الأسواق الصاعدة كالصين بسبب تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، والتي طلبها كثيراً مؤخراً؛
- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصةً في ظل الاستعانة عنه ببدائل أخرى أهمها الغاز الصخري؛
- العوامل التقليدية لأساسيات السوق من عرض وطلب وطاقة إنتاجية فائضة وحركة المخزونات النفطية الجيوسياسية؛
- دور سياسات السوق والمضاربة في تحديد سعر النفط؛
- زيادة الوفرة في المعروض وانخفاض الزيادة في الطلب؛
- تأثيرات انخفاض سعر صرف الدولار عملة تسعير النفط.

المطلب الرابع: أزمة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط عالمياً

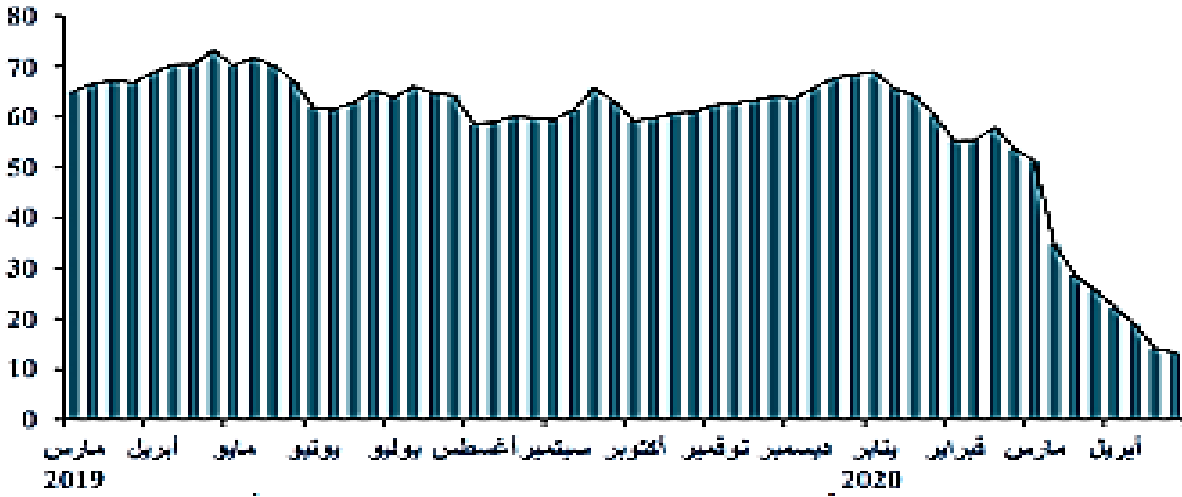
قبل تفشي كورونا سجلت الزيادة في مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاضاً في عام 2019 لتصل إلى حوالي 0.083 مليون برميل يومياً بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي في أعقاب انتشار فيروس كورونا قامت منظمة الأوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على النفط لينخفض في شهر مارس إلى حوالي 6 مليون برميل يومياً، مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فيروس كورونا خارج الصين.

وقد انخفض معدل أسعار سلة خامات الأوبك خلال شهر مارس 2020 بنسبة 38.9% (21,6 دولار للبرميل) مقارنة بشهر فيفري، وهو أكبر انخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية بسبب جائحة كورونا

¹ حدادي عبد الغاني، بن عبد الفتاح دحمان، آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2017، ص 109.

المستجد (covid-19)، التي دفعت جميع دول العالم تقريبا إلى اتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر، وسط فائض كبير من إمدادات النفط الخام، والتي لعبت دورا رئيسيا في انهيار الأسعار خلال شهر مارس 2020 إلى أدنى مستوى لها منذ شهر سبتمبر 2003.¹

الشكل رقم (08): المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2019-2020 (دولار/ برميل)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2020، ص 1.

هذا وتشير أحدث التقديرات الأولى لمنظمة الأوبك إلى تراجع المتوسط الشهري لسلة خاماتها إلى 18.11 دولار للبرميل خلال شهر افريل 2020، أي بنسبة انخفاض تبلغ نحو 46.6% مقارنة بالشهر السابق، كما تتوقع المنظمة تراجع المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك في عام 2020 إلى 44.9% دولار للبرميل وهو مستوى يقل بنحو 19.95 دولار للبرميل أو بنسبة 31.2% مقارنة بعام 2019.

ولقد كان لانتشار الفيروس تأثير على الطلب العالمي حيث انخفض خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل حاد بلغ نحو 7.9 مليون برميل يوميا مقارنة مع الربع السابق، لتصل حوالي 92.9 مليون برميل يوميا، وفي هذا السياق انخفض طلب الدول الصناعية بنحو 2.8 مليون برميل يوميا، ليصل إلى 45.5 مليون برميل يوميا، بينما تهاوى طلب الدول النامية والمتحولة بنحو 5.1 مليون برميل يوميا ليصل إلى 47.4 مليون برميل يوميا، ويأتي ذلك في ظل القيود المفروضة على السفر وإجراءات العزل العالمية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد.

أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، تأثرت سلبا بتفشي الوباء لاسيما وقود الطائرات حيث كانت مصادر رئيسية للنفط، ولوحظ نمو الطلب في الصين منذ عام 2003 وتضاعف استهلاك وقود الطائرات إلى 3

¹ لطيفة قعيد، أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 2، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص 141.

أضعاف، حيث بلغ حوالي 10 % عام 2019 وبالمثل زادت حصة الصين من استهلاك البنزين في الطلب العالمي على البنزين من 4.7 % إلى 12% في 2019 كان وقود الطائرات أكبر منتج نفطي متزايد في قطاع النقل من حيث النسبة المئوية، ليس فقط في الصين ولكن أيضا على مستوى العالم.¹

¹ المرجع السابق، ص142.

خلاصة الفصل:

يعد النفط المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في أغلب دول العالم، وموردا استراتيجيا يحكم العلاقات الاقتصادية الدولية، غير أن حساسية هذا المورد للتحويلات الاقتصادية الدولية، جعل أسعاره تتقلب بوتيرة سريعة في الأسواق الدولية، وهو ما يدخل الاقتصاد العالمي في أزمات متوالية.

وقد عرف الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير أزمة نفطية حادة أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والاقتصاديات المصدرة بصفة خاصة، حيث تراجعت أغلب المؤشرات الاقتصادية للدول المصدرة، ولعل أبرز المؤشرات التي تأثرت الموازنات العامة، ومستويات الدين العام.

الفصل الثالث

تأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات
الدين العام في العراق، السعودية والكويت

تمهيد:

عرفت الاقتصاديات النفطية فترات رواج اقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث شهدت أسعار النفط على مدى الأربعين سنة الماضية تقلبات سريعة في الأسعار ومنذ الطفرة النفطية الأولى لسنة 1973 وما تلتها من تدفقات للإيرادات النفطية، ولكن مع التغيرات في أسعار النفط نتيجة الاضطرابات العالمية أصبح الهبوط في أسعار النفط له آثار عميقة على الاقتصاديات النفطية سواء كان الانخفاض في الإنتاج أو الإيرادات النفطية. ما يجعل الاقتصاديات النفطية التي تعتمد في معظم إيراداتها على الإيرادات النفطية تقع في عجز في موازينها العامة ما يدفع ببعض الدول للجوء إلى الدين لتغطية هذا العجز.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق لبعض الاقتصاديات النفطية التي تعتمد في إيراداتها على النفط كمورد أساسي وكيفية تأثير الدين العام عليها.

المبحث الأول: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات الدين العام في العراق

المبحث الثاني: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات الدين العام في السعودية

المبحث الثالث: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات الدين العام في الكويت

المبحث الأول: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات الدين العام في العراق

إن الاعتماد الشديد على الإيرادات النفطية لتمويل الانفاق العام تعد من السمات الأساسية للاقتصاد العراقي ما أسفر عنه تشوهات في القطاع الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية خلال العقود الماضية، ولاسيما بعد عام 2003 إذ أصبح القطاع النفطي يشكل 34% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 92% من إيرادات الحكومة المركزية، و 99% من صادرات البلاد عام 2016، وهذا يعكس التبعية شبه الكاملة للاقتصاد العراقي لقطاع النفط وانعكاس تطورات السوق العالمية النفطية على الاقتصاد العراقي، والظروف المؤثرة عليه، والواقع في العراق يظهر أن الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز مستمر ومتزايد خلال السنوات الأخيرة، بعد الأحداث السياسية والأمنية الأخيرة التي مر بها العراق، ومن الوسائل التي استخدمت لتقليل العجز في الموازنة العامة اللجوء إلى الاقتراض سواء داخلياً أو خارجياً من الدول والمؤسسات الأجنبية، وقد ترتب على هذا الاقتراض زيادة في حدة الأزمات المالية التي تواجه الاقتصاد العراقي.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى لمحة عامة حول الاقتصاد العراقي، أما المطلب الثاني فسيتناول تحليل مستويات الدين العام في الاقتصاد العراقي قبل 2014، ومكانة النفط في الاقتصاد العراقي وتأثير الأزمة على اقتصادها في المطلب الثالث، وفي المطلب الرابع يهتم بمستويات الدين في الاقتصاد النفطي العراقي بعد 2014.

المطلب الأول: لمحة عامة حول الاقتصاد العراقي

يقع العراق جنوب غرب القارة الآسيوية، تحده شمالاً تركيا، وشرقاً إيران، وجنوباً الكويت والسعودية، وغرباً السعودية سوريا والأردن، وتقسّم المناطق الجغرافية في العراق إلى أربع مناطق رئيسية وهي المنطقة الغربية، وجنوبية غربية من الصحراء والمرتفعات بين أعالي دجلة والفرات والمرتفعات الجبلية في الشمال والشمال الشرقي والسهل الرسوبي على نهري دجلة والفرات، يبلغ الطول الكلي للحدود البرية 3631 كلم، ويبلغ طول الحدود مع إيران 1458 كلم، ومع السعودية 814 كلم، ومع سوريا 605 كلم، ومع تركيا 331 كلم، ويبلغ الطول الكلي للسواحل البحرية 52 كلم.

وتتربع العراق على مساحة قدرت بـ 437072 كلم مربع، باحتلال اليابسة مساحة 432162 كلم مربع أما مساحة المياه فتبلغ 4910 كلم مربع.

و بالنسبة لعدد السكان فقد عرف تطور، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ تطور النمو السكاني للعراق ما بين الفترة 2000-2019 بالإضافة إلى معدل النمو من الفترة 2018 إلى 2019 بـ 2,63% ونسبة التغير من الفترة 2009 إلى 2019 قدرة بـ 2,14%:

الجدول رقم(11): تطور عدد السكان في العراق (2000-2019) (ألف نسمة)

السنة	2000	2009	2010	2015	2016	2017	2018	2019
عدد السكان	24,086	31,665	32,490	35,213	36,169	37,139	38,124	39,128

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020.

بداية من عام 2000 قدر عدد السكان بـ 24.086 ألف نسمة، في حين ارتفع عدد السكان في 2009 حيث وصل إلى 31.665 ألف نسمة، ويستمر هذا الارتفاع بشكل ملحوظ في الأعوام القادمة، بينما قدر عدد السكان 32.490 ألف نسمة عام 2010، أما في عام 2015 بلغ عدد السكان حوالي 35.213 ألف نسمة،

وقد بلغت الكثافة السكانية في سنة 2010 حوالي 75 (فرد/ كم²) بينما نلاحظ أن هناك زيادة في الكثافة السكانية في عام 2019 بـ 88 (فرد/ كم²). في حين تواصل الارتفاع في الكثافة السكانية إلى أن وصل سنة 2020 ما يقارب 92.45 (فرد/ كم²).

أما فيما يخص الاقتصاد العراقي فقد مر بعدة مراحل، حيث ورث العراق منذ استقلاله عام 1932، اقتصاد متدني النمو يبرز تحت هيمنة علاقات اقطاعية وقدرات زراعية بدائية، وهي الحالة التي ما برحت قائمة في معظمها حتى يومنا هذا، ويمكننا ببساطة وصفها بالاقتصاد المتخلف أو وهو الأصح من الناحية السياسية بالاقتصاد النامي.

بكل ما ينطوي عليه هذا الوصف من الخصائص المعتادة من تدني دخل الفرد، والاعتماد على تصدير سلع رئيسية، وانشغال الجزء الأكبر من اليد العاملة في القطاع الزراعي، وانخفاض متوسط العمر، تفشي الأمية وارتفاع نسبة النمو السكاني. وفي عقد الثلاثينيات من القرن الماضي تعامل العراق مع العائدات النفطية المتواضعة التي صار يتلقاها على أنها مدخولات فائضة على تخصيصات موازناته العامة لكي يوظفها كاملة في تمويل المشروعات الرأسمالية على اختلافها، وخلال العقود الثلاثة ما بين خمسينيات القرن الفائت وثمانياته، كانت عمليات التنمية الاقتصادية تتم من خلال تنفيذ خطط خماسية خصص على مجمله 60 مليار دولار¹، وعلى الرغم من نقص كفاءة الادارات الحكومية والعوائق الكثيرة التي واجهتها البلاد، فقد أسفرت حملة التنمية الاقتصادية على نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي كان يدور حول معدل 8% سنويا، خلال الفترة ما بين عامي 1960 و1980 والتي بلغ معدل النمو القطاع النفطي خلالها 7.6% بينما حقق القطاع غير النفطي معدل نمو أعلى وصل إلى 8.7%.

¹ محمد على زيني، الاقتصاد العراقي الحالي وتحديات المستقبل، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2006، ص3.

الجدول رقم (12): التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي العراقي(1960-1980) بالأسعار الثابتة لعام 1980 (مليون دولار)

السنة	1960	1965	1970
الزراعة	1.490	2.234	2.618
النفط	7.135	9.016	11.067
التصنيع	279	337	515
القطاعات الاخرى	1.827	3.074	3.843
المجموع	10.731	14.662	18.042

المصدر: محمد على زيني، الاقتصاد العراقي الحالي وتحديات المستقبل، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات، 2006، ص4.

ونتيجة هذا النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع دخل الفرد ارتفاعاً كبيراً من 1.555 دولار عام 1960 ليصل إلى 3.984 دولار عام 1980 أي بمعدل نمو سنوي قدره 4,8%، فحقق بذلك المستوى الأعلى له في تاريخ العراق الحديث.

إنّ تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في العراق وإخفاقاتها منذ أكثر من ثلاثة عقود يتطلب الوقوف على أساس المشكلة التنموية في البلد والأسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلاد. إنّ حالة التذني في معدلات النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي وعلى نحو بات يتناسب وتذني إنتاجية الاستثمارات في القطاع الحكومي.¹

وقد مر الاقتصاد العراقي بداية من 1970 بعدة مراحل نوردها فيما يلي:

المرحلة الأولى: 1970-1980: تمكن العراق خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من تحقيق معدلات نمو عالية نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي حققت انجازات ملحوظة في مجالات البني التحتية وتطوير العديد من الأنشطة الإنتاجية الصناعية منها والزراعية إضافة إلى قطاع الخدمات وخاصة في الصحة والتعليم والإسكان وقد ارتبطت تلك الاستثمارات بما يسمى بالثورة النفطية نتيجة لتصحيح أسعار النفط وما تحقق من نمو سريع وكبير في عائدات الصادرات النفطية التي كانت المحرك الأساسي للنمو في تلك السنوات.

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ارتفاعاً في معدل نموه بنسبة (12,1%) فقد ارتفع من (6197.2) مليون دينار عام 1970 ليصل إلى (19416.6) مليون دينار عام 1980، وارتبط ذلك بوفرة عوائد

¹ سحر قاسم محمد، الأليات الواجب توفيرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، العراق، كانون الأول 2011، ص4.

النفط حيث ارتفعت أسعار النفط عالمياً من 1.3 دولار للبرميل عام 1970 إلى 11.26 دولار للبرميل عام 1974 (نتيجة لاندلاع حرب عام 1973 مع إسرائيل) وارتفعت قيمة النفط الخام المصدر بعد استكمال عمليات تأمين النفط لتصل إلى 12107.8 مليون دولار عام 1978 وإلى 26245.5 مليون دولار عام 1980. حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي قد بلغ 4304.4 مليون دينار عام 1970 ارتفع إلى 15578.9 مليون دينار عام 1980 أي بمعدل نمو 13.7% وإذا أخذنا معدل النمو السكاني البالغ 3.4% وبالنظر لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبالغة 8.5% لذات الفترة فإن ذلك يعكس المستوى المعيشي الجيد للمواطنين إبان تلك الفترة.

حيث ومن خلال الجدول نلاحظ سيطرة قطاع النفط على مجموع الناتج المحلي الاجمالي للعراق، حيث بلغ 11.067 مليون دولار، حيث أن المجموع الكلي للناتج المحلي كان 18,042 مليون دولار لسنة 1970، ما يلاحظ استحواذ القطاع النفطي على حوالي 61.34%.

المرحلة الثانية: 1980-1990

تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة ليبلغ 4,7% وذلك يعود إلى توقف صادرات النفط ولفترات متعددة نتيجة لدخول العراق الحرب مع إيران، إذ انخفضت قيمة النفط الخام المصدر من 26245,5 مليون دولار عام 1980 إلى 9009,3 مليون دولار عام 1984، لتبلغ 9932,6 مليون دولار عام 1990.

المرحلة الثالثة: 1990-2000

لقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة جراء العقوبات التي فرضت عليه ولأكثر من عقد من الزمن والذي كان من نتائجه تدهور القطاع الحقيقي وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي إلى مستويات دون مستوى معدل نمو السكان السنوي وانتهجت الدولة منهجا جديدا وذلك بإصدار التشريعات والقوانين التي تسهل الاستثمار العربي وقدمت حوافز للقطاع الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي وقامت بتسريح اعداد كبيرة من موظفي الدولة واطلقت الاسعار لعدد كبير من السلع، الامر الذي انعكس في ارتفاع الاسعار وتدهور القوة الشرائية للمواطنين وانخفاض مستواهم المعيشي فقد ارتفعت معدلات التضخم وتدهورت قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس دولته، فيما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من (30672) مليون¹ دينار عام 1990 إلى (42506) مليون دينار عام 2000، أي بنسبة نمو (3,3%)، ونتيجة لغزو العراق والكويت فقد انقطع أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية خلال هذه الفترة نتيجة لتراجع صادرات النفط الخام على إثر فرض الحصار

¹ المرجع السابق ذكره، ص5.

الاقتصادي وكانت خسارة العراق كبيرة آنذاك، فقد بلغت قيمة النفط الخام المصدرة عام 1991 (276,3) مليون دولار، إلا أنه وبتوقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) عام 1996، ارتفعت قيمة النفط الخام المصدر إلى (4609,3) مليون دولار عام 1997، فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ارتفاعاً ملحوظاً بعد عام 1997 وذلك لانتعاش القطاعات غير النفطية فيما بلغ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي (14273,7) مليون دينار عام 1990 ليصل إلى (16606,2) مليون دينار عام 2000، أي بمعدل نمو (1,5%) فيما بلغ معدل نمو السكان خلال هذه الفترة (3%) وتراجع معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي إلى (0,6%)، وبلغت نسبة تكوين راس المال الثابت إلى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2000 (6,6%) بأسعار 1988 مقابل (12,1%) عام 1990.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الدين العام في الاقتصاد العراقي قبل 2014

بدأت ظاهرة المديونية على الاقتصاد العراقي منذ عام 1982 حتى بلغت عند نهاية حرب الخليج الأولى في 1988 حوالي 42 مليار دولار، واستمرت هذه المديونية بالزيادة لتبلغ 57 مليار دولار للفترة ما بين الأعوام (1991-1995)، ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد تم فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بموجب قرار هيئة الأمم المتحدة المرقم (661)، لقد بلغ حجم المديونية الخارجية على العراق حسب التقديرات الدولية بحدود 120 مليار دولار في حين لم يتعد حجم الناتج الإجمالي في أحسن الأحوال 5,8 مليار دولار عام 2001 وبذلك يشكل عبء الديون حوالي 20 مرة أكثر من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولا شك أنّ عدم تسوية هذه الديون سوف يشكل عائقاً مهماً في سبيل نهوض الاقتصاد العراقي إلى جانب عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العراق الذي هو في أمس الحاجة إليها حيث لا يمكن للموارد الذاتية تلبية طلبات التمويل والاستثمار الضرورية لتسيير عملية التنمية الاقتصادية في العراق.¹

الجدول رقم (13): الديون العراقية حسب طبيعتها للمدة (1991-2003) (مليار دولار)

مجموع الديون	ديون خليجية كمبيعات نفط لصالح العراق	ديون خليجية	ديون عسكرية	ديون مصرفية
84	14	27	29	14

المصدر: رجاء جابر عباس، تراكم الدين العام وأثره على السياسة الاقتصادية في العراق 2010-2016، مجلة وارث

للبحث العلمي، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2019، كربلاء، العراق، ص 3.

¹ عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم الاقتصاد العراقي-الحلول والمعالجات-، المؤتمر العلمي العاشر 24-25، مجلة المنصور، العدد 14، الجزء الأول، 2010، العراق، ص 4.

ويبين الجدول أعلاها الديون العراقية حسب طبيعتها في الفترة الممتدة من 1991-2003 حيث احتلت الديون العسكرية المرتبة الاولى بـ 29 مليار دولار بنسبة 34.52%، تليها الديون الخليجية بـ 27 مليار دولار بنسبة 32.14%، في حين الديون المصرفية والديون الخليجية كمبيعات للنفط لصالح العراق فقد بلغت 14 مليار دولار بنسبة 16.66% لكل منهما.

هناك بعض المؤشرات تساعد في اكتشاف المخاطر للدين العام ومن ثم المساعدة في إدارتها وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة الدين فإنها تساعد على تقييم ثقل دين، وعلى هذا الأساس تنحصر ديون العراق في خمس مجموعات:¹

المجموعة الأولى: دول نادي باريس

عدد هذه الدول 18 دولة، بلغت ديون العراق لهذه الدول نحو 51.6 مليار دولار وفي تاريخ 2004/11/21 وقعت اتفاقية بين حكومة العراق ودول نادي باريس وتضمن محضر الاتفاق تخفيض مقدار الدين بنسبة 80% وعلى ثلاث مراحل (30%، 30%، 20%) وكان التخفيض الثالث في 2018/12/31 ويسدد على مدى (23) سنة بعد مهلة ست سنوات، وأصبح الرصيد المتبقي بعد التخفيض الثالث (9.9) مليار دولار.

المجموعة الثانية: دول خارج نادي باريس

عدد هذه الدول 26 دولة وبلغت مديونتها (17.9) مليار دولار، وقد وافقت على التسوية (12) دولة بنفس شروط نادي باريس لتسوية ديونها والتي بلغت (2.9) مليار دولار، وهناك (14) دولة لم يتم تسديد ديونها لأسباب عدة منها عدم مطابقة مديونتها، أو لكون المديونية تمت بعد 1990 ومخالفة لقرارات الامم المتحدة، أو أنها لم تقرر تقديم مطالبها بموجب شروط نادي باريس، وتقدر ديون هذه المجموعة بحوالي (15) مليار دولار، وبذلك يكون إجمالي الدين لهذه الدول (26) قبل التخفيض (17.9) مليار دولار وأصبح بعد التخفيض (2.9) مليار دولار.

المجموعة الثالثة: دول الخليج الدائن (المملكة العربية السعودية والكويت وقطر) تراوحت مطالباتها بين 30-40 مليار دولار، أما بخصوص الامارات العربية المتحدة قدرت مطالبها بـ 7 مليار دولار.

¹ رجاء جابر عباس، تراكم الدين العام وأثره على السياسة الاقتصادية في العراق 2010-2016، مجلة وارث للبحث العلمي، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2019، كربلاء، العراق، ص 3.

المجموعة الرابعة: الدائنون التجاريون

الديون التجارية وتبلغ نحو (20) مليار، موزعة بين مؤسسات دولية ومجهزين والتزامات مباشرة للجهات الرسمية العراقية والشركات الاجنبية العاملة في العراق، وقد تم شراء قسم من الديون التجارية التي تقل مبالغها عن (35) مليون دولار نقدا بنسبة (10.25) وبلغ مجموع الديون المشتراة حوالي 3,9 مليار دولار، وبلغ مبلغ الشراء 400 مليون دولار، أما الديون الخارجية التي تزيد عن 35 مليون دولار فقد تم شراؤها بسندات 20% من اجمالي الدين بفائدة 5,8% سنويا، ويتم تسديد الدين على 16 قسط نصف سنوي اعتبارا من عام 2020 وكان المبلغ التي تم شراؤه 14 مليار دولار، وتم الشراء بـ 2.8 مليار دولار. وهناك ديون تجارية رفض العراق الالتزام بها لأسباب عدة منها أنها غير مطابقة للسجلات أو تمت بعد عام 1990 خلافا لقرارات الامم المتحدة أو لم تقدم اصلا بسبب ضآلة نسبة الشراء.

المجموعة الخامسة: ديون غير معالجة

هناك بعض الدول التي لم يتم معالجة ديونها منها تركيا والمغرب والاردن وليبيا الجزائر الهند إلا أن تسوية الديون بين العراق والجزائر حيث تنازلت عن ديونها.

المشكلة هنا أن العراق لم تستفد من هذه الديون لان اغلبها كان لأغراض عسكرية، ومع ذلك فان الفوائد المتركمة على هذه الديون قابلة للنقاش بجدية في مفاوضات مع نادي باريس لأنها تراكمت في التسعينات زمن العقوبات الذي فرض على العراق بقرار من مجلس الامن، ومن المؤكد ان يحصل العراق على نتائج ايجابية من خلال التعاطف مع وضعه الراهن في ظل الظروف الجديدة الحالية.¹

أما الجدول التالي فيبين الدين الداخلي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي العراقي فنلاحظ خلال سنة 2010 كان الدين الداخلي قد بلغ 9.9 مليار دولار بناتج محلي قدره 138.5 مليار دولار مع نسبة الدين الداخلي إلى GDP وصلت إلى 7%، في حين ارتفع الدين الداخلي لعام 2011 بشكل ملحوظ مقارنة مع العام الماضي ليبلغ 12.4 مليار دولار وهذا ما ينعكس على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع لتبلغ قيمته 185.7 مليون دولار وانخفاض في نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي إلى 6%، و يواصل هذا الارتفاع في الدين الداخلي لـ 2012 بـ 15.4 مليون دولار مع ارتفاع أيضاً في الناتج المحلي الإجمالي ليصل 218.0 مليون دولار ونسبة قدرت بـ 7%، بينما شهد عام 2013 انخفاض في الدين الداخلي العراقي بـ 13.9 مليون دولار في حين لم يكن هناك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بل ارتفع إلى 234.6 مليون دولار وبنسبة من الدين الداخلي إلى GDP بـ

¹ المرجع السابق ذكره، ص 4.

6%، بلغ الدين الداخلي في عام 2014 لـ 17 مليون دولار كحد أعلى من 2010 وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 228.4 مليون دولار وبنسبة الدين الداخلي إلى GDP بلغت 7%.

الجدول رقم(14): الدين الداخلي ونسبة الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2010-2014) (مليار دولار)

السنوات	الدين الداخلي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين الداخلي إلى GDP (%)
2010	9.9	138.5	7
2011	12.4	185.7	6
2012	15.4	218.0	7
2013	13.9	234.6	6
2014	17.0	228.4	7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على البيانات المتوفرة على موقع البنك المركزي العراقي

المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد العراقي وأثر انهيار أسعاره

للنفط العراقي أهمية استراتيجية كبيرة على الصعيدين الخارجي والداخلي، فعلى الصعيد الخارجي من خلال ما يمتلكه العراق من احتياطي نفطي هائل يحتل به المركز الثالث عالمياً بعد السعودية وإيران، ومن المتوقع أن العراق الممول الرئيسي للسوق النفطية العالمية وذلك بسبب إمكانيته النفطية الهائلة غير المستغلة، ويتوقع المختصون في المجال النفطي اكتشاف حقول نفطية جديدة وخصوصاً أن مساحات واسعة من الأراضي العراقية هي أراضي قابلة للاكتشاف لم تمسحها عمليات البحث والتنقيب، الأمر الذي يزيد من عمر الإنتاج النفطي في العراق، وقد زادت الأهمية الاستراتيجية للنفط مع زيادة الاحتياطي العالمي من النفط الخام وعدم اكتشاف مناطق إنتاج نفطية جديدة من جهة أخرى.

أما على الصعيد الداخلي فلإيرادات النفطية أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتهيمن الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الكلية فضلاً عن كونه المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية والإيرادات العامة وبالتالي فهو يعد من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العراق وتحديد مؤشرات المختلفة، ونظراً لهذه الأهمية للعوائد النفطية في الاقتصاد العراقي اكتسب العراق صفة الدولة الريعية وأصبح من الطبيعي أن تسيطر الدولة على هذا القطاع الحيوي وتديره، وقد تطور دور الدولة في إدارتها لمواردها النفطية وتعددت طرق استثمارها الأمر الذي أفضى إلى وضع العراق أمام جملة من التحديات الداخلية والخارجية، داخلية من خلال إمكانية تنويع مصادر الدخل الناضبة، وتحديات خارجية متمثلة بكيفية إدارة الدولة للقطاع النفطي بحيث يقلل من تأثيرات الصدمات الخارجية في الاقتصاد العراقي. وعلى الرغم مما يكسبه القطاع النفطي من أهمية استراتيجية في الاقتصاد العراقي

إلا أن له كلفة اقتصادية واجتماعية يتحملها الاقتصاد والمجتمع العراقي والتي يكون للدولة الريعية الدور الكبير في ترسيخها و تعميق آثارها.¹

الفرع الأول: مكانة النفط في الاقتصاد العراقي

إنّ الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها النفط في مجال العلاقات الدولية والاقتصادية تؤهله ليكون من أهم الموارد التي تتحكم فيها السياسات الدولية والإقليمية، مما يضع أمام العراق أداة فعالة في تقوية علاقاته الدولية على مختلف الأصعدة، وذلك بغرض الوقوف على دور إدارة العوائد النفطية في تعظيم ثروات العراق وبالتالي النهوض بالاقتصاد العراقي.

هناك عدة خصائص للنفط العراقي، ومن أهم تلك الخصائص ما يلي:²

- أنّ النفط العراقي مادة قابلة للنفاذ غير متجددة ويُعد النفط الخام المصدر الرئيسي للموارد، مما يوجب زيادة العناية به؛
- توافر النفط العراقي بكميات كبيرة تتزايد بتواصل اكتشافات جديدة له في أحواض لم يتم اكتشافها؛
- يُعد النفط الخام في العراق أكبر سلعة تجري المتاجرة به على المستوى العالمي؛
- تُعد صناعة النفط الخام من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، الأمر الذي لا يتيح للأفراد والمؤسسات في العراق المغادرة؛
- للنفط العراقي طبيعة وأهمية خاصة كونه مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية؛
- يتخذ النفط الخام العراقي صفة التشابك في مختلف مراحل الصناعة، والطبيعة التكاملية مما يميز نشاط الشركات بالاندماج والتكامل؛

وتكمن أهمية النفط العراقي في النقاط التالية:

1. **الطلب العالمي على النفط العراقي:** يحتل النفط العراقي مركزاً مرموقاً بين الأقطار المستهلكة له، مما أدى إلى زيادة الطلب عليه من قبل تلك الأقطار، ومنها الأقطار الأوروبية وأقطار الشرق الأقصى، إذ حققت مستويات الطلب على النفط أعلى مستوى لها منذ 28 عاماً، ولقد كانت الزيادات، غير المتوقعة في حجم النفط من الدول سريعة النمو خصوصاً الصين من العوامل الرئيسية وراء تلك الزيادات، فضلاً عن الحاجة الفعلية للنفط في الدول المستهلكة الرئيسية، وفي عام 2003 وصل الطلب إلى 82,4 مليون برميل يومياً بعد ما كان 76,3 مليون برميل

¹ مستقبل الدولة الريعية في العراق، 2015.

² نعم حسين نعمة، إدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون، العراق، 2015، ص ص 21-25.

2001، وقد وصل إلى 82,8 مليون برميل يومياً في عام 2005، وإنّ تزايد الطلب العالمي على النفط هو انعكاس للحاجة الفعلية المتزايدة إلى استخداماته المتنوعة في جميع أنحاء العالم، ولم يكن ارتفاع الطلب أو السعر معاً ناتج عن حدث عابر سرعان ما يزول، ونظراً لتمتع البترول العراقي بمزايا تفوق غيره من بترول العالم بناءً على كون أسعاره في الأسواق العالمية أسعاراً تنافسية، فقد كان من المتوقع أنّ يحظى البترول العراقي بنصيب أكبر من الطلب العالمي على البترول، وبالتالي زيادة صادراته بمعدلات أكبر من المعدلات التي تحققت.

2. صادرات النفط العراقي: يبين الجدول الموالي تطور حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات العراقية خلال الفترة من 2004-2014.

الجدول رقم(15): حصة الصادرات النفطية العراقية من إجمالي الصادرات ما بين(2004-2014)

السنة	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	الصادرات النفطية (مليون دولار)	نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات (%)
2004	17.7	17.3	97.74
2005	19	18.4	96.84
2006	27.2	26.6	97.79
2007	37.9	37.2	98.15
2008	62	61.1	98.54
2009	46.4	45.6	98.27
2010	51.4	51.2	99.61
2011	79.6	79.4	99.74
2012	94.1	93.8	99.68
2013	89.8	89.4	99.55
2014	84	83.5	99.40

المصدر: نمير أمير الصائغ، عدي سالم، الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات، متوفر على الموقع: www.makingpolicies.org تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/30.

من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل إجمالي الصادرات العراقية مع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، حيث نلاحظ الصادرات النفطية تحتل مكانة كبيرة من إجمالي الصادرات العراقية خلال السنة 2004 كانت إجمالي الصادرات تقدر بـ 17.7 مليون دولار وبنسبة صادرات نفطية من إجمالي الصادرات وصلت إلى 97.74%، بينما نلاحظ أنه هناك ارتفاع تدريجي في قيمة إجمالي الصادرات مع ارتفاع في قيمة الصادرات النفطية العراقية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 بحيث كان إجمالي الصادرات عام 2005 حوالي 19مليون دولار في المقابل بلغت قيمة الصادرات النفطية 18.4مليون دولار وبنسبة قدرها 96.84% واستمرت في الارتفاع إلى غاية وصولها 62مليون دولار من إجمالي الصادرات

و61.1 مليون دولار عام 2008 وبنسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات قدرها 98.54%، إلا أن في عام 2009 شهد إجمالي الصادرات انخفاض حيث وصل إلى 46.6 مليون دولار مع انخفاض في قيمة الصادرات النفطية هي الأخرى حيث بلغت 45.6 مليون دولار وبنسبة قدرها 98.27%، لكن في عام 2010 نلاحظ ان هناك ارتفاع في قيمة كل من إجمالي الصادرات وقيمة الصادرات النفطية حيث وصلت إلى 51.4 مليون دولار، 51.1 مليون دولار على التوالي وبنسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات قدرت بـ 99.61%، ليواصل هذا الارتفاع في عامي 2011 و2012 حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات بـ 94.1، 79.6 مليون دولار لكل منهما في حين بلغت نسبتها حوالي 99.74% لعام 2011 و99.68% لعام 2012، سرعان ما كان هذا الارتفاع مؤقت حيث تراجع قيمة الصادرات النفطية لعام 2013 و2014 إلى 89.4 مليون دولار و83.5 مليون دولار على التوالي بينما قدرة نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات في كل من 2013 و2014 بـ 99.55% و99.40%.

3. إيرادات النفط العراقي: يحتل النفط مكانة هامة في الإيرادات العامة للعراق، وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): الإيرادات الحكومية العراقية حسب مصادرها بالأسعار الجارية 2003-2015

السنة	إجمالي الإيرادات الحكومية (ترليون دولار)	الإيرادات النفطية (ترليون دولار)	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات (%)	إجمالي الإيرادات غير النفطية (ترليون دولار)	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات (%)
2003	16.0	15.7	98.1	0.3	0.9
2004	33.0	32.6	98.8	0.2	1.2
2005	40.4	39.4	97.5	1.0	2.5
2006	49.1	46.9	95.5	2.2	4.5
2007	55.0	52.0	94.5	3.0	5.5
2008	80.6	76.3	94.7	4.3	5.3
2009	55.2	50.2	90.9	5.0	9.1
2010	70.2	63.6	90.9	6.6	9.4
2011	104.0	103.1	90.6	0.9	0.9
2012	119.8	111.3	99.1	8.5	7.1
2013	113.8	105.7	98.9	8.1	7.1
2014	105.5	98.5	93.4	7.1	6.6

المصدر: وزارة التخطيط دائرة الحسابات القومية، المجموعات الإحصائية السنوية 2003-2014، العراق.

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي من خلال الإيرادات النفطية والتي تكاد أن تكون المصدر الوحيد لتمويل الموازنة العامة لحكومة الدولة وهي المصدر الوحيد للعملة الصعبة اللازمة لتمويل الاستيرادات الضخمة، ويشير الجدول رقم (16) إلى المساهمة النسبية للإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الكلية الحكومية والتي تمول الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثمارين ولقد بلغت النسبة 99% في سنة 2004 وانخفضت إلى 91% في عامي 2009-2010 بسبب انخفاض أسعار النفط، ويمكن القول أن المساهمة النسبية للقطاع النفطي من 2003 إلى 2015 كانت بمعدل 95% وهي نسبة مرتفعة جداً وتمثل اعتماداً صارخاً وصورة واضحة للاقتصاد وحيد الجانب. فالجدول رقم (16) عكس لنا درجة تبعية الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري إلى الإيرادات النفطية وبالتالي تبعية كافة خطط والمشاريع التنموية والانفاق الحكومي والتعيينات الجديدة لدى الحكومة إلى حجم المتحقق من العوائد النفطية والذي يعتمد بدوره على اسعار النفط بشكل أساسي وعلى حجم الصادرات بشكل أقل لخضوع ذلك على حصة العراق في أوبك واعتبارات أخرى.

الفرع الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العراقي

إن انخفاض الإيرادات النفطية إلى 57,6 تريليون دينار عراقي (وزارة المالية 2016) والذي يعود سببه إلى انخفاض أسعار النفط والذي بلغ 44,81 كمعدل لسنة 2015، وإذا ما أدركنا أن الإيرادات غير النفطية لا تضيف أكثر من 3 تريليون دينار إلى الإيرادات النفطية من مجمل الإيراد الكلي للحكومة.¹

إن انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض العوائد القلت بضلالها على جميع متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي الحالية والمتوقعة وفيما يلي مجموعة من التدايعات التي من المتوقع أن تتحقق في حالة بقاء أسعار النفط الخام على الوتيرة الحالية، ويمكن إيجاز هذه التدايعات فيما يلي:²

1. الأثر على المؤشرات الحقيقية للاقتصاد الكلي

أ. الأثر على الموازنة العامة: إن انخفاض عوائد النفط يتضح جلياً من خلال زيادة عجز الموازنة العامة والتي تمول لجزء كبير منها من خلال عوائد النفط الخام، إذ بلغ العجز العام 2015 ما يقرب 20 تريليون دينار في حين وصل العجز إلى 29 تريليون دينار عراقي (25 مليون دولار) خلال العام 2016، وكان من المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة لعام 2017 بسبب توقع ارتفاع أسعار النفط، واستمر هذا التدهور في عام 2020 ليزداد

¹ عصام محمد عبد الرضا الجبوري، الأثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، العلوم المصرفية والتطبيقية، المجلد 24، العدد 8، العراق، 2016، ص ص 21-30.

² أحمد بنّال، تدايعات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، ندوة تدايعات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، جامعة الأنبار، يوم 23 فيفري 2016، العراق، ص 4.

عجز الموازنة بسبب تداعيات جائحة كورونا، ويمكن توضيح تطور العجز في الموازنة العامة في العراق من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): تطور عجز الموازنة العامة في العراق خلال الفترة 2014-2020



المصدر: www.fcdrs.com

ويوضح الشكل الموالي الإيرادات النفطية للاقتصاد العراقي في الفترة ما بين 2011-2020 وما مدى تأثير الصدمات التي تواجه الاقتصاد العراقي (الصدمة المزدوجة والأزمة الثلاثية) في حدوث تذبذب في الإيرادات النفطية، حيث تسببت الأزمة المزدوجة بتراجع كبير في الإيرادات النفطية لتصل إلى نحو 51562 مليار دولار في عام 2016 وهو أدنى مستوى لها في سياق الأزمة، في حين تسببت جائحة كورونا بانخفاض الكميات المصدرة خلال عام 2020 بنحو 16% بالمقارنة مع عام 2019 انخفضت العائدات بمقدار 48.5% عن عام 2019 لتصل إلى ما يقارب 47908 مليار دينار في عام 2020.

الشكل رقم(10): الإيرادات النفطية العراقية للفترة 2011-2020(مليار دينار)

المصدر: www.fcds.com

ب- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: إن توجه معظم تخصيصات الموازنة نحو الجوانب التشغيلية سيقود إلى تقليص النمو في الناتج المحلي الإجمالي الثابت، إذ بلغ معدل حقيقي للنمو بحدود 2.6% خلال عام 2016، بينما بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الجاري 261 تريليون دينار وبنسبة زيادة 6.5% عن عام 2015، حيث يعاني الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق اختلالاً هيكلياً باعتماده على الصادرات النفطية فقط والتي تشكل أكثر من 50% منه ونحو 90% من الموارد المالية للبلاد، و99% من صادراته، وقد فرضت الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العراقي خلال السنوات الست الماضية ضغوطات هائلة على أداء النشاط الاقتصادي ليتراجع الناتج المحلي الإجمالي سواءً النفطي أو غير النفطي بشكل ملموس وواضح.

الشكل رقم(11): الناتج المحلي الإجمالي العراقي للفترة 2010-2020 (مليون دولار)

المصدر: سلطان جاسم المنصور، حصاد أزميتين... الاقتصاد العراقي، متوفر على الموقع التالي: www.fcds.com

أطلع عليه يوم: 2021/06/08.

من خلال الشكل يبرز أنه من سنة 2010 إلى غاية 2014 كان الناتج المحلي الإجمالي في تصاعد مستمر حيث بلغ تقريباً 3 مليون دولار، لكن بعد عام 2015 تعرض العراق إلى أزمات منها الصدمة المزدوجة تنظيم داعش الإرهابي وانخفاض أسعار النفط مما نتج عنه تراجع في الناتج المحلي ليصل إلى 2 مليون دولار، بعدها انتعش الاقتصاد العراقي في عام 2019 ليصل إلى 25 مليون دولار لكن بحلول عام 2020 وظهرت جائحة كورونا أثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي العراقي وكانت أسوأ أداء لنمو الناتج المحلي منذ 2003.

الجدول رقم(17): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للعراق (2000-2019) (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
2000	20.969
2005	36.243
2010	117.138
2015	157.015
2016	157.839

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات.

من الجدول رقم(17) الذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019 نلاحظ أن هناك تزايد مستمر في قيمة الناتج المحلي حيث قدر في سنة 2000 بـ 20.969 مليون دولار ليواصل الارتفاع على التوالي في الفترة ما بين 2005 إلى 2016 حيث قدرت قيمة الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية خلال هذه الفترة بـ 36.243، 117.138، 157.015، 157.839 على التوالي، حيث بلغ الناتج المحلي 175.683 مليون دولار في سنة 2017، بينما بلغ في عام 2018 حوالي 199.134 دولار، في حين وصل إلى 205.230 مليون دولار في سنة 2019.

ج- الآثار على الحساب الجاري لميزان المدفوعات واحتياطات العراق من النقد الأجنبي:

من الواضح أن انخفاض عوائد النفط انعكس بشكل لافت على حساب الميزان التجاري، وبعد مرحلة من انتعاش أسعار النفط تحقق فائض متراكم في ميزان الحساب الجاري لعدة سنوات خلال المدة (2011-2014) ساهم في تعزيز الاحتياطي الدولي للبنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية والذي بلغ أعظم مستوى له عام 2013 وتجاوز 76 مليار دولار، وعند تراجع أسعار النفط انقلب الميزان التجاري إلى حالة العجز عام 2015، وقدر مبلغ العجز بمقدار 14.3 مليار دولار أمريكي، وتقلص هذا العجز لعام 2016، ويصل إلى 10.3 مليار

دولار، إن استمرار عجز ميزان الحساب الجاري يقود الى استنزاف الاحتياطي الدولي العراقي إذ يتوقع أن يصل إلى مستوى 45 مليار دولار عام 2016، وبنسبة انخفاض 11% عن عام 2015.¹

ويبرز الجدول الموالي تطور رصيد الحساب الجاري وميزان الحساب الرأسمالي في العراق خلال الفترة 2015-2019.

الجدول رقم(18): تطور ميزان المدفوعات العراقي خلال الفترة (2015-2019) (مليون دولار أمريكي)

السنة	الحساب الجاري(مليون دولار)	الحساب الرأسمالي والمالي(مليون دولار)
2005	7.1528	2.5390
2006	1.2510	-
2007	19.9920	-
2008	32.3444	2.3926
2009	1.2707	1.1675
2010	6.9287	5.755
2011	26.3650	12.4110
2012	33.0000	8.2190
2013	19.7590	12.3430
2014	24.4278	14.2560

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير العربي الموحد لعدة سنوات.

بناء على الجدول رقم(18) يمكننا القول أن الموازين الجارية شهدت تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة المدروسة، حيث انخفضت الموازين الجارية من 7.1528 مليون دولار خلال عام 2005 إلى 1.2510 مليون دولار عام 2006، في حين نلاحظ أنه هناك ارتفاع في قيمة الحساب الجاري عامي 2007 و 2008 حيث قدرت قيمته 19.9920 مليون دولار، 32.3444 مليون دولار على التوالي، سرعان ما انخفضت قيمة الحساب الجاري وبشكل كبير إلى 1.2707 مليون دولار خلال عام 2009، بينما شهدت العراق خلال الفترة ما بين 2010-2012 ارتفاع ملحوظ في قيمة الحساب الجاري حيث كانت في عام 2010 تقدر بـ 6.9287 مليون دولار لترتفع إلى 33.0000 مليون دولار خلال عام 2012، لكن في عام 2013 انخفضت إلى 19.7590 مليون دولار، لترتفع في عام 2014 إلى 24.4278 مليون دولار.

¹ المرجع السابق ذكره، ص 6.

أما بالنسبة لميزان الحساب الرأسمالي والمالي فقد شهد هو الآخر تذبذب في قيمه خلال الفترة من 2005 إلى 2014، فقد كانت تقدر قيمة الحساب الرأسمالي والمالي عام 2005 حوالي 2.5390 مليون دولار، بينما انخفضت قيمته خلال 2008 بشكل طفيف إلى 2.3926 مليون دولار، ليواصل انخفاضه في العامين 2005 و2006 من 1.1675 مليون دولار إلى 5.755 مليون دولار على التوالي، لكن في عام 2011 شهد الحساب الرأسمالي والمالي ارتفاعاً ملحوظاً إلى 12.4110 مليون دولار، إلا أن في عام 2012 هناك انخفاض في الحساب إلى 8.2190 مليون دولار، إذ أن في عام 2013 هناك ارتفاع في الحساب الرأسمالي والمالي إلى 12.3430 مليون دولار ليواصل هذا الارتفاع في عام 2014 إلى 14.2560 مليون دولار.

المطلب الرابع: مستويات الدين العام في الاقتصاد العراقي بعد 2014

فيما يلي بعض المؤشرات الدالة عن تطور الدين العام العراقي بعد سنة 2014.

1-نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي العراقي: يمكن توضيح تطور نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(19): نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال الفترة (2015-2019)

السنوات	الدين الداخلي (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الدين الداخلي إلى GDP (%)
2015	33,5	164,7	20
2016	39,4	166,6	23
2017	39,6	190,6	21
2018	34,8	212,4	16
2019	31,9	212,1	15

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على البيانات المتوفرة على موقع البنك المركزي العراقي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تطور الدين الداخلي العراقي خلال الفترة ما بين (2015-2019) مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فخلال عام 2015 بلغ الدين الداخلي 33,4 مليار دولار بناتج محلي إجمالي قدره ب 164,7 مليار دولار، بنسبة دين داخلي قدر ب 20%، تليها سنة 2016 بدين داخلي بلغ 39,4 مليار دولار وناتج محلي إجمالي قدر ب 166,6 مليار دولار وبنسبة دين داخلي بلغ 23%، أما 21% فهي نسبة دين داخلي لعام 2017 بدين داخلي بلغ 39,6 مليار دولار وناتج محلي قدر ب 190,6 مليار دولار، بينما عامي 2018 و2019

فبلغ الدين الداخلي لكل منهما علة التوالي 34,8مليار دولار و 31,9 مليار دولار بناتج محلي إجمالي قدر على التوالي ب212,4، 212,1 مليار دولار وبنسب 16% و 15% على التوالي.

2-نسبة إجمالي الدين العام في العراق إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الجدول التالي نسبة الدين العام العراقي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2015-

2019.

الجدول رقم(20): نسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة 2015-2019

السنة	الدين العام(مليار دولار)	نسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي(%)
2015	137,5	55,0
2016	143,5	63,1
2017	167,3	61,9
2018	173,3	63,0
2019	181,2	61,3

المصدر: نيمير أمير الصائغ، عدي سالم، الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات، متوفر على الموقع:

www.makingpolicies.org تم الاطلاع عليه يوم: 2021/06/30.

نلاحظ من خلال الجدول رقم() تطور نسبة الدين العام العراقي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2015-2019، حيث قدرة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2015 حوالي 55% بدين عام بلغ 137.5مليار دولار، بينما بلغ الدين العام عام 143.5 مليار دولار عام 2016 وبنسبة دين عام إلى الناتج المحلي قدرت ب 63.1%، في حين نلاحظ أنه هناك انخفاض في النسبة وصلت إلى 61.9% سنة 2017 وبتدين عام بلغ 167.3 مليار دولار، لتعاود هذه النسبة بالانخفاض إلى 63% عام 2018 وبتدين عام قدره 173.3 مليار دولار، إلى أن في عام 2019 بلغ الدين العام العراقي 181.2 مليار دولار وبنسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي قدرت ب 61.3%.

المبحث الثاني: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات الدين العام في السعودية

السعودية هي دولة عربية وتعد أكبر دول الشرق الاوسط بمساحة ب2,150,000 كم مربع، تقع تحديدا في الجنوب الغربي من قارة آسيا، بكثافة سكانية 16 فرد في الكيلومتر مربع في 2018، حيث بلغ عدد سكان المملكة عام 2019 حوالي 34,218 ألف نسمة بمعدل نمو 2,41%، ما بين عام 2018-2019 ونسبة تغير قدرت ب2,53% ما بين 2009-2019.

يعد الاقتصاد في الوقت الحاضر العنصر الأكثر فعالية في التأثير في العلاقات الدولية ، فالقوة الاقتصادية تعني قدرة الدولة على إدامة الاقتصاد القوي في زمن الحرب والسلم، وللعوامل الاقتصادية دوراً في التأثير على العلاقات الدولية مثل المنح والمساعدات وكذا وسيلة للضغط على الدول ورفاهية الشعوب والعلاقات بينها، وفشل القوة الاقتصادية يؤدي إلى الفقر والتبعية وتقاس قوة الدول بالإنجازات الملموسة على أرض الواقع، وتتفرد المملكة العربية السعودية بين نظيراتها من الدول في هذا المجال وقد حققت الدولة بفضل الأمن والاستقرار نهضة متكاملة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وتظهر جلياً مظاهر الانتعاش الاقتصادي في المملكة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ودخل المواطن السعودي ومستوى المعيشة المتميز، وتنوع الانتاج الاقتصادي وتعاضم التجارة الخارجية للدولة وتراكم الأصول الأجنبية مما حقق فائضاً في الميزانية العامة للدولة، وفي السنوات الأخيرة حقق الاقتصاد معدلات نمو قوية مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط وفعالية القطاع الخاص. وزيادة الانفاق الحكومي وبرامج الإصلاح الاقتصادي المحلي.

ويبرز الجدول التالي إحصائيات عامة حول الاقتصاد السعودي، حيث بلغ الناتج الإجمالي بـ1506.8 مليار دولار في عام 2014، أما نصيب الفرد من الناتج الإجمالي فقد قدر بـ 52.311 ألف دولار، وبلغت كل من الصادرات والواردات 381.5، 136.8 مليار دولار على التوالي، أما إجمالي الاحتياطي فبلغ 509457096430 دولار أمريكي خلال سنة 2017، بينما احتياطات النقد الأجنبي فقد بلغت حوالي 660.110 مليار دولار لعام 2015، في حين بلغت الإيرادات السعودية لعام 2014 حوالي 278.900 مليار دولار، ومن بين الصناعات الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد السعودي ما يلي: النفط، الصناعات البتروكيمياويات، التمر والألبان.

الجدول رقم(21): إحصائيات عامة حول الاقتصاد السعودي

الناتج الإجمالي	1506.8 مليار دولار (2014)
نصيب الفرد من لناتج الإجمالي	52.311 ألف دولار (2014)
الصادرات	381.5 مليار دولار
الواردات	136.8 مليار دولار
إجمالي الاحتياطي	509457096430 دولار أمريكي (2017)
احتياطات النقد الأجنبي	660,100 مليار دولار (2015)
الإيرادات	278,900 مليار دولار (2014)
الصناعات الرئيسية	النفط، البتروكيمياويات، التمر، الألبان

المصدر: من إعداد الطالبيتين بالاعتماد على ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الدين العام السعودي قبل 2014

يمثل الدين العام إجمالي حجم الديون القائمة من داخل المملكة أو خارجها وهذا الافتراض سواء داخلياً أو خارجياً قد يكون لتغطية نفقات الدولة أو تمويل مشاريع داخلية أو خارجية.¹

تمكنت المملكة العربية السعودية من تقليل حجم الدين العام لديها بداية من 2005 إلى عام 2013 حيث وصل في 2011 إلى نسبة 5.4 %، وفي عام 2012 أصبحت المملكة ثالث أقل دولة مدينة في العالم بنسبة 3.0% من إجمالي الناتج المحلي، واستمر الدين بالتراجع حتى أصبح يمثل 2.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013، ويوضح الجدول الموالي تطور مستويات الدين العام في السعودية خلال الفترة 2005-2013.

الجدول رقم(22): تطور الدين العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2005-2013

السنة	إجمالي الدين العام (مليون ريال)	معدل نمو الدين العام	الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2005	459.647	-	37.3
2006	364.622	-20.7	25.8
2007	266.762	-26.8	17.1
2008	235.034	-11.9	12.1
2009	225.108	-4.2	14.0
2010	166.999	-25.8	8.4
2011	135.499	-18.9	5.4
2012	83.848	-38.1	3.0
2013	60.118	-28.3	2.1

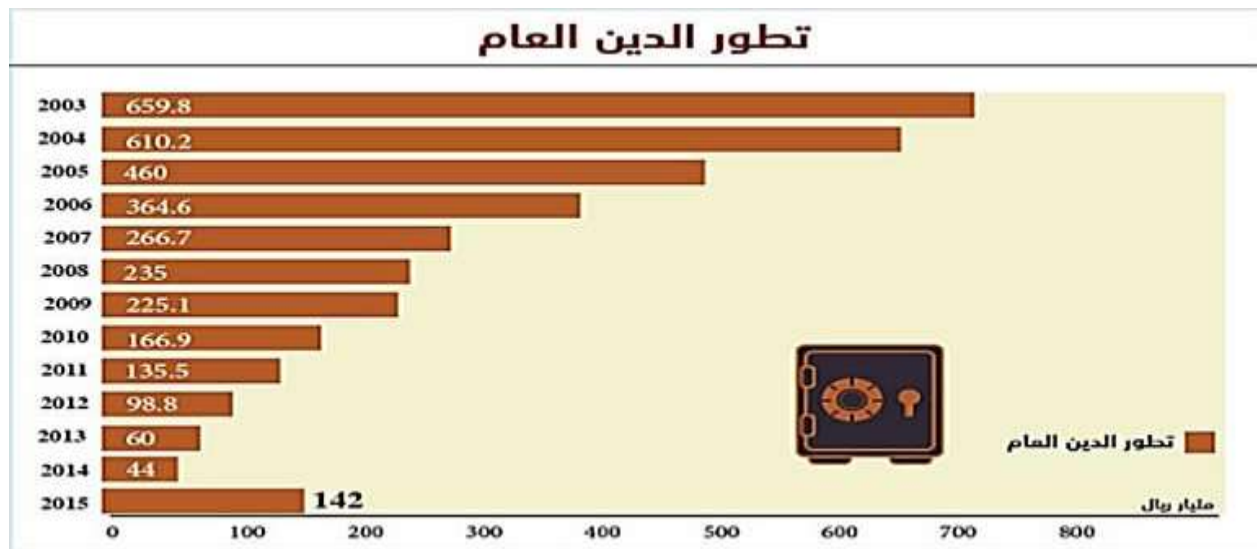
المصدر: منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل،

مؤسسة النقد العربي السعودي، سبتمبر 2020، ص10.

¹ منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، سبتمبر 2020، ص9.

ويمكن توضيح التراجع في مستويات الدين العام في السعودية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): تطور الدين العام في السعودية ما بين 2003-2015



المصدر: إكرامي عبد الله، الدين الحكومي السعودي، جريدة الاقتصادية، 29 ديسمبر 2015، متوفر على الموقع التالي:

<http://www.aleqt.com> تم الاطلاع بتاريخ: 2021/06/25.

انخفض الدين العام للسعودية إلى 44 مليار ريال خلال 2014 وذلك وفقاً لتحليل وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، فيعد حجم الدين العام الحالي للسعودية هو الأدنى منذ 2010، حينما كان 167 مليار ريال، وكان يشكل حينها 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 1.96 تريليون ريال، ونجحت السعودية خلال 2014 في تخفيض دينها العام للعام الحادي عشر على التوالي، ليصل إلى 44.3 مليار ريال، متراجعاً بنسبة 26% عن مستوياته في عام 2013، البالغة 60.1 مليار ريال، لتخفيض الدولة دينها العام، بقيمة 16 مليار ريال في آخر عام. ووفقاً لتحليل "الاقتصادية"، تكون السعودية قد سددت 616 مليار ريال من دينها العام في آخر 11 عاماً، لينخفض بنسبة 93% عن مستوياته في عام 2003 التي كانت 660 مليار ريال. وكانت أعلى قيمة تم سدادها من الدين خلال الفترة من 2004 إلى 2014، في عام 2005، حيث تم سداد 150 مليار ريال، ليصل الدين العام إلى 460 مليار ريال بعد أن كان في حدود 610 مليار ريال في 2004. وكانت ميزانية 2005 قد سجلت فائضاً في حدود 218 مليار ريال. فيما كانت أدنى قيمة تم سدادها في الفترة نفسها، هي عشر مليارات ريال في عام 2009، عندما حققت ميزانية الدولة عجزاً في حدود 87% مليار ريال، يشار إلى أن الدين العام السعودي كان قد تراجع في 2013 للعام العاشر على التوالي، متراجعاً بنسبة 39% عن مستوياته في 2012، البالغة 99 مليار ريال. وكان

الدين العام قد سجل 660 مليار ريال في 2003، ومنذ ذلك التاريخ والدولة تنتهج سياسة تخفيضه عاما تلو الآخر، مستفيدة في ذلك من عوائد النفط المرتفعة والفوائض الكبيرة في سداد الدين، حتى تقلص إلى 44.3 مليار ريال في عام 2014، أقل بنسبة 93% مما مان عليه في عام 2003، وذلك بنسب تخفيضه تتراوح بين 4% كأقل نسبة في 2009، عندما حققت ميزانية الدولة عجزا، و 39% كأعلى نسبة في علم 2013، وبلغت نسبة الدين 3،4% من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة "الحقيقي" في 2014، حيث من المتوقع بلوغ الناتج 1304 مليارات ريال، فيما كانت نسبة الدين 4.8 في 2013، حينما كان الناتج 1259 مليار ريال، وتراجع نسبة الدين من الناتج منذ عام 2003، حينما كان الدين 660 مليار ريال تشكل 96% من الناتج البالغ 686 مليار ريال حينها، حتى بلغت نسبته 8.1% من الناتج العام في 2012 البالغ 1218 مليار ريال، كما تراجعت نسبة الدين العام السعودي من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية "الاسمي" للعام الحادي عشر على التوالي، لتصل إلى 1.6% في 2014، وهي أقل نسبة في العقد الأخير، بعد أن بلغ الدين العام 44 مليار ريال، فيما الناتج المحلي الإجمالي في حدود 2822 مليار ريال، وكانت نسبة الدين العام من "الناتج المحلي" متذبذبة قبل عام 2003، لكن منذ عام 2004 ونسبته تنخفض بشكا منتظم، حتى تراجعت من 82% في 2003، عندما كان الدين العام في حدود 660 مليار ريال، والناتج المحلي الاجمالي 805 مليار ريال، إلى أن وصلت النسبة إلى 3.7% في 2012، بغد أن سجل الدين العام 98.8 مليار ريال، مقابل ناتج محلي في حدود 2666 مليار ريال، قبل أن تصل إلى 2.1% في 2013، ويدعم الحكومة السعودية في عملية تخفيض نسبة الدين العام من الناتج المحلي، عاملان رئيسيان، هما الاستفادة من فوائضها الضخمة في السنوات الاخيرة في سداد الدين من جهة، وارتفاع معدلات الناتج المحلي من جهة أخرى، بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية بشكل مستمر.

المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد السعودي وأثره انهيار أسعاره

الفرع الأول: مكانة النفط في الاقتصاد السعودي

تعتبر السعودية المورد الأساسي للنفط يترع النفط السعودي على قمة الدول النفطية حيث سجل احتياطي المملكة الثابت وجوده في نهاية 2019 ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.02 في المائة ليبلغ 267.07 مليار برميل، بالمقارنة بالعام السابق الذي بلغ 267.02 مليار برميل، وانخفض إنتاج المملكة من النفط الخام في عام 2019

بنسبة 4,9% ليبلغ 3.580.0 مليون برميل سنوياً مقارنةً بنحو 3.765.1 مليون برميل في عام 2018 وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام 2019 نحو 9.81 مليون برميل يومياً.¹

يبرز الجدول الموالي تطور إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2014.

الجدول رقم(23): إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط خلال الفترة 2005-2014 (ألف برميل يومياً)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج النفطي	9.353	9.208	8.979	8.532	8.190
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج النفطي	8.135	9.311	9.760	9.696	9.701

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير العربي الموحد لعدة سنوات

من خلال الجدول الذي يمثل تطور إنتاج النفط في المملكة خلال الفترة 2005-2014 حيث كان يقدر في سنة 2005 حوالي 9.353 ألف برميل يومياً، في حين شهدت الاعوال الثلاث من 2006 إلى 2010 انخفاض تدريجي في الإنتاج النفطي للسعودية من 9.208 ألف برميل يومياً إلى 8.135 ألف برميل يومياً، بينما ارتفع إنتاج النفط في المملكة عام 2011 إلى 9.311 ألف برميل يومياً، ليواصل هذا الارتفاع في عام 2012 حيث قدر الإنتاج بـ 9.760 ألف برميل، لينخفض الإنتاج بشكل طفيف في عام 2013 حيث قدر بـ 9.696 ألف برميل يومياً في حين يرتفع عام 2014 إلى 9.701 ألف برميل يومياً.

- الصادرات والإيرادات النفطية بالسعودية:

تمثل الإيرادات النفطية للموازنة العامة في الاقتصاد السعودي مورداً هاماً نتيجة لنسبة الصادرات النفطية حيث أن محاولات صناع القرار هو التحرر من كون السعودية بلد ريعي فلقد بلغت قيمة الصادرات البترولية لغاية شهر يونيو 2020 ما نسبته 61.9% من إجمالي الصادرات فيما بلغت الصادرات البترولية بذات الوقت 38.1% من إجمالي الصادرات حيث تتجلى أهمية النفط بمساهمته المالية، ونرى بأنه من هنا تبرز مدى الجهود المبذولة لتفعيل القطاع الغير نفطي وبالرغم مستواها المنخفض إلا أنها تسير وفق رؤية 2030 بصورة واضحة حيث لا

¹ محمد أسامة حسينة، تاج السر علي أحمد المتكسي، دور رؤية 2030 في التحول من الاقتصاد النفطي للتنوع الاقتصادي السعودي، الحوار المتوسطي، المجلد 12، العدد 1، السعودية، أبريل 2021، ص 627.

يمكن تعطيل القطاع البترولي بأكمله لكن الموازنة التدريجية للقطاعات الغير نفطية تحتاج فترة زمنية للازدهار وفق البرامج والخطط المرسومة من قبل الدولة.

والجدول التالي يبين الصادرات البترولية والغير بترولية لدولة السعودية خلال الفترة الممتدة من 2015-2019

الجدول رقم(24): الصادرات البترولية والغير البترولية في السعودية خلال الفترة 2015-2019

Non-oil Exports/الصادرات غير البترولية		Oil Exports/الصادرات البترولية		السنة
نسبة من إجمالي الصادرات (%)	مليون ريال	نسبة من إجمالي الصادرات (%)	مليون ريال	
24.9	189.901	75.1	573.412	2015
25.8	177,694	74.2	510.729	2016
23.3	193,479	76.7	638.402	2017
21.3	235,458	78.7	868.442	2018
23.4	229,184	76.6	751.828	2019

المصدر: محمد أسامة حسينة، تاج السر علي أحمد المتكسي، دور رؤية 2030 في التحول من الاقتصاد النفطي للتنوع الاقتصادي السعودي، الحوار المتوسطي، المجلد 12، العدد1، السعودية، أبريل 2021، ص 628.

الفرع الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد السعودي

تعتبر السعودية من بين الدول التي يرتبط اقتصادها بالواردات المالية النفطية باعتبارها المورد الرئيسي للموازنة العامة ولعملية التنمية ولكن ما شهدته صدمات الأسعار منذ عام 2015 حيث انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى 2015 فقد انخفض سعر البرميل الواحد سلة أوبك من 96.26 دولار عام 2014 إلى أقل من 50 دولار عام 2015 ثم انخفض في عام 2020 دولار في ظل حرب الأسعار بين السعودية وروسيا وأزمة كورونا التي تأثر الاقتصاد العالمي بسببها أثر سلباً على سوق الأسعار النفطية وهو كان له تأثير على موازنة المملكة.

من خلال الجدول التالي يبرز أثر الأزمات النفطية على الميزانية العامة للمملكة، حيث تعتبر الموازنة للدولة عن طريق نفقاتها وإيراداتها العامة الواجهة الأولى التي تواجهها الدول المصدرة للنفط نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام.

الجدول رقم(25): العجز في الميزانية العامة للسعودية خلال الفترة 2015-2020 (مليار دولار)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	613	519	691.5	905	975.283
النفقات	1.001	830	930	1,079.467	1.106
الفائض/ العجز	(611.999)	(311)	(238.5)	(173.858)	(130.717)

المصدر: محمد أسامة حسينة، تاج السر علي أحمد المتكسي، دور رؤية 2030 في التحول من الاقتصاد النفطي للتنوع الاقتصادي السعودي، الحوار المتوسطي، المجلد 12، العدد1، السعودية، أبريل 2021، ص 629.

المطلب الثالث: مستويات الدين العام في الاقتصاد السعودي بعد 2014

فيما يلي بعض المؤشرات الدالة عن تطور الدين العام السعودي بعد سنة 2014.

1-تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

أصبحت المملكة ثالث أقل دول مدينة في العالم بنسبة 3.0% من إجمالي الناتج المحلي، واستمر الدين بالتراجع حتى أصبح يمثل 1.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014. ولكن ارتفع معدل نمو الدين العام في عام 2015 إلى 221.4% مقارنة بعام 2014 ويرجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في ذلك العام مما أدى إلى تزايد العجز في الميزانية العامة ليصل إلى 388 مليار ريال سعودي، وأدى هذا إلى ارتفاع نسبة الدين العام على الناتج المحلي لتصل إلى 5.8% واستمر حجم الدين العام في ارتفاع خلال الأعوام الماضية ليصل في عام 2018 إلى 560 مليار ريال سعودي، وهو ما يمثل نسبة 19% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة صافي الأصول المالية لدى الحكومة المركزية إلى الناتج المحلي 0.1% من المنظور العالمي تعد هاتان النسبتان (نسبة الدين الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة صافي الأصول المالية على الناتج المحلي الإجمالي) جيدتين جداً، وقد تعدان ضئيلتين مقارنة بمتانة اقتصاد المملكة وقوته. وعند المقارنة مع بيانات عام 2014، نجد أن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت قرابة 1.6%، بينما شكلت نسبة صافي الأصول المالية نحو 47% من إجمالي الناتج المحلي.

واستمرت وتيرة الزيادة في حجم الدين العام في ارتفاع ليسجل في عام 2019 ما قيمته 678 مليار ريال سعودي، وهو ما يمثل نسبة 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت الديون المحلية ما يقارب 373 مليار ريال سعودي، وبلغت الديون الخارجية 305 مليار ريال سعودي.

ويوضح الجدول الموالي تطور مستويات الدين العام في السعودية خلال الفترة 2014-2019.

الجدول رقم(26): تطور مستويات الدين العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2014-2019)

السنوات	إجمالي الدين العام (مليون ريال)	معدل نمو الدين العام%	الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي%
2014	44.260	-26.4	1.6
2015	142.260	221.5	5.8
2016	316.580	122.5	13.1
2017	443.252	40.0	17.2
2018	559.980	26.3	19.0
2019	677.925	21.1	22.8

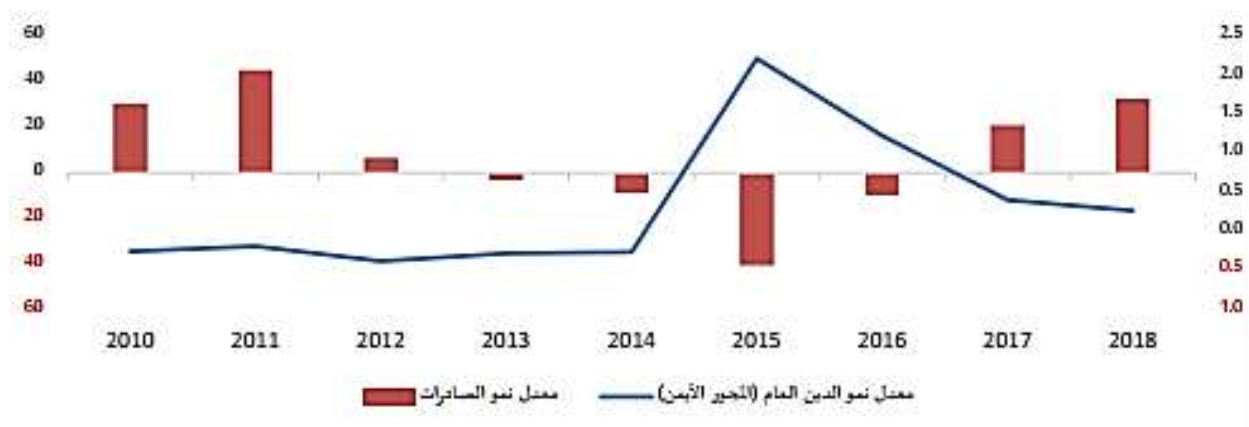
المصدر: منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، سبتمبر 2020، ص10.

2- الصادرات ونفقات تمويل الدين العام في السعودية:

سجلت صادرات المملكة العربية السعودية ارتفاعاً في معدلات النمو العامين الأخيرين 2017 و2018، إذ بلغ معدل النمو في عام 2018 نسبة قدرها 32.7%، ويعود هذا النمو إلى ارتفاع الصادرات النفط الخام بمعدل 36.7% لعام 2018 مقارنةً بعام 2017، وسجل عام 2017 معدل ارتفاع قدره 21.8% مقارنة بعام 2016.

ويبرز الشكل الموالي تطور معدل نمو الدين العام في السعودية مقارنة بمعدل نمو الصادرات.

الشكل رقم(13): تطور معدل نمو الدين العام والصادرات في السعودية خلال الفترة 2010-2018



المصدر: منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، سبتمبر 2020، ص16.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه هناك علاقة طردية بين نمو الصادرات والدين في السعودية حيث أنه وفي عام 2015 انخفضت الصادرات بنسبة 40% ليرتفع الدين بنسبة 2% في حين في عام 2016 تراجع الانخفاض ليصل إلى 10% في حين انخفض الدين العام حتى وصل إلى 1% أما في سنة 2017 ارتفعت نسبة الصادرات بنسبة 20% مصاحبة في ذلك انخفاض الدين العام ليصل إلى 0.5%، بينما في عام 2018 نلاحظ تواصل ارتفاع الصادرات لتصل إلى أكثر من 1.5% مسببا بذلك انخفاض في معدل النمو الدين العام تقريبا على درجة انعدامه.

الجدول رقم(27): متوسط نمو الصادرات وخدمة الدين في السعودية

متوسط نمو الصادرات وخدمة الدين		الفترة
خدمة الدين %	الصادرات %	
63.3	14.6	متوسط ثلاث سنوات (2016-2018)
73.3	-1.1	متوسط خمس سنوات (2014-2018)
35.2	5.3	متوسط ثماني سنوات (2009-2018)

المصدر: منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، سبتمبر 2020، ص16.

يتضح أثر الصادرات في خدمة الدين من خلال مدى مساهمة الدين العام في قطاع الصادرات ولتحليل هذا الأثر، تم حساب متوسط نمو الصادرات وخدمة الدين، ووجد أن متوسط معدل النمو للصادرات متباين عن معدل خدمة الدين في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وهذا يعكس تباين القيمة المضافة للصادرات التي يساهم بها الدين العام لتأثير في معدلات النمو في خدمة الدين.

يتبين من خلال التحليل السابق أن نسبة مساهمة الدين في القطاعات محدودة، وربما يحتاج فترة زمنية كافية حتى ينعكس أثر الدين وفعاليتته بزيادة نسب المساهمة في المؤشرات الاقتصادية مثل الإيرادات غير النفطية أو الناتج المحلي غير النفطي أو الصادرات أو تحديد سياسات اقتصادية تساهم في رفع معدلات كفاءة الدين العام للمملكة.

المبحث الرابع: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على مستويات الدين العام في الكويت المطلب الاول: لمحة حول الاقتصاد الكويتي

الكويت دولة عربية تقع في الشرق الاوسط من جنوب غرب القارة الاسيوية، وتحديدا في الركن الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، حيث يحدها من الشمال والغرب جمهورية العراق ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحتها الاجمالية 17.818 كيلومتر مربع بكثافة سكانية قدرت بـ256 فرد/كم²، في حين يبلغ عدد السكان في آخر إحصاء 4.67 مليون نسمة.

أما من الناحية الاقتصادية فيبرز الجدول الموالي بعض الاحصائيات عن الاقتصاد الكويتي.

الجدول رقم(28): إحصائيات عامة حول الاقتصاد الكويتي

العملة	الدينار الكويتي
الناتج المحلي الإجمالي	108.656 مليار
الدخل القومي الإجمالي	242.2 مليار
نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.2%(2018) 0.7%(تقديرات 2020)
نصيب الفرد من الدخل القومي	58.550 دولار(2018) 22.252 دولار (تقديرات 2020)
إجمالي الاحتياطي	36889754716 دولار أمريكي (2017)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

لقد أدى تزايد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في الثلاث عقود الماضية إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بمعدلات كبيرة، وقد ساهمت الزيادة في الإيرادات النفطية في عقد السبعينات إلى فك قيود هذا الإنفاق، فقد أدى التزايد في أسعار النفط في أعقاب حرب 1973م إلى تزايد الإيرادات النفطية لدولة الكويت، فقد ارتفعت إيرادات النفط الكويتية من 280.4 مليون دينار للسنة المالية 1970/1969 إلى 2056.5 مليون دينار للسنة المالية 1975/1974، ثم استمرت في التزايد حتى بلغت 5940.5 مليون دينار في عام 1980/1979. وقد تواكبت الزيادة في الأسعار مع الزيادة في الإنفاق لتوفير الحاجات الأساسية، كما تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 1373 دينار عام 1970 إلى 5320 عام 1979، وارتفع الإنفاق العام من 324.2 مليون دينار للسنة المالية 1971/1970 إلى حوالي 2630 مليون دينار لسنة 1981/1980، أي بمعدل نمو حوالي 23% سنوياً. وخلال هذه الفترة استطاع اقتصاد الكويتي أن يحقق معدلات نمو مرتفعة، حيث تضاعفت قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية من حوالي 1026 مليون دينار لعام 1970 إلى 775 مليون لعام 1980، وذلك بمعدل نمو بلغ 61.7% سنوياً، ومن ناحية أخرى تسارع معدل نمو الناتج المحلي للقطاعات النفطية من 618 مليون دينار إلى 5086 مليون دينار لنفس الفترة.

والجدول الموالي يشمل على إحصائيات حول الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية للكويت خلال الفترة ما بين 2000-2014.

الجدول رقم (29): الناتج المحلي الإجمالي الكويتي بأسعار السوق الجارية خلال الفترة 2000-2014 (مليون دولار)

السنة	2000	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي	37.714	59.439	80.799	101.549	114.608	148.921
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي	109.482	129.241	160.939	183.238	175.837	163.677

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات التقرير العربي الموحد (2020).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال الفترة ما بين 2000-2014 حيث كان الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية تقدر بـ 37.714 مليون دولار خلال 2000، بحيث ترتفع خلال عام 2004 إلى 59.439 مليون دولار، ليتواصل هذا الارتفاع في عام 2005 إلى 80.799 مليون دولار، وفي عام 2007 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية إلى 114.608 مليون دولار، ليصل عام 148.921 مليون دولار، إلا أنه في عام 2009 شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية انخفاض قدر بـ 109.482 مليون دولار، ليعاود الارتفاع في الأعوام القادمة أي من عام 2010 إلى 2012

حيث قدر بـ 129.241 مليون دولار لـ (2010)، و 160.939 مليون دولار لـ (2011)، و 183.238 مليون دولار لعام 2012، في حين نلاحظ أنه هناك انخفاض بشكل تدريجي خلال عام 2013 إلى 175.837 مليون دولار، و عام 2014 إلى 163.677 مليون دولار.

- الإيرادات والنفقات العامة للكويت:

يوضح الجدول الموالي تطور حجم الإيرادات العامة للكويت خلال الفترة 2005-2014.

الجدول رقم(30): الإيرادات العامة للكويت (2005-2014) (مليون دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات	30.482	47.014	54.557	70.838	72.937
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	61.516	75.585	109.632	113.902	111.776

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات التقرير العربي الموحد لعدة سنوات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع ملحوظ في الإيرادات العامة للكويت ما بين عام 2005 وعام 2019 حيث أنه في عام 2005 كانت الإيرادات 30.482 مليون دولار فترتفع لتصل في عام 2007 إلى 54.557 مليون دولار أمريكي في حين في عام 2009 ارتفعت إلى 72.937 مليون دولار أمريكي، لتعود للانخفاض في سنة 2010 لتصل إلى 61.516 مليون دولار، بينما في عام 2011 ارتفعت الإيرادات العامة إلى 75.585 مليون دولار حيث يستمر هذا الارتفاع في الفترة ما بين 2012 إلى 2014 لتبلغ الإيرادات العامة على التوالي: 109.632، 113.902، 111.776 مليون دولار أمريكي.

الجدول رقم(31): الإنفاق العام في الكويت خلال الفترة 2005-2014 (مليون دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
النفقات العامة	21.479	23.500	36.255	36.114	63.410
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات العامة	39.128	57.021	61.667	68.706	67.263

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات التقرير العربي الموحد(2020).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإنفاق العام في الكويت في المرحلة الممتدة من عام 2005 إلى 2019 في تزايد مستمر، ففي سنة 2005 كانت قيمته 21.479 لتبلغ في سنة 2009 حوالي 63.410 مليون دولار أمريكي، ليتواصل الارتفاع إلى أن يصل سنة 2013م 68.706 مليون دولار أمريكي ليبدأ في الانخفاض تدريجياً

وينسبة ضئيلة على أن يصل سنة 2017 ما يقارب 58.426 مليون دولار أمريكي، ليعاود الارتفاع في السنتين الموالتين حتى وصل سنة 2019 قيمته القسوى ب 72.168 مليون دولار أمريكي وهي الأكبر خلال 15 سنة الأخيرة.

المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الكويتي وأثر انهيار أسعار النفط

أولاً: مكانة النفط في الاقتصاد الكويتي

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الكويتي، وفيما يلي بعض المؤشرات الدالة عن ذلك.

1- مستويات الإنتاج النفطي في الكويت:

يعد النفط مصدراً رئيسياً للطاقة ومادة أولية وأساسية لاقتصاد الكويت، وبذلك تعد الكويت من بين الدول المهمة في إنتاج وتصدير النفط، فقد تم اكتشاف النفط في الكويت لأول مرة عام 1938 وتصدير أول شحنة نفطية عام 1946، وتتمثل الصادرات النفطية الكويتية في النفط الخام، المنتجات النفطية، غاز البترول المسال، الأسمدة الكيماوية، الملح والكلورين.

فالكويت عضو مؤسس في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم، وبذلك شهد نفط الكويت منذ اكتشافه تنافساً قوياً بين شركات النفط العالمية آنذاك للحصول على امتيازات استخراجيه وتسويقه.

الجدول رقم(32): تطور إنتاج الكويت من النفط خلال (2005-2014) (ألف برميل في اليوم)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج	2.572	2.644	2.575	2.678	2.260
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج	2.312	2.659	2.978	2.924	2.866

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير العربي الموحد لعدة سنوات.

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل تطور إنتاج الكويت من النفط في الفترة ما بين (2005-2014)، حيث نلاحظ أن إنتاج النفط في سنة 2005 قد بلغ 2.572 ألف برميل يومياً وبنسبة تغير قدرها %15.59- خلال الفترة الممتدة ما بين (2005-2009)، ليرتفع بشكل طفيف في العام الموالي ليصل 2.644 ألف برميل يومياً وبنسبة قدرها %2.2 خلال (2009-2010)، أما نسبة التغير في الفترة ما بين (2011-2012) فكانت %12 ويتطور إنتاج قدره سنة 2011 قدرت ب 2.659 ألف برميل في اليوم، بينما بلغ إنتاج الكويت سنة 2012 حوالي 2.978 ألف برميل في اليوم وسنة 2013 قدر ب 2.924 ألف برميل في اليوم حيث انخفضت نسبة التغير

لتصل إلى 1.8% - ليواصل الانخفاض في السنوات الموالية ليصل إلى 0.3% - في السنتين 2014 و 2015 في حين بلغ تطور الإنتاج على التوالي 2.866 ألف برميل في اليوم ، 2.858 ألف برميل في اليوم.

2- حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات الكويتية:

يمكن توضيح مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الكويتية في الجدول الموالي:

الجدول رقم(33): حصة الصادرات النفطية الكويتية من إجمالي الصادرات ما بين (2005-2014)

السنة	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	الصادرات النفطية (مليون دولار)	نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات
2005	45.3014	28.234	62.32
2006	56.4469	36.642	64.91
2007	62.4891	38.488	61.59
2008	87.0391	57.428	65.97
2009	50.3056	41.858	83.20
2010	66.9270	61.718	92.21
2011	96.7210	67.688	69.98
2012	119.842	80.814	67.43
2013	116.400	79.632	68.67
2014	104.569	69.612	66.67

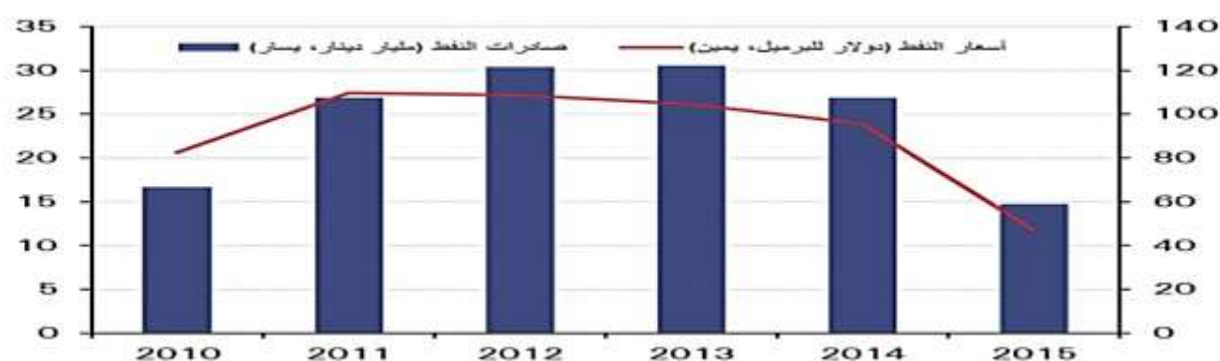
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير العربي الموحد لعدة سنوات.

من خلال الجدول أعلاه الذي يشمل على مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الصادرات الكويتية حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية الكويتية عام 2005 حوالي 62.32% من إجمالي الصادرات وذلك بقيمة صادرات نفطية قدرها 28.234 مليون دولار، بينما نلاحظ هناك ارتفاع طفيف في نسبة الصادرات النفطية عام 2006 حيث وصلت إلى 64.91% من إجمالي الصادرات مع ارتفاع أيضا في قيمة الصادرات النفطية إلى 36.642 مليون دولار في حين بلغت الصادرات الإجمالية حوالي 56.4469 مليون دولار، إلا أنه في عام 2007 نلاحظ هناك انخفاض في نسبة الصادرات النفطية إلى 61.59% في حين هناك ارتفاع في الصادرات النفطية بحث وصلت إلى 38.488 مليون دولار، لكن في السنوات ثلاث من 2008، 2009، 2010 نلاحظ أنه هناك ارتفاع في نسبة الصادرات النفطية حيث قدرت بـ: 65.97%، 83.20%، 92.21% على التوالي بينما نلاحظ هناك تذبذب في قيمة الصادرات النفطية خلال هذه الفترة ففي عام 2008 قدرت بـ 57.428 مليون دولار، وفي عام 2009 قدرت بـ 41.585 مليون دولار، وفي عام 2010 قدرت بـ 61.718 مليون دولار، بلغت إجمالي الصادرات

النفطية لعام 2011 حوالي 96.7210 مليون دولار بالمقابل هناك ارتفاع في قيمة الصادرات النفطية وصلت إلى 67.688 مليون دولار مع انخفاض شديد في نسبة الصادرات النفطية قدرها 96.98% مقارنةً بالعام الماضي ليستمر هذا الانخفاض في 2012 إلى 67.43% لتعاود الارتفاع إلى 68.67% عام 2013 إلا أن في عام 2014 انخفضت نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات إلى 66.67% بقيمة فالصادرات النفطية بلغت 69.612 مليون دولار وهذا راجع 612 مليون دولار وهذا راجع إلى الأزمة النفطية سنة 2014.

ويبرز الشكل الموالي تطور حجم الصادرات النفطية وأسعار النفط في الكويت خلال الفترة 2010-2015

الشكل رقم(14): تطور أسعار وصادرات النفط في الكويت خلال الفترة (2010-2015)



المصدر: <https://www.alaimedia.com>

ثانياً: أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الكويتي

على غرار الكثير من الدول وجدت الكويت نفسها في موقف لا تحسد عليه إطلاقاً، فقد تحولت بين عشية وضحاها من زمن تحقيق الفوائض المالية الضخمة إلى زمن تسجيل العجزات الهائلة.

شهد النصف الثاني من عام 2014 انهياراً في أسعار النفط أفقدها نحو 45% من قيمتها منذ 20 يونيو 2014 حتى منتصف ديسمبر 2015. صحيح أن انهيار أسعار النفط كبد الكويت خسائر بمئات مليارات الدولارات، إلا أن هناك أسباباً عديدة -بحسب محللين اقتصاديين- ساهمت في تفاقم هذا النزيف الحاد. فعلى سبيل المثال بلغت قيمة فاتورة الرواتب والأجور في الميزانية الكويتية خلال العام المالي 2010/2009 نحو 3.5 مليار دينار (11.4 مليار دولار) أي أنها تضاعفت حوالي 4 مرات في غضون 10 سنوات. وفي الميزانية ذاتها التي تم الاعلان عنها في منتصف يناير الماضي توقعت وزارة المالية الكويتية أن يبلغ عجز الموازنة 7.7 مليارات دينار (25.2 مليار دولار)، بزيادة تبلغ نسبتها 15.3% مقارنة بميزانية العام المالي الماضي 2020/2019 لكن من المرجح أن يتضاعف هذا العجز بسبب التداعيات الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، وما رافقها من تأثيرات

سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية في ظل الإغلاق القسري لكافة مجالات الأعمال عدة أشهر بهدف الحد من تفشي الوباء.

يمكن رصد خلل واضح في واقع الميزانية العامة بالكويت، وهذا الخلل يتجلى في أمرين أساسيين، أولهما: اعتماد إيرادات الدولة بنسبة 95% على النفط، أما الثاني فهو ارتفاع حجم الإنفاق الجاري على الرواتب و الأجور مقابل ضعف وتواضع الإنفاق الرأسمالي على المشاريع، حيث أن تسجيل العجز هو أمر شبه حتمي في ظل تراجع أسعار النفط، معتبراً أن الأمر الطبيعي هو تسجيل الدول عجوزات مالية في ميزانيتها وليس تحقيق فائض.

المطلب الرابع: مستويات الدين العام في الاقتصاد الكويتي بعد عام 2014

أكدت الأبحاث والدراسات العديدة بأن الكويت لديها أكثر مستويات الدين العام أماناً بين دول الخليج بحسب مؤشر قياس حجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يصل لدى الكويت إلى نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وبحسب التقرير الصادر حديثاً فقد تطورت تلك النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 10% قبل الأزمة المالية العالمية في 2007 لتتراجع إلى أقل من 5% في 2014 ثم ازدادت إلى مستوياتها الحالية مع لجوء الكويت إلى الاستدانة الخارجية بإصدار سندات دين في الأسواق العالمية بقيمة 2.5 مليار دينار في مارس 2017، وبالنظر إلى حجم الدين فإن الوضع الحالي يعد مطمئناً للغاية بعدما انخفض حجم الدين العام إلى 42 مليار دينار موزعاً بين 2.5 مليار دينار للسندات دولية شريحة منها تستحق السداد في مارس 2022 للسندات آجال 5 سنوات وأخرى في مارس 2027 للسندات آجال 10 سنوات، فيما يتبقى ما قيمته 1.7 مليار دينار عبارة عن سندات حكومية محلية طويلة الأجل تستحق حتى 2027.

وقد عرفت الكويت في ظل الأزمة النفطية العديد من الإصدارات لأدوات الدين، والشكل الموالي يبرز تطور أدوات الدين العام للكويت خلال الفترة ما بين (2014-2017).

الجدول رقم (34): تطور أدوات الدين العام في الكويت خلال الفترة (2014-2017)

السعر	مليون دينار كويتي		المدة (سنوات)	تاريخ الاستحقاق	تاريخ الإصدار
	حجم الطلب	الحجم			
3.1250	10.000	10.000	10	2024-05-01	2014-05-14
3.0000	145.250	50.000	7	2023-07-19	2016-07-27
2.5000	234.000	50.000	5	2021-11-03	2016-11-09
1.7500	197.500	50.000	5	2021-11-10	2016-11-16
2.0000	214.000	50.000	5	2021-12-22	2016-12-28
2.0000	389.000	100.000	5	2022-01-19	2017-01-25

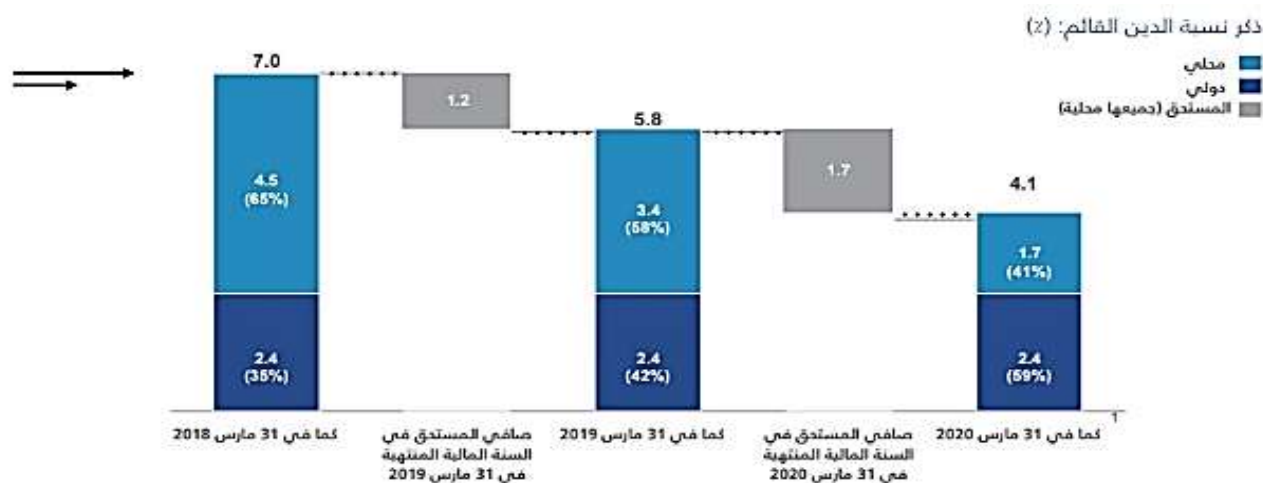
2.7500	328.750	100.000	5	2022-02-16	2017-02-22
2.2500	581.000	100.000	5	2022-03-30	2017-04-05
2.5000	330.000	50.000	7	2024-05-01	2017-05-10
3.0000	323.000	50.000	10	2027-06-09	2017-06-21
2.5000	575.000	100.000	5	2022-07-20	2017-07-26
2.7500	456.000	100.000	7	2024-08-21	2017-08-30
3.0000	465.000	100.000	5	2022-09-14	2017-09-20

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وأكدت بعض الدراسات نشرها صندوق النقد الدولي ان الكويت احتلت المرتبة العاشرة بين قائمة الدول الأقل "ديوناً" في العالم، نسبة للنتائج المحلي الإجمالي، إذ بلغت ديون البلاد نحو 17.8% بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، وهي الدول العربية الوحيدة في القائمة، لكن احتلال البلاد لهذه المرتبة جاء على حساب استنزاف السيولة بالاحتياطي العام، الذي تواصل البلاد السحب منه هبوط أسعار النفط في 2014.

والشكل الموالي يبرز تطور الدين العام في الكويت خلال الفترة ما بين 2018-2020.

الشكل رقم (15): تطور الدين العام في الكويت (2018-2020)



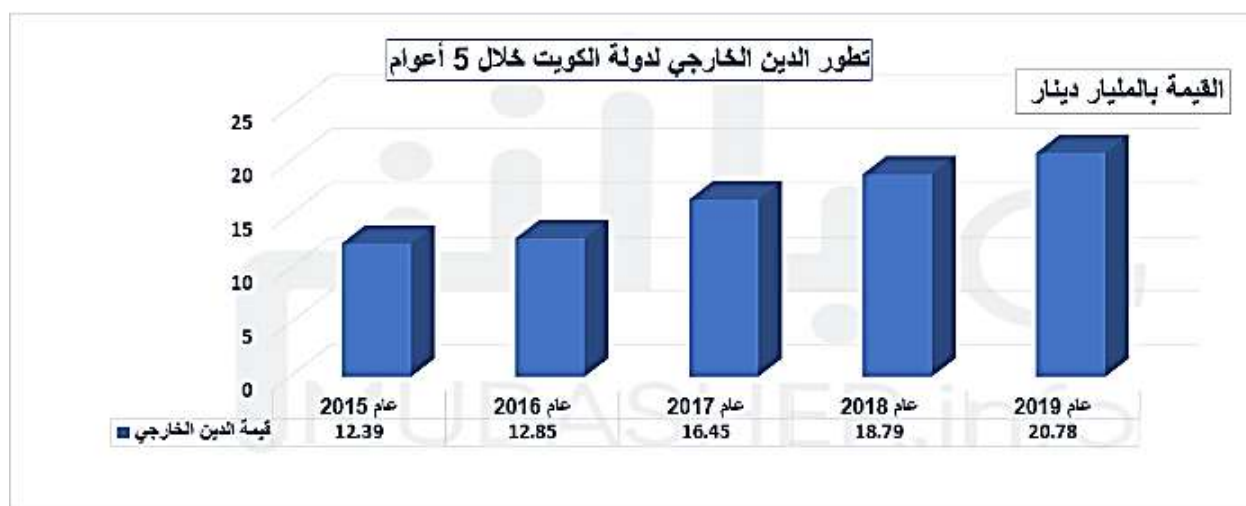
المصدر: www.sasapost.com

من خلال الشكل الذي يضم كل من نسبة الدين القائم المحلي والدولي وكذلك نسبة الدين المستحق خلال الفترة ما بين 2018-2020، فخلال عام 2018 بلغت نسبة الدين المحلي 65% ونسبة دين دولي قدره 35%، بينما قدرت نسبة الدين المحلي 58% ونسبة الدين الدولي بـ 42% خلال عام 2019 في حين قدر صافي المستحق

في السنة المالية المنتهية لعام 2019 بـ 1.2%، إلا أن في عام 2020 شهدت انخفاض في نسبة الدين المحلي إلى 41% في حيت وصلت نسبة الدين الدولي إلى 59% مع صافي مستحق في نهاية السنة قدر بـ 1.7%.

والشكل الموالي يوضح تطور الدين الخارجي للكويت خلال الفترة ما بين (2015-2019).

الشكل رقم (16): تطور الدين الخارجي للكويت خلال الفترة 2015-2019



المصدر: <https://www.mubasher.info>

يوضح الشكل أعلاه تطور الدين الخارجي لدولة الكويت خلال 5 أعوام من 2015 إلى 2019، حيث نلاحظ في عام 2015 كان قيمة الدين الخارجي قد بلغ 12.39 مليار دينار، بينما ارتفع بشكل طفيف في العام الموالي أي في عام 2016 ليصل إلى 12.85 مليار دينار، ليستمر في الارتفاع إلى أن وصل 16.45 مليار دينار عام 2017، في حين بلغ الدين الخارجي 18.79 مليار دينار و 20.78 مليار دينار في كل من 2018 و 2019 على التوالي وهي تمثل أعلى قيمة له منذ 2015.

والجدول الموالي يوضح نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى نصيب الفرد من الديون خلال الفترة ما بين 2014-2019.

نلاحظ أن الدين العام خلال هذه الفترة المدروسة في تزايد مستمر فحيث كان في عام 2014 يقدر بـ 5.577 مليون دولار بنسبة دين من الناتج المحلي بلغ 3.43%، في حين انخفض في عام 2015 بشكل طفيف إلى 5.332 مليون دولار وبنسبة قدرها 4.65%، إلا أن في عام 2016 نلاحظ أنه هناك ارتفاع ملحوظ وصل إلى 10.962 مليون دولار وبنسبة دين بلغت 10.02% من إجمالي الناتج المحلي، ليتواصل هذا الارتفاع وبشكل كبير حيث قدر بـ 24.733 مليون دولار عام 2017 وبنسبة قدرها 20.49%، لكن في العامين 2018 و 2019

هناك انخفاض في قيمة الديون حيث بلغت سنة 2018 حوالي 20.865 مليون دولار وبنسبة دين من GDP قدرها 14.84% في حين بلغت الديون عام 2019 حوالي 15.845 مليون دولار وبنسبة قدرها 11.77%.

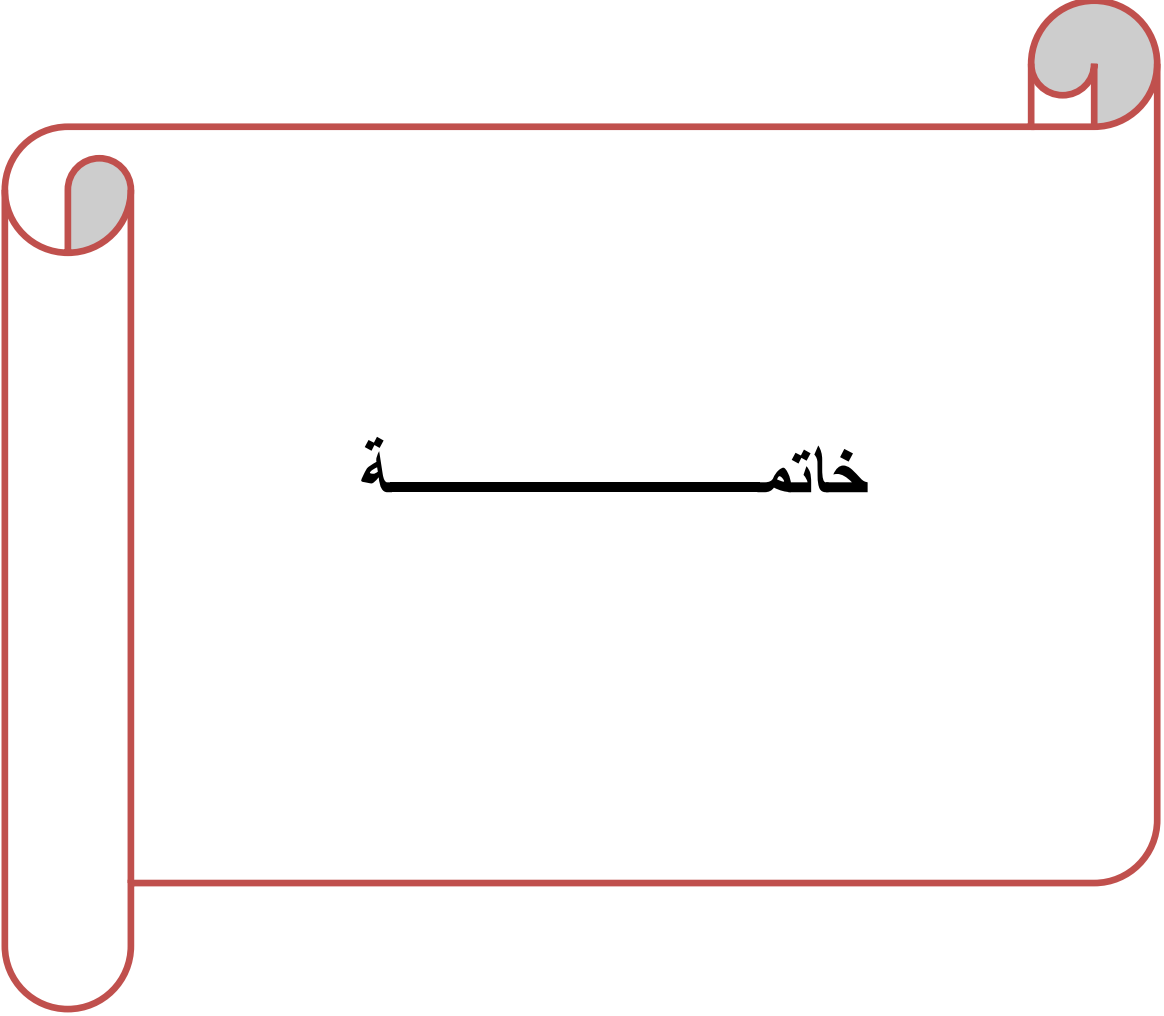
الجدول رقم (35): نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2019)

السنة	الديون (مليون دولار)	نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي (%)	نصيب الفرد من الديون (دولار)
2014	5.577	3.43	1.381
2015	5.332	4.65	1.275
2016	10.962	10.02	2.532
2017	24.733	20.49	5.573
2018	20.865	14.84	4.514
2019	15.845	11.77	3.766

المصدر: www.countryconomy.com

خلاصة الفصل:

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاديات النفطية التي تعتمد في إيراداتها أساسا على النفط، حيث يحتل النفط في الاقتصاديات المدروسة مركزا مرموقا بين الأقطار المستهلكة له، مما أدى إلى زيادة الطلب عليه من قبل تلك الأقطار بالشكل الذي انعكس على مكانته ضمن مختلف المؤشرات الاقتصادية للدول، وجعلت من هذه الأخيرة ترتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعاره في الأسواق الدولية، حيث انعكست الأزمة النفطية على أداء الاقتصاديات المدروسة بصفة عامة (تراجع الإيرادات النفطية، زيادة عجز الموازنة، تراجع الناتج المحلي الإجمالي.... إلخ)، كما تزايدت مستويات الدين العام ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، أين تضاعفت مستويات الدين العام بشكل كبير.



خاتمة

أدى التغير المستمر في أسعار النفط على الصعيد العالمي إلى ظهور عدة أزمات نفطية نتج عنها ركود في الاقتصاد العالمي، وأثبتت أن الاقتصاديات النفطية (الريعية) تحتاج إلى مجموعة من الإصلاحات والقواعد تجعلها أقل تأثراً بالتقلبات الحاصلة في أسواق النفط.

وقد تناولت الدراسة مدى تأثير انهيار أسعار النفط على مستويات الدين العام في الاقتصاديات النفطية، بالإسقاط على حالة العراق والكويت والسعودية، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي على أساسها يمكن اثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة.

1- نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

- لا يعتبر الجدل الدائر حول أهمية الدين العام وآثاره بالجديد حيث يعود إلى عقود كثيرة من الزمن، حيث ترى تيارات فكرية أنه من الأفضل تجنب اللجوء إلى الاستدانة نظراً للمساوئ الناجمة عنها، وهناك من يرى في التوجه إلى الاستدانة ضرورة ملحة تملئها الحاجة إلى التمويل لتحقيق التنمية.

- يمثل الدين العام مصدراً من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة، عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولا سيما من الضرائب، فتقترض من الأفراد أو من الهيئات المحلية أو الدولية أو الدول الأجنبية.

- يعبر الدين العام عن اقتراض الحكومات من المؤسسات المالية وغير المالية من السوق المحلية، والمصارف التجارية أو البنك المركزي بالإضافة إلى الجمهور، كما تقترض الحكومات من الخارج من الأسواق الدولية أو من المؤسسات الخاصة أو العامة، أو الإقليمية أو الدولية.

- ينقسم الدين العام إلى دين عام داخلي يعقد بالعملة المحلية ودين عام خارجي يعقد بالعملة الأجنبية.

وعلى هذا الأساس يمكن اثبات صحة فرضية الدراسة التي تنص على ما يلي: **يعبر الدين العام عن إجمالي ما تقترضه الحكومة من الأطراف المقيمين وغير المقيمين بالعملة المحلية والأجنبية.**

- يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، حيث يعتبر محركاً للنشاط الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات، كما يعتبر محددًا لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية.

- تعبر السوق النفطية عن السوق التي يتم فيها التعامل بالنفط، وتخضع هذه السوق لقوى العرض والطلب زيادةً على عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.

- يتدخل في السوق النفطية العديد من الفاعلين وهم الدول المصدرة والمستوردة، الأولى يمثلها كل من منظمة الأوبك، الأوبك، شركات النفط العالمية وشركات النفط الوطنية، أما ثانياً شركات النفط العالمية والمستقلة وكذا منظمة الطاقة الدولية.
- تتحدد أسعار النفط بجملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المتداخلة، والتي تؤثر في جانبي العرض والطلب، وهو ما حصل خلال الأزمة النفطية الأخيرة، حيث عرف الاقتصاد العالمي جملة من التطورات التي أثرت على أسعار النفط.
- وعلى هذا الأساس يمكن اثبات صحة فرضية الدراسة التي تنص على ما يلي: **ساهم في انهيار أسعار النفط العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، أثرت على التوازن بين العرض والطلب عليه في الأسواق العالمية.**
- أثرت الأزمة النفطية الأخيرة على الاقتصاديات المصدرة والمستوردة على حد سواء، إلا أن الاقتصاديات النفطية المصدرة كانت الأكثر تضرراً من التراجع الكبير في أسعار النفط.
- يعتبر الاعتماد الشديد على الإيرادات النفطية لتمويل الانفاق العام من السمات الأساسية للاقتصاد العراقي ما أسفر عنه تشوهات في القطاع الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية.
- تأثرت المؤشرات الاقتصادية للعراق بشكل كبير بالتراجع الحاد في أسعار النفط، حيث تراجعت الصادرات والإيرادات النفطية، كما تراجعت مستويات الاحتياطات من النقد الأجنبي.
- عرفت مستويات الدين العام في العراق تزايداً واضحاً في ظل الأزمة النفطية، حيث تضاعفت مستويات الدين العام الداخلي والخارجي.
- على الرغم من سياسات التنويع الاقتصادي الناجحة في السعودية، إلا أن النفط لازال يحتل مكانة هامة في الاقتصاد السعودي.
- استطاعت السعودية تخفيض مستويات الدين العام إلى مستويات دنيا قبل الأزمة النفطية الأخيرة وصلت إلى حدود 2 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2013.
- عرفت مستويات الدين العام كغيرها من المؤشرات الاقتصادية في السعودية تأثراً بتداعيات الأزمة النفطية، حيث تضاعفت مستويات الدين العام، أين بلغت نسبتها من الناتج 22.8 % في سنة 2019.
- يتميز الاقتصاد الكويتي بانكشافه الكبير على النفط وأسعاره في الأسواق الدولية، حيث يسيطر النفط على الصادرات الكويتية، حصيلة الإيرادات العامة؛

- أثرت الأزمة النفطية الأخيرة بشكل كبير على مستويات الدين العام، وعلى باقي المؤشرات الاقتصادية في العراق، حيث ارتفعت مستويات الدين العام بشكل واضح وكبير، وهذا على الرغم من التحديات التي يفرضها عدم تمرير قانون الدين العام في الكويت.

وعلى هذا الأساس يمكن اثبات صحة فرضية الدراسة التي تنص على ما يلي: تأثرت مستويات الدين العام في العراق والسعودية والبحرين بشكل كبير بتراجع أسعار النفط، حيث تزايدت مستويات الدين بشكل كبير وواضح.

2- مقترحات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة، وأخذاً بالآثار الناجمة عن تراجع أسعار النفط على الدين العام والمؤشرات الاقتصادية الأخرى، يمكن التوصية بما يلي:

- تقليص حجم القطاع العام من خلال برامج الخصخصة وتحويل دور الحكومة إلى مراقب ومنظم؛
- إيجاد برنامج منهجي للدين العام أسوة بما هو مطبق في الدول المتقدمة، وأن يتصف البرنامج بالشفافية والاستمرارية
- ربط الميزانية العامة بالصندوق السيادي وليس بالإيرادات النفطية أسوة بالنماذج الدولية الرائدة؛
- معالجة اختلالات سوق العمل وتعزيز دور القطاع الخاص بما يخفض النفقات العامة؛
- صياغة وتصميم هوية اقتصادية حديثة للدولة وإجراء إصلاحات هيكلية للسياسة المالية والابتعاد عن الحلول الترفيعية.

3-آفاق الدراسة:

- سياسات معالجة الدين العام في الاقتصاديات النفطية وتأثيرها على مستويات التنمية الاقتصادية.
- الموازنة بين آليات تمويل التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

1. حافظ برجاس، محمد المجدوب، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والإعلام، بيروت، لبنان، 2000.
2. رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، مصر، 2003.
3. سامي حميد الجميلي وآخرون، تطور الدين العام في العراق (2014-2018)، جامعة الفلوجة، العراق.
4. سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر (دراسة على ضوء الأزمات)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
5. صلاح مصري، محمد مهدي، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، اقتصاديات النفط، إدارة النشر والتوزيع و الترجمة غرب كردفان، جامعة كردفان، السودان.
6. ضياء الناروز، أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنوع الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
7. عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، الطبعة الأولى، دار فارس، للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
8. علاء إبراهيم عبد المعطي، أذون وسندا الخزانة العامة: دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2016.
9. محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، جغرافية النفط، الطاقة، منتدى إقرأ الثقافي، 1981.
10. محمد عبد العزيز عجمية، محمود يونس، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، لبنان، 1984.
11. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 2011.

المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية

12. أحمد رامز الطنبور، الدين العام اللبناني وأثره على النمو الاقتصادي، ورقة بحثية أعدت لاستكمال مرحلة الدكتوراه، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2018.
13. أمينة مخالفي، أثر تطور استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمي)، أطروحة في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2012.
14. بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض الإنفاق الحكومي، البطالة، والتضخم)، دراسة حالة الجزائر 1970-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2012.

15. بوجمعة صادو، محي الدين بوتاعة، تأثير تغيرات سعر النفط على التوازنات الاقتصادية الداخلة في الاقتصاديات النفطية (حالة الجزائر 1990-2013)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015.
16. حسيبة زايد، فعالية إعادة تدوير البترولية في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر 1970-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
17. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009.
18. حنيدر فاطمة الزهراء، طيبوق صباح، تقلبات أسعار النفط وأثرها على أدوات السياسة المالية في الجزائر (2005-2017)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، الجزائر، 2020.
19. سمية قميحة، لارة عميور، أثر تراجع أسعار النفط على أداء الصناديق السيادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، الجزائر، 2019.
20. عباد عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، وقلة، الجزائر، 2007.
21. عزيز محمد عبد الله عبيد، أثر الدين العام على الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.
22. عصام محمد أحمد محجوب، مخاطر الصناعات وآثارها على البيئة المحيطة (مستودعات الشجرة لتخزين الموارد البترولية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات البيئية وإدارة الكوارث، قسم الحماية المدنية، جامعة الخرطوم، 2017.
23. فتحي خن، استراتيجية إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة (حالة الجزائر، العربية السعودية والنرويج)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2018.
24. مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015.
25. مروى سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015.

26. مزار سلمي، صداد سهيلة، أثر تقلبات أسعار النفط على مالية الدولة (حالة الجزائر 2000-2020)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيجل، الجزائر، 2020.
27. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
28. ياسين مصطفاي، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020.
29. يعيشي أمحمد، واقع الدين العمومي الداخلي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أدرار، الجزائر، 2017.

المجلات والدوريات

30. بن علي بلعزوز، ضالع دليلة، أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 28، جامعة الجلفة، الجزائر.
31. بوالشعور شريفة، أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 04، العدد 05، جامعة سكيكدة، الجزائر، جوان 2016.
32. بوعوبنة مولود، هاشم جمال، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 05، جامعة الشلف، 2017.
33. حدادي عبد الغاني، بن عبد الفتاح دحمان، آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2017.
34. حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2016.
35. راضي محمد العضايبة وآخرون، هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2015.
36. رجاء جابر عباس، تراكم الدين العام وأثره على السياسة الاقتصادية في العراق 2010-2016، مجلة وارث للبحث العلمي، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2019، كربلاء، العراق.
37. رزقه سيدي عمر، غريب بولرباح، أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية 2000-2018)، مجلة المؤسسة، المجلد 9، العدد 1، جامعة الجزائر، 2020.

38. زهير شلال وآخرون، الأزمة النفطية لعام 2014 وانعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 02، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية، جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2018.
39. سمير ابو مدلة، مازن العجلة، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية(2000-2011)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد الأول، 2013.
40. طوبال لطيفة، آثار الصدمة البترولية لسنة 2014 على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط، مجلة المدير، المجلد 4، العدد 02، جامعة الجزائر3، ديسمبر 2017.
41. عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم الاقتصاد العراقي-الحلول والمعالجات-، المؤتمر العلمي العاشر 24-25، مجلة المنصور، العدد 14، الجزء الأول، 2010، العراق.
42. عبد الغفار فاروق عبد الغفار، الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13، العدد 17، جامعة الشلف، الجزائر، السداسي 2017.
43. عصام محمد عبد الرضا الجبوري، الأثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، العلوم المصرفية والتطبيقية، المجلد 24، العدد 8، العراق، 2016.
44. علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثارها في التنمية الاقتصادية، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2017.
45. عيسى محمد الغزالي، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2006.
46. قحايرية أمال، أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، جامعة الشلف، الجزائر.
47. لطيفة قعيد، أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 2، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020.
48. محمد أسامة حسينة، تاج السر علي أحمد المتكسي، دور رؤية 2030 في التحول من الاقتصاد النفطي للتنوع الاقتصادي السعودي، الحوار المتوسطي، المجلد 12، العدد 1، السعودية، أبريل 2021.
49. منال جابر مرسي محمد، أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 8، جامعة بني سويف، مصر، أكتوبر، 2020.
50. نادية العقون، أسماء مخاليف، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر (1986-2017)، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2018.

51. نغم حسين نعمة، إدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون، العراق، 2015.

الندوات والملتقيات والمؤتمرات

52. أحمد بتال، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، ندوة تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، جامعة الأنبار، يوم 23 فيفري 2016، العراق.

53. إيمان العيداني، دراماتيكية انخفاض أسعار النفط: الأسباب وطرق العلاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 08 و9 أكتوبر.

54. بروكي عبد الرحمان، عبد الرحمان عبد القادر، الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر «دراسة مقارنة الأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015»، ملتقى دولي إدارة الأزمات في الوطن العربي - الواقع والتحديات-، يومي 09 و10 ديسمبر، جامعة أدرار، الجزائر، 2015.

55. بطاهر بختة، عرقوب وعلي، أزمة النفطية 2014 وأثرها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، يومي 14-15 أكتوبر، 2017.

56. بلهوشات محمد الأمين، بن الحبيب طه، أثر أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنفاق الحكومي، عرض النقد والتضخم)، المؤتمر الدولي للاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، المركز الجامعي ميله، الجزائر، يومي 24 و25 فيفري 2020.

57. جلابة علي، بن عمارة منصور، رؤية تحليلية في أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، يومي 14/15 أكتوبر 2017.

58. حيولة إيمان، انهيار أسعار النفط العالمية "الأسباب والتحديات"، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدية، يومي 08 و9 أكتوبر 2015، الجزائر.

59. دراجي كريمو، شنوف حكيم، التوجه الاستراتيجي الاستثماري لصناديق الثروة السادية والدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، ملتقى متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة البويرة، الجزائر.

60. زحافي وآخرون، أثر الصدمات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر، الملتقى الدولي للاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالوصوف ميله، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2019.

61. عبد القادر خليل، سارة مولاي مصطفى، مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل انهيار أسعار النفط، الملتقى الدولي متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29-30 نوفمبر، جامعة البويرة، الجزائر.
62. علي قدور، عبد الباقي كيجل، نمذجة قياسية لعلاقة سعر النفط بالنمو الاقتصادي الجزائري للفترة 1985-2014، الملتقى الدولي: متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة ألكلي محمد أولحاج -البويرة-، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016.
63. العمري علي، بورداش شهرزاد، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط، ودور الدراسات الاستشرافية في وضع معالمه المستقبلية، الملتقى الدولي متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة ألكلي محمد أولحاج بالبويرة، الجزائر، يومي: 29-30 نوفمبر 2016.
64. كمال باصور، فتحي خذرية، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2015)، الملتقى الدولي: متطلبات تحقيق القلاع في الدول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016.
65. محمد عبد الحليم، الدين العام-المفاهيم-المؤشرات-الاثار بالتطبيق على حالة مصر، ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 2003.
66. منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، سبتمبر 2020.

التقارير والمنشورات

67. احصائيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2020.
68. احصائيات منظمة الأوبك.
69. بيانات البنك المركزي العراقي.
70. بيانات بنك الكويت المركزي.
71. سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفيرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، العراق، كانون الأول 2011.
72. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020.
73. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الحالي و تحديات المستقبل، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

74. منظمة الاقطار العربية المصدرة البترول، تقرير شهري حول اصلاح سياسة دعم الطاقة في الدول الأعضاء، العدد2، السنة 42، فيفري 2016.
75. نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة 2010-2014، قسم السياسات الاقتصادية، وزارة المالية، بغداد، العراق، 2016.
76. وزارة التخطيط دائرة الحسابات القومية، المجموعات الإحصائية السنوية 2003-2014، العراق.

المواقع الإلكترونية

77. إكرامي عبد الله، الدين الحكومي السعودي، جريدة الاقتصادية، 29 ديسمبر 2015، متوفر على الموقع التالي: <http://www.aleqt.com>
78. سلطان جاسم المنصور، حصاد أزميتين... الاقتصاد العراقي، متوفر على الموقع التالي: www.fcdrs.com
79. موقع الجزيرة، تداعيات كورونا... الدين العالمي يسجل مستوى قياسيا عند 281 تريليون، متوفر على الرابط: www.aljazeera.net
80. موقع الجزيرة، ما الدين العام للدول وكيف يعمل وما وضعه في زمن كورونا؟، www.aljazeera.net
81. موقع منظمة الطاقة الدولية، www.iea.org/aboutus
82. نمير أمير الصائع، عدي سالم، الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات، متوفر على الموقع: www.makingpolicies.org
83. <https://anamusafer.com/>
84. <https://www.alaimedia.com>
85. <https://www.alaraby.co.uk>
86. <https://www.mubasher.info>
87. www.arabic.rt.com

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

88. Madu Anthony Joseph Chinenyeze, Ugwu Richard Ekene, Physical and Chemical Properties of Crude Oils and Their Geologic Significances, International Journal and Research (IJSR), Volume6, Issus 6, June 2017.
89. Ragaei El Mallakh, The Organization Of The Arab Petroleum Exporting countries: Objectives and Potential, International Research Center for Energy and Economic Development, Department of Economics, University of Colorado Boulder
90. Waleed Kalf Ali Alzoubi and others, the relationships between public debt and Economic Growth in Jordan for The period(1990- 2018), journal of Economics and sustainable Development, vol 11, No 12. 2020
91. Yellen, Janet L, Symposium on the Budget Deficit, Journal of Economic Perspectives, Vol3, N°2, Spring1989.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى تحليل انعكاسات انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية للنفط على مستويات الدين العام في الاقتصاديات النفطية بالإسقاط على كل من اقتصاد العراق، السعودية والكويت، باعتبارها من أبرز الاقتصاديات النفطية.

وقد خلصت الدراسة إلى الآثار السلبية التي تركتها تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية للدول محل الدراسة، ومن بين هذه الأخيرة نجد الدين العام، الذي عرفت مستوياته ارتفاعا كبيرا على ضوء العجز المسجل في الموازنات العامة، وتراجع حصيلة الصادرات، ولجوء الحكومات إلى الاستدانة من أجل تغطية العجز المسجل.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، الأزمة النفطية، العراق، السعودية، الكويت.

Summary:

This study aimed, within a descriptive analytical framework, to analyze the repercussions of the decline in crude oil prices in the global oil market on the levels of public debt in the oil economies by projecting on each of the economies of Iraq, Saudi Arabia and Kuwait, as it is one of the most prominent oil economies.

The study concluded the negative effects that oil price fluctuations had on the economic indicators of the countries under study, and among the latter we find the public debt, whose levels have witnessed a significant increase in light of the deficit recorded in public budgets, the decline in export earnings, and the resort to governments to borrow in order to cover registered disability.

Keywords: public debt, oil crisis, Iraq, Saudi Arabia, Kuwait.